الدكتور

فتحي سالم الأغوات

التغطية الإعلاميّة للجرائم ودورها في الحدِّ من الجريمة

«دراسة تحليلية»



التغطية الإعلامية للجرائم

ودورها في الحد من الجريمة

التغطية الإعلامية للجرائم

ودورها في الحد من الجريمة

الدكتور

فتحي سالم الأغوات

الطبعة الأولى

2020 م – 1441 هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2019/7/3424)

070.449364

الأغوات ، فتحي سالم

التغطية الإعلامية للجرائم ودورها في الحد مـن الجريمـة/ فتحـي سـالم الأغـوات.-

عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2019

( ) ص.

ر. أ: (2019/7/3424)

الواصفات:/ التغطية الإعلامية //الصحافة//الصحافة الإلكترونية//الجرائم/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – شارع الملك حسين – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171 – الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

978-9923-732-55-7 : *ISBN*

الإهداء

لروح والدي الطاهرة رحمه الـلـه... برا وطاعة.

كما أهديها إلى من تعجز حروفي أمامها، عن تسطير كلمات الحب والشكر التي تفيها حقها.. من نذرت عمرها في أداء رسالة الوفاء والعطاء، إليـك أمـي أهـدي هـذه الرسالة وشتان بين رسالة ورسالة!...

والدتي الغالية أطال الـلـه في عمرك، وأمدك بموفور الصحة والعافية.

الدكتور

فتحي سالم الأغوات

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: المنهجية والتصميم

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

التغطية الإعلامية للجرائم ودورها في الحد من الجريمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد والوقاية من الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الصحفيين، والتعرف إلى معوقاتها وأساليب تعزيز دورها، والكشف عن الفروق الإحصائية نحو دور التغطية الإعلامية للجريمة في الوقاية والحد من الجريمة، والتي تعزى لاختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية.

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية. وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في قطاع الصحافة و الإعلام، وتم اختيار أفراد عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة عددها 290 صحفيا وصحفية. وللإجابة عن أسئلة الدراسة؛ تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لمعرفة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات عينة الدراسة نحو محاور الدراسة، واستخدام الاختبارات الإحصائية للكشف عن معنوية الفروق الإحصائية بين تصورات عينة الدراسة نحو محاور أداة الدراسة، من خلال تحليل التباين الأحادي واختبار شافييه للمقارنات المتعددة، واختبار "ت" للعينات المستقلة.

أظهرت الدراسة أن المتوسط العام لتصورات الصحفيين من عينة الدراسة لدور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة في المجتمع جاء بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.77)، وأظهرت النتائج أن مستوى معوقات التغطية

الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية قد جاء بدرجة متوسط وبمتوسط حسابي(3.47)، كما بينت النتائج أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم (4.16)، وبينت النتائج أن من أهم أساليب تعزيز دور لصحافة في الحد من الجريمة والوقاية منها اعتماد الصحافة على المصادر الموثوقة التي تتمتع بالمصداقية والوضوح، واكتمال عناصر المهنية الإعلامية في نقل أخبار الجريمة.

وأوصت الدراسة من خلال نتائجها بضرورة زيادة اهتمام الصحافة بتغطية الموضوعات التي تركز على الوقاية من الجريمة بأسلوب مهني هادف، يحقق الهدف الإيجابي من التغطية الإعلامية للحد من الجريمة، كما أوصت باعتماد المؤسسات الإعلامية على وجود الكوادر الصحفية المتخصصة والمؤهلة عند صياغة الرسالة الإعلامية الخاصة في معالجة ونشر أخبار وقضايا الجريمة بما ينعكس إيجابا على دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة.

Abstract

The Media Coverage For Crimes In Jordan and its Rrole In Reducing Crime From The Perspective Of Those Working In The Media Sector.

This study aimed primarily at identifying the role of media coverage for crimes in preventing and reducing the crime in the Jordanian society as well as identifying the obstacles and methods of enhancing its role and identifying the statistical differences from the perspective of the study sample individuals regarding the role of media coverage for crimes in preventing and reducing the crime that are attributed to their demographic and functional characteristics.

In order to achieve the study objectives, the study used the social survey approach, and the questionnaire was used as the tool for collecting the field data. The study population consisted of all those working in the media sector who are registered in the Jordan Press Association. The study sample individuals were chosen randomly and the sample consisted of 290 male and female journalists, about 25% of the study population (1287) male and female journalists. In order to

answer the study questions, the descriptive statistics were used to identify the arithmetic means and standard deviations for the perceptions of the study sample towards the study topics, the statistical tests were also used in order to identify the significance of the statistical differences between the perceptions of the study sample regarding the study tool variables via the one way analysis of variance, Scheffe test for multiple comparisons analysis, and t-test for the independent samples.

The study results showed that the overall mean for the journalists' perceptions from the study sample for the role of media coverage for crimes in preventing and reducing the crime in the Jordanian society was with a high degree and mean of (3.77). The study results showed that the level of obstacles regarding media coverage for crimes in the Jordanian press was with a medium degree and mean of (3.47). The study results showed that the overall degree for the journalists' estimations regarding the reasons for the media coverage of crimes in the Jordanian press was with a high level and mean of (4.16). The study results showed that the most important methods for enhancing the role of press in preventing and reducing the crime in the Jordanian society are represented by

depending on the trusted resources that have reliability and clarity as well as the integration of the elements related to transmitting the crime news.

Based on the results, the study recommended about the necessity of paying more attention for the Jordanian press so as to cover the topics that focus on preventing the crime in a professional and purposeful way that achieves the positive objective of the media coverage relating to preventing and reducing the crime; the media institution should also rely on the presence of qualified and specialized staff in order to cite he media message relating to the news of crime cases in a way that is reflected positively on the role of media coverage in preventing and reducing the crime.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تتطور الجريمة في المجتمعات البشرية زيادة أو نقصاناً تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لكل مجتمع، والجريمة كمشكلة إنسانية لا تزال تشغل بال العديد من المفكرين في المجتمع الإنساني.

وقد نالت إشكالية التغطية الإعلامية لأخبار الجريمة في الإعلام أولوية كبيرة؛ فهي من الموضوعات التي حرصت وسائل الإعلام المختلفة على تناولها رصدا وتحليلا ومتابعة؛ إذ تحظى أخبار الجريمة في وسائل الإعلام باهتمام بالغ، لدى عدد كبير من فئات المجتمع المختلفة؛ نظرا لخطورتها وارتباطها بمتغيرات البناء الاجتماعي للمجتمع.

حيث باتت الدراسات الإعلامية المعاصرة تنظر إلى الإعلام على أنه علم متخصص بنظرياته، ولا يمكن القيام بأي نشاط إعلامي فاعل دون قواعد علمية، وبات من الخطأ والخطر ممارستها بشكل ارتجالي عشوائي، وكثيرا ما تضررت قضايا وأهداف بسبب سوء التوجيه الإعلامي (راضي، 2007).

وقد تعددت آراء المهتمين بموضوع الجريمة وتباين وجهات نظرهم حول الفوائد والأضرار المترتبة على نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام، والآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن ذلك؛ فهناك من يؤيد نشر هذه الأخبار، وهناك من

يعارضه، ولدى كل فريق جملة من الأدلة والبراهين والحجج التي تؤيد موقفه من هذا الموضوع.

ويحتدم الجدل في كثير من الأحيان بين أوساط الإعلاميين من جهة ورجال الأمن والعدالة الجنائية والباحثين الاجتماعيين من جهة أخرى،حول الجدوى من نشر الأخبار المتعلقة بالجرائم في وسائل الإعلام، وما إذا كان النشر مفيداً أو ضاراً، وما إذا كان يحد من الجرائم أو أنه يساهم في زيادتها.

فوسائل الإعلام بإمكانها من خلال ما تقدمه من أخبار عن الجريمة والعنف أن تساعد على زيادة الجرائم بأنواعها، وفي الوقت نفسه تستطيع وسائل الإعلام أن تلعب دورا كبيرا في التصدي لهذه الظاهرة والقضاء عليها من خلال تقديمها للبرامج التوعية الثقافية التي توجه الأفراد نحو السلوك الصحيح.

إذ تقوم وسائل الأعلام بغرس القيم الإنسانية والدينية؛ بحيث تساهم في نشر الوعي لدى أفراد المجتمع حول مفهوم الأمن المجتمعي، وكيفية تعزيزه (Beijing, 2004).

إن ما تملكه الصحافة من قدرات على تقديم خبرات متنوعة، ثرية،وجذابة للصغار والكبار معا،فيما تكتبه من مقالات وما تنشره من أخبار وما تثيره من تحقيقات، قد يساعد بصورة أو بأخرى على توجيه القراء نحو القيم المختلفة أو يدعم ما لديهم من قيم أو يساعدهم على غرس قيم مرغوبة لديهم أو يساعدهم على التخلص مما ليس مرغوبا فيه (البشيبشي،2005).

وفي عصر المعلومات و المجتمع الرقمي تلعب وسائل الإعلام دورا إستراتيجيا في تحديد الوعي الاجتماعي و الذاكرة الاجتماعية، كما أنها تشكل

الواقع كما تراه و ليس كما هـو، و الـذي يحـدد في نهايـة المطـاف، إلى جانـب متغـيرات أخـرى، السلوك الاجتماعي في أي مجتمع (قيراط، 2005).

وتنظر هـذه الدراسـة في إشـكالية تغطيـة أخبـار الجريمـة، مـن خـلال الـصحف اليوميـة المطبوعة والمواقع الإخبارية الإلكترونية الأردنية، ودورها في الحد من الجريمة في المجتمع.

فقد أشارت العديد من الدراسات والأبحاث إلى هذا الدور، كدراسة **دينيست** (Dennist, 2003) التي اسـتهدفت تحليـل تقـارير الجريمـة في التغطيـة الإعلاميـة، والإدراك العـام للجريمـة، وإحصاءات مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية حول الجريمة، حيـث بينـت الدراسـة ارتفـاع نسبة اعتقاد الجمهور بأن الجريمة تمثل مشكلة كبيرة داخل الولايات المتحدة، وذلك لا برجـع إلى زيادة في العدد الإجمالي من الجرائم المرتكبة خلال الفترة الماضية، وإنمـا يرجـع إلى التـأثير الكبـير الذي أحدثته البرامج الإعلامية للجريمة، حيث أثبتت الدراسـة وجـود علاقـة إحـصائية دالـة بـين التغطية الإعلامية للجرائم وبين النظرة العامة للجمهور حول الجريمة.

وبناء على ما سبق، تأتي هذه الدراسة للتعرف على دور التغطيـة الإعلاميـة في الحـد مـن الجريمة في الأردن.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُعدّ عملية نشر أخبار الجريمة مـن المهـام التـي تقـوم بهـا وسـائل الإعـلام الجماهيرية، ومنها الصحف المطبوعة و المواقع الإخباريـة الإلكترونيـة، إذ تـشكل أخبار الجريمة مادة مفضلة لكثير من وسائل الإعـلام؛ فتغطيـة أخبـار الجريمـة في

الصحافة الورقيـة والمواقـع الإخباريـة الإلكترونيـة، تُـشكل ركنـا أساسـيا قلـما يـتم إسـقاطه مـن الاعتبارات التحريرية.

ومع تزايد معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة في الأردن؛ بدأت تتزايد الحاجـة لتكثيـف الجهود في دراسة دور التغطيـة الإعلاميـة لأخبـار الجريمـة، حيـث تحظـى أخبـار الجريمـة بقُـراء ومُتابعين كُثر؛ فالقارئ عادة لا يجذبه الخبر العادي وإنما الخبر المثير للاهتمام، وأن الجريمـة بحـد ذاتها حدث غير اعتيـادي؛ فيـه خـرق للقـانون ولقـيم المجتمـع وعاداتـه وتقاليـده؛ لـذلك يهـتم الجمهور بمتابعتها.

وقد بينت دراسة للمعهد الأردني للإعـلام، التـي رصـدت تغطيـة وسـائل إعـلام أردنيـة في الفـترة مـن 5 كـانون الأول (ديـسمبر) 2013، إلى 5 كـانون الثـاني (ينـاير) 2014، أن الـصحافة الإلكترونية غطت قضايا أخبار الجرائم بنسبة 81% من مجمـل تغطيتهـا، في مقابـل 68% كانـت للصحف المطبوعة (وكالة الأنباء الأردنية "بترا "، 2014).

وتتمحور مشكلة الدراسة الحالية من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة مـا دور وسائل الأعلام في الحد من الجريمة في الأردن من "وجهة نظر العاملين في قطاع الإعلام "؟

من هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

أسئلة الدراسة:

(1) ما دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن مـن وجهـة نظـر أفـراد عينة الدراسة؟

(2) ما أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(3) ما الأساليب والوسائل التي تعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الوقاية والحد من الجريمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(4) ما أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(5) ما معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(6) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن" تعزى لاختلاف خصائصهم الديمغرافية؟

(7) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " تعزى لاختلاف خصائصهم الديمغرافية؟

(8) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " تعزى لاختلاف خصائصهم الديمغرافية؟

(9) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو "الأساليب والوسائل لتعزيز دور

التغطيـة الإعلاميـة للجريمـة في الحـد مـن الجريمـة" والتـي تعـزى لاخـتلاف خصائـصهم الديمغرافية؟

(10) هـل توجـد فـروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بـين متوسـط تقديرات أفراد عينة الدراسة نحـو" أنمـاط الجـرائم الأكـثر تـداولاً في الـصحافة الأردنيـة" تعزى لاختلاف خصائصهم الديمغرافية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال دور التغطية الإعلامية لأخبـار الجريمـة في الـصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية في تحقيق الأمن للمجتمعات، وتحديد دور الـصحافة في الحـد مـن هذه الظاهرة وصولاً إلى رؤيا موحدة وفاعلة في التخطيط المستقبلي لمثل هـذا الـدور، حيـث أن لآراء العاملين في القطاع الإعلامي وتوجهاتهم أهمية كبرى في تناولهم لأخبـار الجريمـة وصـياغتها، ومعرفة العوامل السلبية التي تحول دون أداء الصحافة لدورها الإيجابي، وتوظيف هذا الـدور في الحد من الجريمة.

إن دراسة التغطية الإعلامية لأخبار الجريمة تستمد أهميتها من حقيقة أن وسائل الإعـلام الجماهيري أصبحت تقوم بدور قوي وفاعل في عمليات تـشكيل الـوعي العـام بالجريمـة، وتـشير نتائج الدراسات إلى أن إدراك الناس لأخبار الجريمة مـرتبط غالبـا بتغطيـة الإعـلام لهـا أكـثر مـن ارتباطه بالمؤشرات الرسمية حول واقع الجريمة (Edna Einsidel, 1984).

حيث يرى(الشلال،2002) أن للصحافة دوراً مهماً في تهويل الأحداث الإجرامية أو التقليل منها، وهذا يعـود للقـائمين عـلى عمليـة النـشر، ومـدى الالتـزام بالموضـوعية والمهنيـة الـصحفية وأخلاقيات العمل الصحفي.

أ- الأهمية العملية:

1- مساعدة المهتمين في مجالي الإعلام والجريمة في التصدي للسلوك الإجرامي؛ وذلك من خلال معرفة الدور الأمني للإعلام في الحد من الجريمة.

2- يستفيد الباحثون والدارسون من هذه الدراسة في إجراء دراسات مستقبلية، ومن ثم إثراء المكتبة العربية عموما والأردنية بصفة خاصة بدراسات متعلقة بالتغطية الإعلامية للجرائم.

ب- الأهمية العلمية:

1- تبين هذه الدراسة تأثير التغطية الإعلامية باعتبارها قوة مؤثرة، وكيفية الاستفادة منها إيجابيا في الوقاية والتوعية من الجريمة وما يمكن أن تؤديه من تكوين رأي عام مناهض للجريمة والعنف وصولا إلى مجتمع آمن مستقر.

2- تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع التغطية الإعلامية للجرائم في الأردن، ومدى تأثيره في أخلاقيات المهنة، وما يعترض التغطية الإعلامية لأخبار الجريمة - من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين - من معيقات، وكيفية تعزيز دور الصحافة في الحد من الجريمة.

4.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

1 – التعرف إلى دور التغطية الإعلامية لأخبار الجرائم في الحد من الجريمة.

2- الكشف عن طبيعة المعوقات التي تواجهه التغطية الإعلامية للجريمة

3- التعرف إلى أسباب التغطية الإعلامية للجرائم.

4- التعرف إلى طبيعة الأساليب والوسائل التي من شأنها تعزيز دور التغطية الإعلامية في الوقاية والحد من الجريمة.

5- التعرف إلى أنماط الجرائم الأكثر تداولا في الاعلام و الصحافة.

5.1 مصطلحات الدراسة المفاهيمية والإجرائية:

ويُعرف (دور التغطية الإعلامية للجريمة) إجرائياً: الوظيفة التي تقوم بها الصحف اليومية والمواقع الإخبارية الإلكترونية خلال نقلها أخبار الجريمة، ومدى التزام الإعلام بالقواعد المهنية والأخلاقية والتشريعية التي تراعي التوازن والاعتدال والمهنية في تناولها أخبار الجريمة،والتي تم قياسها من خلال أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض، والتي يتم التعبير عنها كمياً في هذه الدارسة من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على محاور أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

الحَد: لغةً كما جاء في لسان العرب هو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الأخر، وفَصلُ مابين شيئين: حدٌ بينهما، ومنتهى كل شيء:حَدُه (ابن منظور، 2009).

ويُعرف الحد إجرائياً: التقليل من الجريمة في الأردن من خلال التغطية الإعلامية للجريمة إلى أقصى درجة ممكنة.

ويعرف (العاملون في القطاع الإعلامي) إجرائياً: المقصود بالعاملين في القطاع الإعلامي، هم الصحفيون، ويُعرف الصحفي إجرائيا في هذه الدراسة هو" عضو النقابة المسجل في نقابة الصحفيين، والذي اتّخذ الصحافة مهنة له وفق أحكام قانون نقابة الصحفيين الأردنيين.

المواقع الإخبارية لإلكترونية:هي أحد أصناف الصحافة الإلكترونية، ذات عنوان ثابت على شبكة الإنترنت، وتعرض الأخبار والأحداث الجارية في أنحاء العالم كافة من قبل ذوي الاختصاص في الصحافة والإعلام، إضافة إلى تقديم خدمات ترفيهية واجتماعية وخدماتية...، وتعتمد على المصادر والأخبار المتعارف عليها كافة، وهدفها الأساس هو نشر الأخبار بالنص، والتحليل على صفحات الموقع بشكل دوري ومستمر، وتكون هذه المواقع متاحة لمن أراد الاطلاع عليها سواء كان مجانا أم باشتراك (الحجار، 2005).

وتُعرف أيضا المواقع الإخبارية الإلكترونية :اصطلاحاً هي مجموعة من النوافذ على شبكة الإنترنت التي تعرض الأخبار المستحدثة، وتعتمد بالأغلب على وكالات الأنباء أو مراسلين خاصين بالمواقع، إضافة إلى نشر المقالات الخاصة بالموقع أو النقل عن مواقع أخرى، وقد تعهد بعضها بعقد بروتوكولات مع مواقع أخرى لتبادل الأخبار والموضوعات الصحفية الأخرى (الدليمي، 2010).

وتُعرف (معوقات التغطية الإعلامية) إجرائياً: مجموعة العراقيل التي تحول بين الصحفيين والوصول إلى مصدر الحقيقة ومعرفتها، وتأثير هذه العراقيل على فاعلية ومهنية التغطية الإعلامية للجرائم للحد من الجريمة، والتي تم قياسها من خلال أداة الدراسة نحو الفقرات المتعلقة بمعوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة ووالاعلام والتي يتم التعبير عنها كمياً من خلال متوسط إجابات الدراسة عينة الدراسة المعدة لذلك.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 التغطية الإعلامية *Media Coverage*

يقصد بالتغطية الإعلامية الطريقة التي تتناول فيها المؤسسة الإعلامية (المكتوبة، والمرئية، والمسموعة) مختلف الجوانب المتعلقة بالحدث، من خلال رصد مجريات الخبر وتحليل أبعاده وآثاره؛ وذلك بغرض إيصال رسالتها إلى جمهور الرأي العام والتأثير عليه (المشاقبة،2010).

وتهدف التغطية الإعلامية إلى إيصال المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين كافة، المتعلقة بالمجتمع واستقراره، والتي يُعدّ إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعا من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يُعَدّ نوعا من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة، وقد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية، لكنها في النهاية ليست إعلاما بالمفهوم العلمي، وإنما هي نوع من الدعاية (عجوة، 2002).

وتنطوي التغطية الإعلامية على مجموعة من أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بالحقائق والأخبار والمعلومات الصحيحة عن القضايا والموضوعات والمشكلات المثارة على الساحة الاجتماعية، بما يسهم في خلق

أكبر قدر متاح من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة لدى جمهور المتلقين، وتنـوير الـرأي العـام وتكوينه في اتجاه محدد مـن شـأنه أن يخـدم أغـراض المؤسـسة القائمـة بهـذا النـشاط (قنـديل، 1986).

والإعلام سلاح ذو حدين؛ إما أن يكون للتثقيف وتوضيح أهمية الأمن ومكافحة الجريمـة والانحراف وكشف أسبابها، وبيان مدى تأثير الظروف الاجتماعية والاقتـصادية غـير الملائمـة عـلى دفع بعض الأشخاص إلى ارتكاب جرائم معينة وإلقاء الضوء على عناصر حدوث الجريمة، وإما أن يكون أداة لترويج الجريمة وتشجيعٍ لها ولو بطريقة غير مباشرة (بلعوص، 2011).

وتُعَدّ الرسالة الإعلامية من أهم عنـاصر العمليـة الإعلاميـة، وهـي جـوهر تلـك العمليـة، حيث تتضمن الرسالة الأفكار و التوجيهات التي يراد توصيلها من المصدر إلى المستقبل.

إن مدى نجاح تلك الرسالة يتوقف عـلى مـدى النجـاح في إعـدادها، سـواء بـالحرص عـلى وضع الرسالة ودقتها، والمهارة في جعلهـا مـشوقة ومثـيرة للاهـتمام، كـما يتوقـف نجـاح الرسـالة الإعلامية على اختيارها اللغة المناسبة، والموضوع والوقت المناسبين، والإعداد المناسـب للرسـالة، و ينبغي كذلك أن تتوافق وتتلاءم الرسالة مع وسيلة الإعلام التي ستحملها إلى المـستقبل، فالرسـالة المرسلة بالراديو لا بد أن تختلف عن تلك المرسلة بالتلفزيون أو الصحافة،فلكل رسالة مواصـفات لابد من توافرها بمراعاة الوسيلة التي تحملها (بن عباس، 2012).

وبقدر كبير مـن المـشروعية والكفـاءة، يحتـل الإعـلام موقعـا متقـدما بـين الوسائل القـادرة عـلى نـشر المعرفـة وتحقيـق الـوعي، وترسـيخ القـيم،و تـرويج الأفكار، والإسهام في التنشئة الاجتماعية؛ مـما يجعلـه مـؤهلا بامتيـاز للإسـهام في

تكوين الأنساق المعرفية والقيمية والسلوكية للفرد والجماعة، والقدرة على نشر ثقافة سليمة عن الجريمة، والإسهام في نشر الوعي الشامل والعميق بالظاهرة الإجرامية؛ ومن ثم تكوين رأي عام ضد الجريمة.

الصحافة الأردنية ومراحل تطورها:

مرت الصحافة الأردنية عقب الثورة العربية الكبرى؛ أي مع تأسيس أول نواة للدولة الأردنية وحتى يومنا هذا، بمراحل متعددة كان لكل مرحلة شكلها، وطابعها الخاص، ودورها في متابعة الأحداث والتفاعل معها.

أولا: مرحلة تأسيس الإمارة

تعود بدايات الصحافة الأردنية إلى مرحلة تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، في حين أنها كانت مزدهرة ومنتشرة في بعض المناطق والدول المجاورة مثل سورية ومصر والعراق؛ ويعود ذلك إلى الإهمال الذي حظيت به منطقة شرق الأردن إبان الحكم العثماني من جهة، وانتشار الجهل والأمية بين الكثير من فئات المجتمع آنذاك من جهة أخرى (العامري، 2008).

تميزت الصحافة الأردنية في هذه المرحلة، والتي كانت في ظل الانتداب البريطاني، بالأسلوب الداعي لمواجهة الاستعمار البريطاني والفرنسي عامة، والانتداب البريطاني خاصة مع الدعوات إلى الاستقلال والوحدة العربية، ومقاومة الصهيونية، والتصدي لها، ومحاربة المحسوبية والرشوة والفساد الأخلاقي(الموسى، 1988).

لقد كانت البداية متواضعة جدا حتى أن الصحافة آنذاك، ومنها صحيفة الحق يعلو، الصحيفة الأولى لإمارة شرق الأردن، كانت تكتب بخط اليد، وتطبع على الجلاتين، ولم يكن الحصول على المطبعة بالأمر السهل، فتأخر وصولها إلى

عمان حتى عام 1923 عندما تم استقدام أول طابعة، ومن ثم توالت بعد ذلك المطابع والصحف بالظهور، ومن أبرز المطبوعات الصادرة في عقد العشرينيات: صحيفة الحق يعلو 1921، وصحيفة الشرق العربي 1923، وجريدة الأردن،1923 ومجلة الحمامة 1923، وجريدة الشريعة 1927، وجريدة جزيرة العرب، وجريدة العرب 1927 (عبيدات، 2003).

بقيت الإمارة خالية من أي صحيفة يومية، واقتصر الأمر على صدور صحف أسبوعية قصيرة العمر، وكانت تتبع القطاع الخاص، ومن أبرز صحف هذه المرحلة:الأردن، والميثاق، والوفاء، والجزيرة، والنسر .وكان تعطيل الصحف في تلك الفترة أمرًا مفروغًا منه إذا ما أقدمت على نشر أي شيء يخالف قانون المطبوعات، الذي كان امتدادًا لقانون المطبوعات العثماني الصادر عام 1909 م، والذي بقي معمولا به حتى عام 1953م(الموسى، 1998).

وركزت الصحافة في العشرينيات في مضامين أخبارها وتعليقاتها وتحليلاتها ومقالاتها على موضوعات داخلية، فتحدثت عن محاربة الاستعمار وانتقاد المعاهدة الأردنية البريطانية، ومحاربة قرارات كبت الحريات والمناداة بالديمقراطية، ودعت إلى التغيير والتنمية، وتثقيف القراء بالمفاهيم المعاصرة في التربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية (العامري، 2008).

ولأن الفترة الواقعة ما بين (1921- 1946)تُعَدّ فترة حرجة سياسيا وعسكريا واجتماعيا، وبما أن الانتداب البريطاني مازال حينها موجودا في منطقة شرق الأردن؛ فقد كانت الرقابة حول هذه الصحف وحول مضامينها موجودة أيضا، وقامت الحكومة الأردنية باستعمال قوانين للنشر مستنبطة من قانون النشر العثماني لعام 1909 م، والذي أعطى الحكومة الكثير من الصلاحيات في نظام

مراقبة المطبوعات، كالمنع من نشر أو طبع أي خبر يشكل تهديدا لأمن الإمارة واستقرارها (الموسى، 2003).

ومع ذلك فقد ظل هذا القانون يسيطر على المطبوعات كافة، وعلى رأسها الصحافة حتى عام 1953 م،حيث ظهر قانون مطبوعات جديد ألغى بدوره العمل بقانون المطبوعات العثماني، مع العلم بأنه قد طرأت تعديلات ما بين عام1921 وعام 1935على قانون المطبوعات العثماني في بعض الفقرات إلا أن القانون العثماني للنشر ظل يسيطر على المطبوعات والصحافة حتى عام 1953م (الكيلاني، 2001).

ثانيا: مرحلة صحافة ما بعد الاستقلال:

وفي هذه المرحلة تم إصدار قانون المطبوعات والنشر لعام 1953،الذي يعطي الصحف حرية أوسع مما في قانون النشر العثماني1909، واستطاع هذا القانون مع التعديلات التي أدخلت عليه أن يعطي الحكومة الحق في إعطاء التراخيص للصحف والمجلات، وأيضا الحق بسحب التراخيص لتلك المجلات والصحف في حال قيامها بالمساس بالأمن القومي أو التعدي على الدستور الملكي أو القومية العربية أو الإساءة للآداب العامة، كما تم منع الصحف تلك الفترة من نشر أي أخبار عن الأسرة المالكة إلا بالموافقة الملكية، وكذلك الأمر بالنسبة للأخبار العسكرية (روو، 2004).

وفي هذه المرحلة صدرت الصحافة اليومية، حيث أعطت مرحلة الاستقلال للصحافة دورا بارزا، واتسمت صحافة هذه الفترة بشيء من الحرية في التعبير والنقد والمعارضة وبالذات في فترة الخمسينيات والستينيات، وامتازت بالاستمرارية والاستقرار وطول العمر والتطور الفني والتقني والإخراجي، كما

أن قانون 1953 لم يشترط رأسمال كبير لإصدار الصحف، ونص على التقاضي أمام المحكمة في حالة رفض منح الرخصة (الموسى، 1998).

ثالثا: مرحلة صحافة المؤسسات:

دخلت الصحافة الأردنية في هذه المرحلة عهد المؤسسية في فترة السبعينيات والثمانينيات، إذ أرسيت في هذه الفترة أسس الصحافة الأردنية الحديثة، وتميزت بالاستقرار المالي وتقدمها الفني وازدياد صفحاتها وتنوع معالجاتها، وما نجم عن ذلك من اتساع في الخدمات التي تقدمها لتلبية احتياجات القراء في مختلف القطاعات والمجالات، وبروز عدد من الصحفيين والكتاب البارعين (نصار،2008).

وفي هذه المرحلة أيضا صدر قانون المطبوعات والنشر لعام 1973م،والذي وصف بأنه أكثر تساهلا؛ حيث أعطى الصحف المزيد من الحرية والشمولية، وتميزت هذه المرحلة من حيث مضمون الصحف الأردنية بالاهتمام بالأخبار ذات العلاقة بمفهوم التنمية، وبدا الاهتمام بالقضايا التي تهتم بالإنجازات الحكومية ضمن الخطط التنموية الأردنية، كما أظهرت الصحف اهتماما بارزا بالأخبار الشبابية والموضوعات الأدبية والعلمية والخدمات والتسلية (عبيدات،2003).

وبقيت صحف هذه الفترة تحتكم للرقابة والنشر والسيطرة الحكومية على الصحف الكبرى كالرأي والدستور، وبرزت أقلام معارضة للتوجهات الحكومية، ولكن سرعان ما تسيطر عليها الحكومات وتحد من كتاباتها، وبخاصة في فترة تغيير الحكومات، فأغلقت صحفًا لخبر تعلق بزيادة الرواتب أو لمعارضة وزير الإعلام أو لعدم إدانة أحداث معينة كجامعة اليرموك، إلى أن جاء عام

1989م، ووقعت أحداث الجنوب، وبدأت الصحف تستعد لمرحلة ديمقراطية جديدة، وسقف حرية أوسع بعد البدء بعودة الحياة الديمقراطية، فنشرت الصحف موضوعات من مختلف دول العالم وفي القضايا كافة (الخلايلة، 2009).

رابعاً: مرحلة صحافة الديمقراطية.

بدأت في نهاية الثمانينيات مرحلة عهد الديمقراطية؛ حيث اتسمت بسمات ميزتها عن غيرها، وبخصائص من شأنها بيان ما حملته تلك الصحافة من صفات، فشهدت السوق الأردنية فيضا من الصحف الجديدة واليومية والأسبوعية والحزبية والمستقلة، وبدأت تأخذ دورها كسلطة رابعة رقيبة على الوقائع والأحداث،وأصبحت أداة فاعلة لتقويم الديمقراطية والدفاع عن المصالح العامة (عبيدات، 2010).

وبدأت المسيرة الإعلامية مرحلة جديدة بصدور قانون المطبوعات لسنة 1993 الذي عُدّ متقدمًا وليبراليًا مقارنة مع قوانين المطبوعات السابقة واللاحقة، إذ ضمن عدم وجود الرقابة على الصحف، وإمكانية أي مواطن من امتلاكها، وإصدار الرخص خلال ثلاثين يومًا، وأن يكون الرفض مبررًا وخاضعًا للطعن أمام المحكمة، ومنع الحكومة من إصدار الصحف السياسية، وحدد نسبة إسهامها في الصحف بما لا يزيد على% 30 ، وجرد السلطة التنفيذية من صلاحية سحب الرخصة، أو إيقاف الصحيفة ولو مؤقتًا، ونقلها للسلطة القضائية (القضاة، 2008).

ولكن في ظل هذه الظروف الديمقراطية والحرية التي تمتعت بها الصحف في هذه المرحلة إلا أنها لم تستطع أن تغتنم الفرصة بشكل إيجابي بعد أن عجت المحاكم بالقضايا الصحفية من جهة،و مضمون الصحف المتدني نسبة إلى المراحل

السابقة من جهة أخرى، بمعنى أن المحتوى الثقافي أضحى متدنيا، وتمسكت بعض الصحف بأسلوب الإثارة، وتوسعت رقعة انتشار الصحف الصفراء؛ الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تزايد عدد القضايا الصحفية.وقد قادت الحكومة حملات مكثفة ضد الصحافة الخاصة واتهمتها بتشويه صورة الأردن والمساس بأمنها القومي والتطاول على الأخلاق العامة؛ مما أدى إلى صدور القانون المؤقت (27) لعام 1997، بحجة أن الصحف الأسبوعية تنال من هيبة الدولة، والأمن الوطني والاقتصادي، (الموسى، 2003)

وصدر عام 1998 قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (8) الذي جاء أفضل من سابقة لكنه دون المستوى المأمول، وفي عام 1999، وفي عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ومع بدء الإصلاحات الاقتصادية التي كانت الحكومة ترسم لها أصدرت الحكومة القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم (30)، الذي منح الصحفي فرصة للعمل في بيئة قانونية وإدارية أقل صعوبة، وعزز الحماية القانونية للصحفيين (أبو عرجة، 2000).

ويعلق (روو، 2004)على هذه المرحلة الجديدة بالقول:إنه مع بداية القرن الحادي والعشرين قامت أربع دول وهي: مصر، والأردن، وتونس، والجزائر، بتطوير ما يمكن أن يسمى بنظام انتقالي لإعلامها المطبوع، لأنه طرأ عليه تغيير منتظم مدة تزيد على عقد، وما يزال هذا النظام غير محدد الملامح، ويبدو غير مستقر بصورة من الصور.

ولعل أهم ما يميز فترة ما بعد 1989 هو التعديلات الكثيرة على قانون المطبوعات والنشر، بالإضافة إلى مواكبة الصحف للتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال، وامتازت أيضا بمواصلة الدفاع عن القضايا العربية المهمة مثل قضية

فلسطين ودعم العراق، ومحاربة الفكر المتطرف والإرهاب الدولي وإدانته، إضافة إلى الدفاع عن الأردن ضد الحملات المشبوهة، والاقتراب أكثر من قضايا المواطنين.

خامسا: مرحلة الصحافة الإلكترونية:

أدى ظهور الصحافة الإلكترونية وانتشارها عبر شبكة الإنترنت إلى ظهور شكل جديد من الصحافة أطلق عليه المواقع الإخبارية الإلكترونية، التي لم تخرج عن كونها صحيفة متكاملة من حيث مضامينها،وتخضع لذات المحددات الإلكترونية، وكذلك في طريقة عرضها لموضوعاتها، وأسلوب تحرير موادها (الدليمي،2011).

وقد عرف عن هذه المواقع استقلاليتها وعدم تبعيتها لأي صحيفة أخرى، وأن الأسلوب الذي تعمل به هذه المواقع يكون عادة على شكل نوافذ تعرض الأخبار المستحدثة المعتمدة أغلبها على وكالات الأنباء أو مراسلين خاصين بالمواقع، إضافة إلى نشر المقالات الخاصة بالمواقع أو النقل عن مواقع أخرى، وقد قام بعضها بعقد بروتوكولات مع مواقع أخرى لتبادل الأخبار والموضوعات الصحفية الأخرى (الدبيسي، 2011).

وتتسم المواقع الإخبارية بالسرعة في نقل الأخبار والأحداث مقابل وسائل الإعلام التقليدية، كما تقوم بتجريب أساليب مختلفة لقياس رد الفعل، مثل الخطابات الإلكترونية، وغرف الحوار(Chat) الحي، وندوات النقاش، والأسئلة الموجهة إلى الخبراء، وقد أحدثت تلك المواقع انقلابًا كبيرا في الوسط الإعلامي والصحافي، وأدخلت على الصحافة أشكالاً جديدة مست الجوهر،والشكل، ومحتويات المادة الإعلامية بتصنيفاتها المختلفة (اللبان، 2004).

وعلى الصعيد العربي نشأت عدة مواقع إخبارية عربية تابعة لبعض وسائل الإعلام القائمة ومن أهمها :الجزيرة نت، والعربية نت، والبوابة العربية لأخبار التقنية وغيرها، الأمر الذي دفع باتجاه ضرورة التمييز بين" الصحيفة الإلكترونية "وبين المواقع الإخبارية، ولعل أبرز الفروق بين الاثنين هو طبيعة النشأة؛ فأصل الصحيفة الإلكترونية أنها ابتداءً على الورق بالصورة التقليدية كأي صحيفة عادية، لكن القائمين عليها ارتأوا لمجاراة لغة العصر إلى ضرورة وجود نسخة طبق الأصل من الصحيفة التي تصدر بطبعاتها المختلفة ورقيا وتوزع بصورة اعتيادية، أما الموقع الإخباري الإلكتروني، فقد نشأ ابتداءً على الإنترنت، وليس له أصل ورقي، وإنما بيئته الأساسية هي تلك البيئة الافتراضية اللامتناهية المسماة بفضاء الإنترنت (نصر، 2011).

وقد كانت بداية ظهور المواقع الإخبارية في الأردن عام 2006، مع إطلاق أول موقع إلكتروني تحت اسم وكالة "عمون" الإخبارية؛ حيث شكل ذلك بداية لانتشار المواقع الإخبارية والصحافة الإلكترونية في الأردن، وتوالت بعد ذلك ظهور الوكالات الإخبارية التي تعمل في الفضاء الإعلامي الأردني، مثل وكالة أنباء سرايا، وموقع خبرني وغيرها من المواقع (أكحيل، 2015).

وبلغ عدد المواقع الإلكترونية الإخبارية الأردنية المرخصة من قبل هيئة الإعلام (183) موقعا حتى أواخر حزيران 2016، بما فيها مواقع الأخبار الشاملة (الحاج، 2016).

وتتناول المواقع الإخبارية الإلكترونية مختلف المضامين السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية المحلية والعربية والعالمية، ومع زيادة أعدادها أخذت تتنافس بين بعضها بعضا على اجتذاب أكبر عدد من المتصفحين

والقراء من خلال محاولة تسجيل سبق صحفي أو طرح قضية مثيرة للنقاش، فباتت بعض هذه المواقع مصدرا لنشر الشائعات، والمبالغة والتهويل في نشر أخبار الجرائم، واختلاق قصص وهمية لجرائم تسيء للمجتمع وتثير المخاوف بين المواطنين. (بني حمدان، 2014).

ويمكن إيجاز سمات الصحافة الإلكترونية بالآتي:

1. النقل الفوري للأخبار، ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها، مع قابلية تعديل النصوص في أي وقت؛ مما جعلها تنافس الوسائل الإعلامية الأخرى كالإذاعة والتلفزيون، بل إنّ الصحف الإلكترونية باتت تنافس هاتين الوسيلتين في عنصر الفورية الذي احتكرته (شريف،2000).
2. التكاليف المالية للبث الإلكتروني للصحف عبر شبكة الإنترنت أقل بكثير مما هو مطلوب لإصدار صحيفة ورقية؛ فهي لا تحتاج إلى توفير المباني والمطابع والورق ومستلزمات الطباعة، فضلا عن متطلبات التوزيع والتسويق، والعدد الكبير من الموظفين والمحررين والعمال (عارف، 1997).
3. منحت تقنيات الصحافة الإلكترونية قدرة رجع الصدى (Feed back) إمكانات حقيقية لم تكن متوفرة من قبل وسائل الإعلام، وخصوصًا بالنسبة للصحافة، وبات الحديث ممكنًا عن التفاعل بين الصحف،ويمكن أن يجد متصفح مواقع الصحف الإلكترونية والمواقع الإخبارية حقولا خاصة في شتى الصفحات،تتضمن طلبا من القارئ في أنّ يبدي رأيًا حول الموضوع المنشور أو يكتب تعليقا عليه (أجقو، 2005).
4. كما أن الصحافة الإلكترونية فرضت واقعًا مهنيا جديدًا فيما يتعلق بالصحفيين و إمكاناتهم وشروط عملهم، فقد أصبح المطلوب من الصحفي المعاصر أن يكون ملمًا بالإمكانات التقنية وبشروط الكتابة للإنترنت

وللصحافة الإلكترونية كوسيلة تجمع بين نمط الصحافة ونمط التلفزيون المرئي ونمط الحاسوب، وأن يضع في اعتباره أيضا عالمية هذه الوسيلة وسعة انتشارها، وما يرافق ذلك من اعتبارات تتجاوز المهني إلى الأخلاقي في تحديد المضامين وطريقة عرضها (الفيصل، 2006).

5. التفتيت أو اللاجماهيرية، كأحد سمات الصحافة الإلكترونية، وهو التخلي عن مفهوم الحشد في التعامل مع مستخدمي الوسيلة الإعلامية، وتقديم منتج إعلامي يمكنه أن يتكيف مع الاهتمامات الفردية لكل قارئ (تربان، 2008).

6. التفاعلية، حيث تستخدم الصحف الإلكترونية هذا الأسلوب التفاعلي من خلال تكنيك النص المترابط أو الفائق (Hypertext) الذي يتضمن وصلات (Links) لنقاط داخل الموضوع أو الخبر المنشور (علم الدين، 2003).

7. سهولة العرض، حيث تُعَدّ سهولة العرض أحد أهم عوامل تفضيل الوسائل لدى الجمهور، كما أن تعدد الوسائط في الصحافة الإلكترونية جعلها الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها تقديم ثلاثية اتصال مميزة" الصوت والصورة والكتابة" معا بشكل مترابط، وفي قمة الانسجام والإفادة المتبادلة (أمين، 2007).

الصحافة المطبوعة:

تُعَدّ الصحف وسيلة تقنية تربوية مؤثرة على الأفراد والجماعات على السواء؛ إذ إنها تخدم التربية وتنقل التراث، وهي وسيلة مهمة للاتصال؛ حيث يلتقي رجال الفكر والثقافة والعلم بجميع أفراد المجتمع، كما أنها وسيلة وتقنية

لنقل الأفكار التربوية والتثقيفية بطريقة سهلة وسريعة وأشمل فائدة(الدعيلج،2010).

إيجابية الصحافة المطبوعة (سليمان، 2004):

1. زيادة العلاقة بينها وبين القارئ والتي تكونت عبر سنوات طويلة.
2. لا يحتاج تصفحها إلا الإلمام بالقراءة والكتابة.
3. ذات مصداقية أعلى، لاعتمادها على مصادر موثوقة لاستقاء الأخبار، والتزامها بأساليب المهنية في التحرير.
4. تحفظ حقوق الملكية الفكرية، لضيق فرص الادعاء والانتحال.

سلبيات الصحافة المطبوعة (شريف،2000)

1. غير قادرة على مجاراة الصحافة الإلكترونية في السرعة.
2. التفاعل مع القراء أقل، والمجال أمام أصحاب الرأي من كل المستويات أضيق.
3. معرضة لتسلط الرقيب، وما ينتج من ذلك من تضييق على الرأي ومصادرة للصحيفة وملاحقة للصحفيين.

ومن أبرز الصحف الأردنية اليومية التي تصدر في الوقت الحالي (نصار، 2010):

أ- صحيفة الرأي: وهي صحيفة يومية سياسية تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية، وبدأت بالصدور منذ تاريخ 1971/6/2.

ب- صحيفة الدستور: يومية، سياسية، مستقلة، صدر العدد الأول منها بتاريخ 1967/3/28. وتصدر عن الشركة الأردنية للصحافة والنشر، والتي تحولت عام 1986 إلى شركة مساهمة عامة.

ج- صحيفة الغد: يومية أردنية مستقلة، تصدر عن الشركة الأردنية المتحدة للصحافة والنشر، وهي من الصحف الحديثة النشأة والمملوكة بالكامل للقطاع الخاص، وصدر العدد الأول منها بتاريخ 2004/8/1.

د- صحيفة الجوردن تايمز: يومية أردنية مستقلة، صدر العدد الأول منها عام 1975، وهي تصدر في اللغة الإنجليزية عن المؤسسة الصحفية الأردنية.

ه- صحيفة الأنباط: يومية أردنية سياسية مستقلة، تصدر عن شركة الأنباط للصحافة والإعلام، وتوزعها شركة الأجنحة للتوزيع، وصدر العدد الأول منها بتاريخ 2005/5/2.

و- صحيفة السبيل: يومية أردنية شاملة مستقلة، صدر العدد الأول منها كصحيفة أسبوعية عام 1993 م، وانتظمت في الصدور ما يزيد على خمسة عشر عاما دون انقطاع أو توقف، وفي 2009/2/10 كانت انطلاقة السبيل الجديدة كسابع صحيفة يومية أردنية ناطقة في اللغة العربية.

سمات الصحافة:

وفي ضوء تباين أهمية وسائل الإعلام لا تزال الصحافة تؤدي دوراً مهما على الصعيد الإعلامي رغم أن وسائل إعلامية أخرى جذبت الجمهور المستفيدين إليها لأسباب عديدة.

أبرز سمات الصحافة (هلال،2006):

1. إن وسائل الإعلام المقروءة أكثر وسائل الإعلام مقدرة على تقديم المعارف والمعلومات والآراء التي تشكل أساس المعرفة الجدية بالأحداث والظواهر والتطورات.

2. إن وسائل الإعلام المقروء أكثر الوسائل الإعلامية مقدرة على مخاطبة الشرائح المتعلمة والمثقفة والاختصاصية في المجتمع.

3. إن وسائل الإعلام المقروء أكثر الوسائل الإعلامية مقدرة على تفسير الأحداث والظواهر والتطورات وشرحها وتحليلها وتقييمها.

4. إن وسائل الإعلام المقروء أكثر الوسائل الإعلامية مقدرة على التوجه إلى ذهن القارئ؛ وذلك بهدف التأثير على معارفه ومواقفه واتجاهاته، ومن ثم على وعيه.

وهنالك العديد من وظائف الصحافة كما يرى (حجاب، 2008):

1- الإعلام والإخبار: وهو إحاطة الرأي العام بالعلم بما يجري من الأمور والحوادث التي تتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية

2- الشرح والتفسير والتحليل: أي تقديم مزيد من التفاصيل والتوضيحات للأحداث المختلفة والقضايا المثارة في مجتمع ما.

3- التوجيه والنقد: بمعنى أنها لا تقتصر على نشر الحوادث، بل تعلق عليها وتناقشها.

4- تحقيق التكامل والترابط بين أجزاء المجتمع: أي دعم الوحدة المحلية والقومية في إطار جغرافي أو سياسي وتدعيم إحساس الأفراد بذلك.

5- نقل التراث: تعريف الأجيال المختلفة بالقيم الاجتماعية والتقاليد، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة.

6- التوثيق والتاريخ: تقوم الصحافة بتسجيل وقائع الحياة الاجتماعية، ورصد الوقائع التاريخية المتلاحقة ومتابعتها.

ويشير (بدوي، 2005)إلى القيم الإخبارية في خبر الجريمة:

أولا: التأثير ويعني أن الأخبار التي لها تأثير على حياة الناس هي الأجدر بالنشر.

ثانيا: الآنية: أي التأخر في نشر الخبر يحوله إلى إعلام تاريخ.

ثالثا: القرب: يهم الخبر الذي يحدث في مجتمع معين ذلك المجتمع أكثر من غيره.

رابعا: الصراع: تأخذ الأحداث الناتجة عن صراع بين جهتين قدرا كبيرا من الاهتمام.

خامسا: الغرابة: تحتل الأحداث الغريبة عن واقع المجتمع دائما المقدمة في الأهمية.

القوالب الصحفية في مجال نشر أخبار الجريمة.

يوجد أشكال متعددة تستخدم في المعالجة الصحفية لأخبار الجريمة غير الأخبار نذكر منها (صالح،2004):

1. التحقيق الصحفي والإعلامي: وهو نوع إخباري مستقل ومتميز، يعالج شريحة من الواقع الموضوعي للجريمة، وتتميز معالجته بقدر من الشمولية والعمق والتحري، ويعتمد أساسا على التحليل والتفسير والاستفادة من العناصر الأخرى، كالمعلومات والسرد والوصف والحوار والتعليق.
2. التقرير الإعلامي: يقدم التقرير الصحفي أو الإعلامي واقعة أو جريمة واحدة محددة وملموسة بقدر من التفصيل، ويعتمد التقرير على عنصرين هما: العنصر الذاتي، وهو رؤية الصحفي للحدث أو الجريمة،وأما العنصر الثاني فهو العنصر الموضوعي الذي يتضمن المعلومات والحقائق.

3. التعليق الإعلامي أو الصحفي: والتعليق يتضمن رأيا محددا ومعلنا تجاه حدث أو جريمة ما، كما يتضمن الشواهد والأدلة والبراهين التي تدعم هذا الرأي وتقنع الجمهور.

4. الحديث الصحفي أو الإعلامي: يعتمد هذا النوع على الحوار كأسلوب من أجل الحصول على معلومات أو شرح ظاهرة أو جريمة معينة وتفسيرها؛ وذلك لكشفها أمام الجمهور من خلال الحوار، ومن أنواعه: الحديث الإخباري، وحديث الشخصيات، وحديث الموضوعات.

5. المقال الصحفي: وهو نوع فكري يعالج القضايا والأحداث والظواهر بقدر من التنظير والتجريد، ويستخدم المقال الوقائع فقط؛ حيث يراها ضرورية لدعم فكرة معينة بمعنى أن أساس المقال هو هذه الفكرة.

وخبر الجريمة عبارة عن تقرير عن حادث ما يستطيع المتلقي فهمه، والخبر دائماً له صفة الحالية والجدّة، وهنالك عناصر أساسية لخبر الجريمة هي (أحمد، 2006):

1. الدقة: فعلى الرغم من أن الإعداد للخبر يكون في مساحة ضيقة إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب دقة الخبر.

2. العدل والتوازن: لابد أن يحرص ناقل الخبر على إعطاء كل حرف في الخبر نصيبه، وذلك بعدم حذف الحقائق أو حذف بعضها، وعدم إقحام بعض المعلومات الخاطئة، وعدم مخادعة الجمهور، وعدم إقحام العبارات التي تظهر التعاطف مع طرف دون آخر

3. الاختصار قدر الإمكان: ونقصد بذلك الاختصار غير المخل بالمعنى.

4. الوضوح: حيث إن الخبر ليس مقالاً بقدر ما هو أداة لإيضاح ما حدث.

5. احتواء الخبر على ما يهم الناس: يكون الاهتمام بالخبر بقدر أهميته في حياة الناس والقيم الإخبارية في خبر الجريمة.

وهناك مصادر للتغطية الإعلامية لأخبار الجريمة يعتمد عليها الصحفي في معلوماته، وأهم هذه المصادر(بن عباس، 2012):

1. أقسام الشرطة وسجلاتها: إن علاقة رجال الشرطة بوسائل الإعلام الجماهيري، هي التي تفتح الباب أمام الإعلاميين للاطلاع علي الجرائم المرتكبة والمسجلة بسجلات الشرطة.
2. النيابة وجهات التحقيق: تتولى النيابة الإشراف على التحري، وبذلك تكون مصدراً مهماً من مصادر التغطية الإعلامية لشؤون الجريمة.
3. المحامون: يحصل الإعلاميون في أغلب القضايا السياسية على معلوماتهم من المحامين.
4. المحاكم: فقد تظهر: في أثناء المحاكمة خفايا العديد من الجرائم التي لم يكشف عنها أثناء وقوع الجريمة أو خلال التحقيق فتقوم وسائل الإعلام بنقل هذه الحقائق إلى الجمهور.
5. الجناة والمجني عليهم والشهود: تُعَدّ الشخصيات المرتبطة بالجريمة من أهم الشخصيات.

2.1.2 الجريمة والإعلام (*Crime and the Media*)

مفهوم الجريمة:

تُعَدّ الجريمة ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية. وانطلاقا من هذا المفهوم نرى أنها تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين

الفرد والمجتمع، وقد كان مفهوم الجريمة قديما يعزى إلى نفس المجرم الشريرة، وأن الانتقـام هـو الأساس في ردة الفعل للسلوك الإجرامي(الجميلي، 2001).

فالجريمة موغلة في القـدم، فتلـك حقيقـة رواهـا لنـا التـاريخ فـيما روى، بـل إن الكتـب السماوية تعود بالجريمة إلى عهود أشد سحقا وأبعد تحورا مما بلغه التاريخ، فهـي تحـكي لنـا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما خرج من الجنة حتى قدم الشر قربانا، فسفح دم أخيـه ظلـما وعدوانا وكان مصرع هابيل على يـد قابيـل أول مأسـاة إنـسانية عـلى وجـه الأرض، وإن اختلـف الباحثون في تحديد ماهيـة الجريمـة ودوافعهـا فـإنهم يتفقـون جميعـا عـلى أن الجريمـة ظـاهرة اجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته (مازن، 2009).

إن مفهوم الجريمة من المفاهيم التي اهتم بهـا الكثـير مـن البـاحثين في حقـول معرفيـة مختلفة،كعلم الاجتماع وعلم النفس والطب النفسي وعلـم البيولوجيـا والقـانون، وقـد نـتج عـن ذلك نوع من الغمـوض في اسـتخدام المفهـوم مـن حقـل معـرفي لآخـر، بـل نجـده قـد اسـتخدم استخدامات عديدة في الحقل نفسه (الشاذلي، 2006).

فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخـالف لأحكـام قـانون العقوبـات، وهـي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس(عبد الجبار،1980).

ومن جهة النظر النفسية، فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفـسية، وهـي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكـاب الجريمة، أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة، فـالأول يـرى أن الجريمـة هـي جمـع أنمـاط الـسلوك المـضاد للمجتمـع أي الـضرر بالمـصلحة الاجتماعيـة، أمـا الثـاني فيركـز عـلى

الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب(الشتا،1987).

ويرى (الوريكات، 2004) أن الاختلافات بين المنظرين أوجدت سبعة مداخل رئيسة في تعريف الجريمة تعود إلى ما يلي:

1. درجة التطور المعرفي والإنساني.
2. الايدولوجيا والفكر السياسي، ومثال ذلك الفكر الاشتراكي الذي انطلق من اعتماد المادية التاريخية مرجعية في تفسير الظواهر الاجتماعية.
3. حركات التحرر في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، وحركات التحرر في الغرب، وحركات الطلاب في أمريكا وفرنسا وبريطانيا.
4. العوامل الثقافية، وبناء على هذا العامل فقد تم تعريف الجريمة انطلاقا من:

أ- التعريف القانوني – الاجتماعي.

ب- التعريف الثقافي.

ج- تعريف الاتفاق القانوني.

د- التعريف الإحصائي.

ه- تعريف الوصم.

و- التعريف الطوباوي – الفوضوي.

ز- تعريف الحقوق الإنسانية.

ومهما اختلفت المداخل التي ينطلق منها الباحث، فقد عرفت الجريمة بأنها كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع،وهي خطيئة اجتماعية تعارض قيم المجتمع وأخلاقه، وهي كل فعل أو امتناع يصدر عن إدارة مدركة تخرق أمن

الأفراد والمجتمع ومصالحهم وحقوقهم ويعاقب مرتكبها بعقوبة أو بتدبير احترازي (أحمد، **2006**). ويعرفها (الحسن، **2008**) إنها النشاط أو الفعل السلبي الذي يخرج عن القانون والأخلاق والقيم المتعارف عليها في المجتمع، وعرفت أيضا أنها فعل مقصود يخرق القانون الجزائي، ويرتكب دون مبرر، وتعاقب عليه الدولة (الوريكات، **2008**)، وعرفت أيضا أنها نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأعضائه، بمعنى أنه كل انحراف عن المعايير الجمعية الذي يتصف بقدر هائل من الجريمة الكمية والنوعية (عامر، **2006**) وعرف إميل دوركايم الجريمة بأنها الفعل الذي يقع مخالفا للشعور الاجتماعي كنتيجة لعدم التزام الفرد بقيم المجتمع، ومبادئه، ومعاييره التي تعبر عن التماسك والتضامن الاجتماعي (إبراهيم، 2012).

ويعتقد (سذرلاند) أن الجريمة سلوك تُحرمه الدولة لضرره بها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى آن الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع، ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها القانوني (رمضان،1985).

العوامل التي تدفع الفرد إلى الجريمة:

بذل العلماء والباحثون الذين اهتموا بدراسة الجريمة والمجرم والتدابير الوقاية للحد منها جهودا كبيرة في معرفة أسباب الجريمة والوقوف على الدوافع الكامنة وراء ارتكاب المجرمين للجرائم، وقد استعانوا بكل ما استطاعوا من العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية للوصول إلى معرفة تلك الأسباب والدوافع، وقد أنكروا الوسائل التي اتخذت في القديم لمعرفة أسباب الجريمة والتي كان يغلب عليها طابع التجريد فالجريمة عندهم رجس من عمل الشيطان.

ومع تطور الفكر الفلسفي وبداية العصر الحديث أخذ البحث عن أسباب الجريمة بعداً جدياً، وظهرت دراسات وأبحاث متفرقة،وتشعبت مسالك الدراسة إلى العديد من النظريات والمذاهب والمدارس (الجنحي، 2000). وبرزت مداخل حديثة في تفسير السلوك الجرمي كعوامل تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وهي(الجعافرة، 2012):

1. العوامل البيولوجية: فهي تفسر الجريمة بناء على خصائص وصفات جسمية خارجية أو داخلية، تتمثل في خلل في الشخصية، أو في التكيف الانفعالي والاجتماعي أو نتيجة للتخلف العقلي.
2. العوامل النفسية (السيكولوجية): فهي تؤكد على أن أسباب الجريمة ذات أصول نفسية، تتمثل في خلل في الشخصية،أو في التكيف الانفعالي أو الاجتماعي أو نتيجة للتخلف العقلي.
3. العوامل الاجتماعية البنائية: وتتمثل هذه العوامل في التغيرات البنائية والنسقية.
4. العوامل النفسية الاجتماعية (العملياتية): فتؤكد هذه العوامل دور التغيرات المعرفية في سياق الجماعة التي يعيش فيها الفرد.

أركان الجريمة:

أكدت أغلب التشريعات على أن الجريمة هي سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون، أو الامتناع عن فعل أمر به القانون، وعلى هذا الأساس فالجريمة سلوك إنساني، **تكون نتيجته كافية لإحداث أثر لهذا الفعل، وتقوم على أركان ثلاثة هي:**

أ- **الركن القانوني:** و هو النص على الجريمة و عقابها، أي أن ينص المشرع على ذكر الجريمة في قانون العقوبات ويجرمها و يحدد عقوبتها، و يُعَدّ وجوده في كل جريمة أمراً بدهياً، فمن غير المتخيل وجود جريمة من غير ركن قانوني (أي نص يجرمها) فتحديد هذا الركن سهل و لا يثير أي صعوبة، فمتى توافر فعل الاعتداء نبحث عن نص قانوني يجرمه. فإذا توافر هذا النص جرمنا الفعل، و في حال عدم توافره نزيل عن الفعل صفة الجريمة تطبيقاً لقاعدة لا جريمة و لا عقوبة من دون نص (الخوالدة، 2012).

ب- **الركن المادي:** ويعني تجسيداً لماديات الجريمة أي المظهر الذي تبرز به إلى العالم الخارجي، ويقوم الركن المادي على ثلاثة عناصر هي: الفعل والنتيجة والعلاقة السببية، فالفعل السلبي الذي ينسب إلى الجاني، والنتيجة هي أثره الخارجي الذي يتمثل فيه الاعتداء على حق يحميه القانون، والعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل مابين الفعل والنتيجة، وثبت أن حدوث النتيجة يرجع إلى ارتكاب الفعل (الساعاتي،1985).

ج - **الركن المعنوي:** يمثل الركن المعنوي الجانب الذاتي للجريمة، و يعبر عن الصلة بين النشاط الذهني للفاعل و بين نشاطه المادي، و يُعَدّ الركن المعنوي متوفراً متى صدر الفعل عن إرادة آثمة، وعلى ذلك فإن دراسة الركن المعنوي تعبر عن دراسة العلاقة بين إرادة الفاعل من جهة و بين الفعل الذي ارتكبه والنتيجة التي أفضت إليه فعله من جهة ثانية، ففي بعض الجرائم قد تنصرف إرادة الفاعل إلى ارتكاب الفعل و إحداث النتيجة الضارة (الرهيمي، 2004).

واقع الجريمة في الأردن:

إن التغيرات الاجتماعية التي طرأت على تركيبة المجتمع، تتطلب منا الرجوع إلى ما يسمى في علم الاجتماع بـ(الزمن الاجتماعي) الذي يتم فيه عقد مقارنات بين الأحداث خلال فترات زمنية متباينة (الغطريفي، 2006).

حيث تأثر المجتمع الأردني بتغيرات واضحة نتيجة للأحداث الإقليمية والدولية المختلفة التي عصفت بالمنطقة؛ مما أدى إلى تغيرات كبيرة في المجتمع الأردني على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

وانتشرت أنماط جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل، مثل جرائم غسيل الأموال والاتجار بالبشر و غيرها،فما نشهده من زيادة في معدلات الجريمة هو نتاج الفقر والبطالة وخاصة بين فئة الشباب وتأثير العولمة بأشكالها كافة، واختلال القيم، التي أصبحت عاجزة عن ضبط سلوك الأفراد؛ ومن ثم أصبح الخروج على تلك القيم أمرا طبيعيا (الجميلي، 2001).

وتشير العديد من الدراسات والإحصائيات التي أجريت على واقع الجريمة في الأردن إلى أن هذه الظاهرة مرتبطة بشكل كبير ببعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المجتمعية والظروف الصعبة التي أضحت تعيشها شريحة واسعة من أفراد المجتمع الأردني، حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية حسب التقرير الإحصائي الجنائي لعام (2015)، **(24244)**جريمة، بمعدل جريمة كل (21) دقيقة و(41) ثانية، **وتوزعت الجرائم حسب نوعها على النحو التالي (إدارة المعلومات الجنائية، 2016):**

1. الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان: (**1644**) جريمة، الشروع بالقتل، القتل مع سبق الإصرار، العمد، القتل القصد، والضرب المفضي إلى الموت، والقتل من غير قصد (القتل الخطأ)، والإيذاء البليغ.
2. الجرائم المخلة بالثقة العامة: (231) جريمة، تزييف النقد، و التزوير الجنائي.
3. الجرائم التي تقع على الأموال: (16431) جريمة، السرقة الجنائية، والسرقة الجنحوية، الشروع بالسرقة، الاحتيال، سرقة السيارة.
4. الجرائم التي تقع على الإدارة العامة: (2416) جريمة، الرشوة، الاختلاس، استثمار الوظيفة، المقاومة والاعتداء على الموظفين.
5. الجرائم التي تشكل خطراً على السلامة العامة: (**1983**) جريمة، إطلاق العيارات النارية، الاتفاق الجنائي.
6. الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة: (**1255**)جريمة، الخطف، الزنا، جرائم البغاء، الإجهاض،هتك العرض، الاغتصاب.
7. جرائم وقوانين أخرى: (284)جريمة، مخالفة قانون الآثار، المقامرة، الانتحار.

وتشير دراسة (الجندي،2014)، إلى ازدياد في نسبة الجريمة والعنف المجتمعي في الأردن خلال الفترة الواقعة ما بين عام 2010 ولغاية الشهر الثامن من العام 2014، حيث سجل العام 2012 النسبة الأعلى في الجرائم الكبرى والصغرى والجنح المرتكبة؛ حيث بلغت (163) ألفا و(243)،وأن التكاليف المباشرة للجريمة والمصاحبة للهدر الإنتاجي في الأردن بلغت (392) مليون دينار، وتشكل(6%)من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن التكاليف المعنوية التي يصعب قياسها. وتظهر الدراسة أن **أسباب الجريمة في الأردن تعود إلى:**

1. عدم صرامة القـوانين وفاعليتهـا؛ حيـث إن تطبيقهـا لا يخـضع لأسـس شـفافة، وفي بعـض الأحيان تتدخل القوانين العشائرية، وتحول دون التطبيق الدقيق لهذه القوانين.
2. عدم التطبيق الـشفاف والـصارم لعقوبـة الإعـدام في حـالات القتـل العمـد ؛ مـما أدى إلى انتشار عادات الثأر والقتل ومحاولة بعضهم أخذ حقه بيده لاعتقاده بعدم وجـود عقوبـة رادعة.
3. إن للتركيبة السكانية والعامل السياسي دورا في تزايـد الجريمـة، حيـث إن وجـود الأردن في منطقة متوترة سياسيا وأمنيا وخصوصا في ضـوء العلاقـات الوطيـدة بـين شـعوب المنطقـة جعلت الأردن مركزا يتأثر بهذه التطورات السياسية والأمنية، إضافة إلى زيادة السكان وما رافق ذلك من تغيير في التركيبة السكانية وزيادة أعداد الوافـدين الـداخلين والخـارجين إلى البلاد.
4. ساهمت الثورة في وسائل النقل وعرض المعلومات وخاصة وسائل الإعلام غير المـسؤولة في الإخلال في منظومة القيم لدى الشباب؛من خلال انتشار أفـلام العنـف والجـنس والـترويج للقيم والثقافات الأجنبية دون مراعاة للقيم والأعراف المحلية، إضافة إلى تدهور المنظومـة الأخلاقية وتراجع الـوازع الـديني والاجتماعـي، كـما أن تراجـع القـيم الرأسـمالية والماديـة وحب المصلحة الذاتية قد ساهم في تصاعد معدلات الجريمة.

وترى (الشناق، **2014**) أن هناك عوامـل اقتـصادية سـاهمت في ازديـاد جـرائم في الأردن منها الفقر، والبطالة، فكل منهما يشكل بيئة خصبة لانتشار أنواع مختلفة من الجرائم؛ فالـشعور بالحرمان والحاجة يولد الإحباط والحقد والحسد والدفع نحو محاولة الخـروج مـن ذلـك بطـرق ووسائل غير قانونية.

الضوابط المهنية الإعلامية في نشر أخبار الجريمة.

يصنف (هنتر، 2009) مواثيق الشرف الصحفي في العالم أو ما أطلق عليه " أدلة السلوك" بناءً على عدة تقسيمات كما يلي:

1. مواثيق شرف دولية: الفدرالية الدولية للصحفيين.
2. مواثيق شرف إقليمية: كميثاق شرف الصحفي العربي الصادر عن اتحاد الصحفيين العرب.
3. مواثيق شرف وطنية: مثل ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين الأردنيين.
4. ومواثيق شرف داخلية، وهي مواثيق تقوم بصياغتها المؤسسة الإعلامية للعاملين فيها، وفي هذا الإطار يرى (شقير، 2001) إن مصلحة المجتمع تتحقق بقيام وسائل الإعلام بدورها من خلال أسس رئيسة وهي:

1. المهنية الجيدة للصحفيين.
2. البيئة التشريعية: والتي تضمن الحريات الإعلامية؛ بحيث يستطيع الصحفي أن يعرف من خلالها حقوقه وواجباته.

الجريمة والتوعية الأمنية:

تعلب وسائل الإعلام دوراً أمنياً ملموساً في التوعية والحد من الجريمة في المجتمع، وذلك سواء عبر الصورة المرئية أم الكلمة المسموعة والمكتوبة، لذلك فإن من أهم واجبات وسائل الإعلام هو العمل على نشر الوعي والسلوك السليم بالمحافظة على الأمن ومنع وقوع الجريمة من خلال نشر القيم الاجتماعية الإيجابية في المجتمع (John & Jennifer, 1990) .

ويمارس الإعلام دوره الأمني سواء بتلمس ورصد الظواهر التي قد تتسلل إلى المجتمع وتدفع إلى نشوء الشخصية الإجرامية، أم عن طريق تبني مواد وبرامج تهدف إلى تبصير الجماهير بمخاطر بعض العادات والتقاليد الغريبة التي تفسد قيمنا ومبادئنا الأخلاقية والثقافية والاجتماعية، والتأثير على سلوك الجماهير من أجل التعاون مع أجهزة الأمن والشرطة في التصدي للظواهر الإجرامية في المجتمع (عبد الرؤوف، 2002).

كما يساهم الإعلام في جوانب الإصلاح والرعاية عن طريق تهيئة المجتمع لتقبل المنحرف بعد إصلاح سلوكه ليصبح مواطنا صالحا وعضوا فاعلا في المجتمع، وكذلك غرس الثقافة القانونية والجزائية المقررة لمختلف أنواع الجرائم (خليل، 2010).

وفي ظل تطور الجريمة تُعَدّ الوقاية منها حجر الأساس في بناء السياسية الجنائية الحديثة؛ فهي أهم من العلاج، و تستطيع وسائل الإعلام إذا استعملت بطريقة علمية، ومنظمة ومخططة أن تسهم في الحد من الجريمة (عامر، 2006).

وفي هذا الصدد يؤكد (قيراط،2005) إنه إذا كان هنالك تنسيق بين الجميع، وكانت هنالك إستراتيجية للتعامل مع أسباب وجذور وانعكاسات ظاهرة الجريمة والعنف والانحراف، فآنذاك بإمكان المؤسسة الإعلامية أن تشارك في بناء شخصية الفرد في المجتمع للتعامل الإيجابي مع الرسائل المختلفة التي يتعرض لها في مختلف وسائل الإعلام.

فالمشاركة الفعلية والمباشرة للإعلام في التوعية من الجريمة يوصل إلى الهدف المنشود في الحد من الجريمة، والحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي، وبروز

الشخصية الإجرامية، وتبرز هذه المشاركة من خلال النقاط التالية (صاحب، 2011):

1. تطوير مواثيق الأخلاق، والالتزام الذاتي من قبل العاملين في القطاع الإعلامي.

2. توعية المواطنين بأضرار الجريمة وأخطارها على المجتمع والفرد، وترسيخ مبدأ أن الجريمة لا تفيد، وحث المواطنين على احترام القانون والنظام، وتعميق الاقتناع بهذا المفهوم، وبيان أساس الحقوق والحريات المسئولة، وتبني الحملات الإعلامية التي تسهم في نشر التنشئة الاجتماعية الصحيحة، كحملات التحذير من مصاحبة أقران السوء، والانزلاق في مهاوي الرذيلة، والتوعية بمخاطر المخدرات.

الإعلام الأمني و الجريمة:

يُعَدُّ الإعلام الأمني من الأنماط الإعلامية الهادفة، ويخدم الموضوعات والقضايا الأمنية، ويهدف إلى سيادة الأمن في ربوع المجتمع، موجها إلى الجمهور العام والخاص، ومستخدما مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور وألوان ومؤثرات فنية أخرى، ومعتمدا على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية (عبدالرؤوف،2002).

ويقوم الإعلام الأمني ببث الرسائل والمعلومات والأخبار التي تصدر عن جهاز الشرطة، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وبهدف إلى التوعية والإرشاد وتحسين صور المؤسسة الشرطية في أذهان الجماهير لتحقيق التفاعل الإيجابي بين الشرطة والجماهير في إطار سياسة الدولة وقوانينها (ميرزا، 2006).

ويضطلع الإعلام الأمني بدور بالغ الأهمية والحيوية في المجتمع، ويُعَدّ ركيزة أساسية لدعم الحس الأمني والوقائي وتنميته لدى الأفراد، من خلال تعاونهم في حفظ الأمن والاستقرار، إضافة إلى أن الإعلام الأمني أصبح وسيلة لتوسيع الآفاق المعرفية لأفراد المجتمع بحيث يكونون على اتصال مباشر مع الأحداث (أبو عامود، 2008).

والإعلام الأمني الحديث هو نتاج لتكامل أداء مختلف القطاعات؛ حيث يجب ألا تقتصر مهمة تغطية ومعالجة القضايا الأمنية على الأجهزة الأمنية فقط، أو وسائل الإعلام الرسمية، بل يجب أن يشمل ذلك وسائل الإعلام الخاصة التي ينبغي لها القيام بدور رئيس في الإستراتيجية الأمنية للمجتمع، انطلاقًا مما تمليه الوظائف المهنية، والاجتماعية، والوطنية لهذه الوسائل(عجوة، 2002).

يستمد الإعلام الأمني أهميته وشرعيته من خلال جانبين: الجانب الأول هو الأمن على اعتباره ضرورة إنسانية مهمة، أما الجانب الأخر فيتمثل في الدور الكبير للإعلام في مناحي الحياة كافة وفي المقدمة منها النواحي الأمنية، حيث يرى (الجنحي، 2014)، أن الإعلام الأمني يُعول عليه كثيراً في مجال الإرشاد والتوعية، وبالرغم من حداثة نشأتها في الدول العربية إلا أنه قطع شوط متقدما من خلال تحقيق عدد من المقاصد الأمنية التالية:

أ- التوعية الأمنية.

ب- التوعية بأضرار المخدرات والإرهاب والعنف والجريمة وسبل مكافحتها.

ج- بث مشاعر الطمأنينة في نفوس الموطنين.

د- حث الجمهور على مشاركة رجال الأمن في الجهود الأمنية.

هـ- نشر أخبار الجريمة مع التأكيد على أن الجريمة لا تفيد، وان المجرم لا يمكن أن يفلت من العقاب.

و- الدعوة لإبراز الدور الذي يقوم به رجال الأمن من مهام ذات طابع إنساني اجتماعي.

وقد حدد (الجنحي، 2000) عددا من وظائف الإعلام الأمني كما يلي:

1. توفير المعلومات الصحيحة للرأي العام بقدر ما تقتضيه متطلبات المهنة مع دراسة الاتجاهات وتحليلها.
2. إمداد وسائل الإعلام بالأخبار التي تصدر عن أجهزة الأمن والتي لا تتعارض مع السياسات الأمنية.
3. تنظيم المحاضرات والندوات لرجال الأمن أنفسهم، و إحاطتهم بكل ما يساعد في الرفع من مستوى أدائهم.
4. إقامة الندوات، وتنظيم المحاضرات، وعقد المؤتمرات والمهرجانات من اجل إيجاد وعي أمني يساهم في بسط الأمن واستقراره.
5. إصدار المجلات والنشرات والكتب ذات الجدوى الفكري الجيد.
6. إعداد البرامج والنشرات، وإيصال رسالة الإعلام الأمني إلى المواطنين.
7. تقديم المشورة اللازمة في كل ما يحقق مقاصد الأمن واحتياجاته.
8. تنمية الوعي الأمني على جميع الأصعدة وفق إستراتيجية واضحة.
9. إبراز الدور الذي تؤديه الأجهزة الأمنية في سبيل راحة الفرد والمجتمع وسلامة أمنه.

وتزداد أهمية الإعلام الأمني في ظل التنامي الواضح لمعدلات الجريمة؛ الأمر الذي يتطلب ربط المواطنين بهموم بلدهم، والكشف بوضوح عن الحالة

الأمنية، واطلاعهم على كامل الحقائق المتعلقة بأمنهم وسلامتهم وتوعيتهم المخاطر المحدقة بهم كافة، وكذلك الاستفادة من وسائل وتقنيات الإعلام المتطورة في ترسيخ المفهوم الشامل للأمن (بدر، 1997).

يقوم الإعلام الأمني ببعض الأدوار المميزة مثل بث التوجيهات ونشر التعليمات للجماهير؛ بهدف التعامل مع نتائج الأزمات، والحرص على مراقبة الجماهير المستهدفة، وملاحظة التغيرات التي قد تحدث في أوساطها لمواجهة ما قد تثيره الأزمة، كما يعمل على ربط المعلومة بسياق الأحداث المعاصرة، وتزويد الجماهير بالمعلومات الكاملة التي تحد من انتشار الشائعات والأخبار حول أحداث الأزمة الأمنية، كما يقوم الإعلام الأمني بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختلفة لتغطية الأحداث الأزمات الأمنية وحجم ونوعية المعلومات المستهدف تغطيتها)القحطاني، 2005).

المشكلات التي تواجه الإعلام الأمني:

يواجه الإعلام الأمني العديد من المشكلات، أبرزها (خضور، 2003):

1. الإفصاح والسرية:حيث ترتبط هذه الإشكالية بكل من الإعلام الذي يسعى إلى السبق الصحفي، ومن ثم الإفصاح السريع بصدد أي حدث أو جريمة، و بين الأمن الذي قد تتطلب المهام المكلف بالقيام بها الاحتفاظ بقدر من السرية لبعض المعلومات، والواقع أن أحد المهام الرئيسة للإعلام الأمني هي الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه وما يجب حجبه.
2. الحرية والأمن: وهي إشكالية تواجه المجتمعات المعاصرة كافة، وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن في بعض الظروف قد تؤدي إلى تقييد للحريات،

وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها النظم الديموقراطية، والواقع أن الخبرات المعاصرة توضح أن الأولوية يجب أن تعطى للاعتبارات الأمنية وهو الأمر الذي شهدته أعرق الديمقراطيات على أن يكون ذلك في إطار القانون.

3. الأحكام المسبقة: هي إشكالية تواجه الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم؛ ويرجع ذلك لطبيعة المواقف التي يتعامل فيها الإنسان العادي مع أجهزة الأمن، وإلى طبيعة بعض المهام الأمنية كالضبط والإحضار والقيام بالحملات الأمنية وغيرها، هذا فضلا عن الثقافة السائدة في المجتمع والتي تشكل رؤية الناس للأمن وأجهزته وأنشطته والتي في أغلب الأحيان تكون سلبية، ويترتب على ذلك أن ما يقدمه الإعلام الأمني قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيدا عن الواقع واستنادا إلى الأحكام المسبقة.

إسهامات الإعلام الأمني في الحد من الجريمة

تبرز مهام الإعلام الأمني في مجال مكافحة الجريمة في الوطن العربي في تبني سياسة (التنوير، وليس التشهير، والتقرير). ويعني ذلك أن الأعلام الأمني يجب أن يعالج السلبيات الإعلامية المتراكمة التي أفرزتها البرامج الإعلامية المتنوعة من تقارير إخبارية، وأفلام جعلت من الوسائل الإعلامية مدارس مجانية لتعليم الجريمة والترغيب فيها، ويشير (الحوشان، 2005) إلى أن المعالجة الإعلامية للجريمة في الإعلام العربي قد أوجدت مسوغات كثيرة للجرائم التي ترتكب ومنها تمتع المجرم بالحياة الرغدة فترة طويلة بلا عقاب، أما الأسلوب الآخر من الأساليب المتبعة في عرض الجريمة فهو أسلوب التقرير وهو ما تتبعه معظم وسائل الإعلام العربية حيث غالبا ما ينشر الخبر الإجرامي، أو يذاع دون معالجة

أمنية هادفة؛ مما يجعل الخبر لا يترك أي رسالة أمنية إيجابية لدى المجرم أو توعية المتلقين بخطرها.

الضوابط الإعلامية الخاصة بنشر أخبار الجرائم:

يخضع موضوع نشر أخبار الجريمة في الصحافة لعدد من الاعتبارات والضوابط الإعلامية والأخلاقية والمهنية التي لابد من الالتزام بها، ومراعاتها والانطلاق منها والاسترشاد بها عند تحرير أخبار الجريمة ونشرها أهمها (أسامة، 2003):

1- عدم توسع الصحفيين في إيراد تفاصيل الجريمة والطريقة المستخدمة في تنفيذها.

2- تجنب التطرق إلى خطط رجال الأمن أو الأخطاء التي وقع فيها المجرمون فهناك بعض الأمور التي ينبغي إغفالها تماما، وعدم التطرق لها أو الحديث عنها في ثنايا الأخبار المتصلة بالجرائم.

3- التعامل مع جرائم الأحداث وصغار السن بحذر شديد، وأن يقدر حجم المصلحة المترتبة على نشر الأخبار الخاصة بهذه المرحلة العمرية الخطرة والحساسة.

4- عدم ذكر أسماء مرتكبي الجرائم إلا في الحالات التي تستدعي ذلك.

5- تجنب إيراد أسماء القضاة والشهود، أما أسماء القضاة والشهود فينبغي على وسائل الإعلام الامتناع عن ذكر أسمائهم حماية لهم.

6- في حال كانت أخبار الجريمة مرفقة ببعض الصور أو مقاطع الفيديو، ففي هذه الحالة من المهم جدا مراعاة الدقة والحذر الشديد في اختيار المرافقات

لهذه الأخبار، والتأكد من كونها تخص الجريمة المذكورة في الخبر، أو الأشخاص الواردة أسماؤهم فيه.

7- أن يحرص الصحفي عند تحرير الأخبار وصياغتها على انتقاء كلمات الخبر بعناية كبيرة وتركيز شديد.

ويرى (عزت، 2009) أنه من المهم عدم إصدار أحكام مسبقة على المتهمين قبل أن يتم ثبوت إدانتهم في التهم الموجهة لهم، وألا يضع الصحفي نفسه موضع القاضي ويصدر أحكامه مقدما على المتهمين، وتلصق الصفات المختلفة بهم كصفة مجرم وقاتل وسفاح قبل أن تتضح الحقيقة وتصدر الأحكام القضائية؛ لأنها إن فعلت ذلك عرضت نفسها لعقوبة التشهير والقذف في حالة ظهور براءة المتهم بعد المحاكمة العادلة.

مشكلات تواجه الإعلام في مجالات التوعية للحد من الجريمة

يواجه الإعلام جملة من التحديات والمشكلات خلال معالجة أخبار الجريمة ومكافحتها والحد منها، وينبغي مراعاتها والعمل على التغلب عليها حتى يحقق الإعلام مستوى أعلى من الفاعلية والإيجابية.

1- **أزمة الكوادر المؤهلة في إعلام الجريمة.**

يسهم إعداد الكوادر الإعلامية المتخصصة والملمة بسلوكيات الأفراد والتي تمتلك مهارات وفنون الاتصال كافة المناسبة لمعالجة أخبار وقضايا الجريمة إعلاميا في نجاح الرسالة الإعلامية في الحد من الجريمة.

يقول " تشارلز براون " إن اختيار العاملين في حقل الإعلام يجب أن يتم على أسس سليمة، كما يجب عليهم ألا يخوضوا في هذا المجال إلا بعد اجتيازهم

عدة اختبارات علمية وعملية وشخصية للتأكد من صلاحيتهم لتحمل هذه المسؤولية الدقيقة (Carolyn, 1985).

مما يعني أن إعداد كوادر إعلامية متخصصة في التغطية لقضايا الجريمة يأتي في مقدمة عوامل نجاح هذا اللون من العمل الإعلامي، وفي ظل غياب عناصر متفهمة لطبيعة النشاط، كدراسة سيكولوجية الجماهير وفنون الاتصال الذي يوفر لها الفطنة والخلفية الثقافية ما يمكنها من النهوض بهذه الرسالة،لذا فان التغطية الإعلامية لظاهرة الجريمة لن تحقق الإغراض التي تستهدفها(سليمان، 2004).

وهذا يتطلب إعداد عناصر مؤهلة لهذا الغرض، تتمكن من الأداء الفعال والتأثير القوي في صناعة إعلامية بكفاءة تعمل على مخاطبة الجماهير وكسب ثقتهم، لأن العناصر الصالحة للعمل في هذا المجال الحيوي تستطيع أن تستكشف الطريقة الصحيحة لتقديم الحدث بما يتفق مع ظروف الجماهير أو بما يحول دون انتشار الجريمة.

وتأهيل هذه النوعية من الكوادر لا يكاد يلقى الاهتمام والرعاية الكافية من الجهات المختصة في العديد من الدول العربية، ومن خلال استعراض لعدد من مناهج الدراسة الخاصة في إعداد وتدريب الكوادر الإعلامية نكاد نجدها خالية من المناهج المتخصصة في مجال معالجة أخبار الجريمة؛ مما ينعكس ذلك بدوره على البرامج والفقرات والموضوعات الإعلامية المقدمة، فكثير منها قد لا يتناسب مع الاحتياجات الوجدانية والعقلية والنفسية للجمهور المتلقي (بدوي، 2005).

2 - الحرية الإعلامية وعدم التزام القدوة الحسنة في وسائل الإعلام

من حق الإعلامي أن يجد فسحة من الحرية للتفكير والابتكار في مجال تناول الجريمة عبر وسائل الإعلام المختلفة،لكن هذه الحرية لابد أن تُأطر بإطار المسئولية الاجتماعية للإعلامي، فمن حق الإعلامي أن يتناول الظواهر الإجرامية وأن يبدي وجهة نظره، ولا يتقدم الإعلام إلا بتوافر مساحة كافية من الحرية الإعلامية، التي تعطي للإعلامي قدرا أكبر فاعلية في مجال التوعية للحد من الجريمة.

وتكمن أهمية القدوة الحسنة في أنها تسبق القول، ومن ثم فإنها تستطيع أن تسهم بفعالية في الوقاية من الجريمة؛ لأنها ترسخ مضمون الرسالة في عقول الجماهير ومن ثم فإن اختيار الشخصيات الإعلامية التي تتناول قضايا الجريمة في المؤسسات الإعلامية والصحفية يجب أن يتم وفقاً لمواصفات دقيقة؛ لأن مكونات هذه الشخصيات ينعكس على متلقي الرسالة، وعلى ضوء ذلك فإن اختيار مثل هذه الكوادر يتطلب المزيد من البحث والتمحيص لاحتياج هذه المهمة لمهارات خاصة وثقافة عميقة (قيراط، 2005).

3 - مشكلة التخطيط الإعلامي ونقص الدراسات الإعلامية حول الجريمة

لابد للمؤسسات الإعلامية أن تخطط لبرامج علمية في مجال تناول أخبار الجريمة، بالإضافة إلى تنفيذ حملات إعلامية متكاملة للتوعية بمخاطر الجريمة. لقد أدركت المؤسسات الإعلامية الناجحة أهمية التخطيط العلمي لبرامجها، وبدأت تعي جيدا مكانته من خلال الاستعانة بخطط إعلامية تتبع النهج العلمي السليم، والإعداد لحملات إعلامية متكاملة الأبعاد ومتناسقة التخطيط للحد من الجريمة، ذلك أن الحملات الإعلامية سوف تحقق الغاية المنشودة (حاج عبدالله،2006).

وحين تتعدد أساليب البحث العلمي وتتسع ميادينه لابد من الاهتمام بالأبحاث التي تتناول أخبار الجريمة ومعرفة نوعية هذه الجرائم وكيفية التعامل معها إعلامياً، بالإضافة إلى وضع خطط لمواجهة الجرائم المتوقع حدوثها في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات لوضع البرامج الإعلامية المناسبة للحد منها.

ولكي تحقق الدراسة الإعلامية التي تتناول أخبار الجريمة النجاح لابد أن تعتمد على البحث العلمي منهاجا لها، وذلك من خلال (وسارة، 2012):

1. دراسة الجرائم المنتشرة في المجتمع دراسة جيدة ومعمقة لاستكشاف نوعية هذه الجرائم ومعدلات انتشارها.
2. اختيار أنسب الوسائل والأساليب لتحقيق الأهداف الجزئية التي تفيد الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام في تحقيق هدفه.
3. رسم البرامج العلمية لمواجهة الجرائم التي تحدث أو من المتوقع حدوثها في ضوء ما تسفر عنه الدراسات حتى يمكن إعداد البرامج المناسبة لمنعها والحد من خطرها.

الاتجاهات النظرية لتناول الجريمة في الصحافة وتأثيرها في السلوك الإجرامي:

تباينت الآراء حول جدوى نشر أخبار الجريمة، وما إذا كان النشر يحقق أهدافاً إيجابية بالتقليل من حدوثها وتوعية أفراد المجتمع بخطورتها والآثار المترتبة عليها، أم أن نشرها يُعَدّ في حقيقته جريمة ثانية نتيجة لما قد يعكسه النشر من تعزيز لها وتبجيل لمرتكبيها وتعليم لأساليب ممارستها.

الاتجاه الأول: الحرية المطلقة في نشر أخبار الجريمة.

يرى المؤيدون أن النشر لأخبار الجريمة يُعَدّ عملا مفيدا لأفراد المجتمع بكل ما يدور في المجتمع سواء كانت أحداث سارة أم غير ذلك، ومن وجهة نظر هؤلاء فإن نشر أخبار الجريمة يساهم في خلق وعي جماهيري حول بشاعتها وكشف خطط المجرمين وأساليبهم وحيلهم، واتخاذ إجراءات معينة تحول دون تكرارها؛ مما يؤدي إلى تناقص عدد الجرائم (بخيت،2011)

يستند أنصار هذا الاتجاه إلى فلسفة تقوم على أساس أن نشر أخبار الجريمة يحقق الردع؛ لأنه يحمل توجيها إلى الجمهور بأن الجريمة لا تفيد، ذلك أن نشر أخبار الجريمة وأخبار القبض على المجرمين والمحاكمات والعقوبات الرادعة يوميا يحذر الجمهور من الإقدام على ارتكاب الجريمة (ناجي، 2002).

ومما يؤيد وجهة نظر هذا لاتجاه ما يؤكده خبراء الاتصال حول دور الإعلام في مراقبة البيئة واطلاع الجمهور على الحقائق، وأن من حق الجمهور أن يعرف ما يدور حوله، وأن حظر النشر حول الجريمة يفتح المجال أمام الشائعات التي تستمد قوتها من التعتيم الإعلامي والغموض، كما أن النشر في حالة القبض على المجرمين يطمئن الجمهور ويزيد ثقته في السلطات المعنية (الشاذلي، 1993)

فيما يدافع أنصار مدرسة التحليل النفسي عن دور الصحافة في تغطية أخبار الجريمة، ويرون لذلك أثره في الوقاية من الجريمة، وأن نشر أخبار الجريمة يُعَدّ نوعا من التنفيس وتطهير المشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية المكبوتة،كما أنه يحقق إشباعا كافيا للميول العدوانية والجنسية؛ وهذا يؤدي

بدوره في النهاية إلى تفريغ الرغبات العدوانية؛مما يحمـي الفـرد والمجتمـع مـن ويـلات الجريمـة (Melvin, 1984).

كما أن نشر أخبار الجرائم يساعد عـلى تـداول أوصـاف المجرمين،وهـذا يمكـن الجمهـور ورجال الأمن من سرعة القبض على المجرمين ومناهضة السلوك الإجرامي (المجذوب، 1980).

الاتجاه الثاني: حظر ومنع نشر أخبار الجريمة

يدعو أنصار هذا الاتجاه إلى المنع الكامل لنشر أخبار الجريمة وكل ما يتصل بها في وسائل الأعلام، وحجتهم في ذلك أن موجات الجريمة يصاحبها دائما توسع في النشر، ومـن ثـم قـد يـدفع الأفراد على الاندفاع صوب ما تنشره وسائل الإعلام من جرائم ويـسعون إلى تقليـده، وخاصـة إذا ما كانت هذه الوسائل تعالج الجرائم بطريقة غير منهجية وغـير واعيـة (شـفيق، 1987). كـما أن بعض أنواع النشر يفسد سير العدالة ويؤثر في القضاء؛ مما يخل بحـق المـتهم في محاكمـة عادلـة أمام قضاء الذي قد يتأثر بضغوط الرأي العام (صالح، 2002).

ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن مـؤتمرات الـدفاع الاجتماعـي في الـوطن العـربي طالبـت بضرورة الحفاظ على حقوق المتهمين والضحايا، وإعادة تأهيلهم وإصلاحهم من خلال مؤسـسات الدولة، وإن الصحافة بنشرها كل ما يتعلق بالجريمة يُعَدّ إخلالا بهذا الحق (بهنسي،1980).

إن هذا الاتجاه يعكس نزعة وصائية ورؤية غـير موضـوعية وغـير علميـة، وسواء تم ذلك لدوافع سياسية أم أخلاقيـة، ولم يـستطع هـذا الاتجـاه أن يـصمد أمام حقائق المنطق والعصر والعلم، ولهذا أخذ يتراجع في العقدين الأخـيرين مـع

سلسلة التحولات البنيوية التي حصلت في البلدان التي ساد فيها، ولكن مازال هناك من يدافع عنه بادعاءات سياسية وأخلاقية وصائية (خضور، 2003).

وخلص أصحاب الاتجاه المعارض للنشر إلى عدد من الآراء أبرزها ما يلي (بخيت، 2011):

1. إن الصحف كثيرا ما تعرض أخبار الجريمة بشكل يضر بالمجتمع؛ حيث تقدم تلك الأخبار بصورة سطحية مبالغ في وصفها،فتضخم صورة المجرم وكأنه البطل الذي حير رجال الأمن؛ مما يغري الأطفال والشباب خاصة بتقليدهم، ومن هنا يأتي تأثير الصحافة السيئ التي تجعل من نفسها - بنشر أخبار وقصص الجريمة يوميا – مدرسة لتعلم فن الإجرام وتخريج المجرمين.
2. تحدث بنشر أخبار وقصص الجريمة في الصحيفة بلبلة بين أفراد المجتمع، وتتزعزع الثقة بالمثل والقيم والتقاليد الفضلى في المجتمع.
3. قد تصدر بعض الصحف أحكامها مقدما على المجرمين بطريقة غير عادلة، وتطلق عليهم كلمات مثل " القاتل "، " السفاح " و " المتوحش" قبل صدور الحكم من قبل المحكمة المختصة، مع أن القاعدة تقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.
4. كثيرا ما تنشر بعض الصحف وخاصة المجلات قصص الجريمة بطريقة لا تطابق الواقع، وإنما يميل الصحفي إلى تحوير الواقع وأعمال الخيال في وصف الجريمة ؛حتى تكون كتاباتهم أكثر إثارة وجاذبية.

قد تُبالغ الصحافة في تبني أحكام غير عادلة تجاه جرائم معينة، وبذلك تثير الشعور العدائي ضد أجهزة الأمن والعدالة والمحاكم، حيث يعطي أحكاما للتحايل على شرعية بعض النصوص القانونية، أو بعدم تحييد مواقف رجال القانون والقضاء والشرطة في حالات خاصة (ناجي، 1996).

الاتجاه الثالث: النشر الواعي و المسؤول

يؤيد هذا الاتجاه نشر أخبار الجريمة في ضوء المبررات التي أشار إليها أصحاب الاتجاه الأول، إلا أنهم لا يتفقون معهم في النشر المطلق؛ نتيجة لما يشهده العالم اليوم من سرعة تدفق المعلومات، وأنه لا يمكن إخفاء الحقائق إلى الأبد كما كانت الحال عليه قبل عدة سنوات، ومن ثم فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن المنطقي والمفيد نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام شريطة أن يكون هذا النشر واعياً ومحققاً لمصلحة المجتمع من خلال أخذ القائمين على وسائل الإعلام والإعلاميين عدة اعتبارات أخلاقية ومهنية تحقق أهداف النشر وتوازن بين الاتجاهين السابقين.

ومن أهم هذه الاعتبارات (سعد الله، وعصمت، 2009):

1- أن يدرك الإعلاميون أنهم يحملون رسالة، وأن دورهم لا يقتصر على نقل الأخبار والمعلومات كما هي، ولكن ينبغي التوعية والتثقيف بخطورة الجريمة، وإعطاء أولوية للجانب الأخلاقي، على تحقيق السبق الصحفي في نشر الجريمة.

2- عدم نشر ما يتعلق في الجريمة إلا بعد المحاكمات وثبوت الأدلة.

3- مراعاة عدم نشر صور وأسماء المجرمين والضحايا قدر الإمكان؛ حرصا على حقوقهم، وتسهيلا لإعادة اندماجهم في المجتمع بعد انتهاء فترة العقوبة.

4- مراعاة حق المجتمع في الحفاظ على قيمه ودينه وأعرافه وأخلاقه العامة من خلال مواثيق الشرف الصحفية.

5- أن تقوم الصحافة بدور التوعية الوقائية، من خلال استطلاع آراء المختصتين والمعنيين بمكافحة الجريمة، وذلك بالاستفادة من نتائج الدراسات العلمية في مناهضة السلوك الإجرامي.

6- الاعتماد على محررين لديهم حس اجتماعي وسياسي وقانوني، متصفين بالتأني وعدم الاستعجال، بعيدين عن الفضول وحب الإثارة وحب الظهور، مقدرين لحجم الفائدة والمصلحة العامة المترتبة على تغطية أنباء الجريمة.

7- التنسيق التام بين رجال العدالة الجنائية والإعلاميين؛ بحيث يحصل الإعلامي على المعلومة الصحيحة والموثوقة من مصادرها الأصلية.

لقد استطاع هذا الاتجاه أن يرضي دعاة التطرف سواء حظر النشر أو إباحته، وأن يضع التغطية الإعلامية للجريمة على أسس علمية ومنهجية تستفيد من معطيات العلوم الإنسانية والاجتماعية، من خلال البعد عن التزمت والمبالغة والإثارة في الوقت ذاته (صالح، 2002).

2.2 النظريات المفسرة للدراسة.

تعددت الاتجاهات النظرية للتغطية الإعلامية للجريمة ومن هذه النظريات:

أولا: نظرية التعلم الاجتماعي

يري العالم النفساني ألبرت باندورا (Albert Bandura) أن السلوك العدواني والعنيف هو سلوك متعلم من خلال مشاهدة نماذج منه عبر وسائل الإعلام والأسرة والأقران، وتُعَدّ وسائل الإعلام حسب هذه النظرية من أهم مصادر اكتساب السلوكيات العنيفة لدى الطفل؛ حيث يتأثر الأطفال بما تبثه وسائل الإعلام من مشاهد عنيفة حيث يقوم بإعادة إنتاج ذلك السلوك العدواني

إما على ذاته أو أقرانه عن طريق التقليد، وعليه تؤكد هذه النظرية أن المشاهدة لوسائل الإعلام المرئية تكوّن لديه القدرة والإمكانية لتعلم السلوك العدواني من خلال ما يعرض من مضامين وبرامج، وأن المشاهدة تزيد من احتمال تعلم السلوك المنحرف(البشر، 2005).

ويؤكد أصحاب هذه النظرية أنه باستطاعة الفرد تعلم وتقليد سلوك الشخصيات العدوانية التي تقدم له نماذج ليقتدي بها، وتوفر فرص تعلم السلوك العدواني، وعليه فإن أي سلوك محكوم بنتائجه يبقى ويدعم ذاتيا لو كان عائده إيجابيا، ويزول إذا كان عائده سلبيا وبواعث السلوك خمسة مؤثرات هي:

1. النمذجة.
2. الحوافز.
3. الامتثال.
4. الامتثال المتوهم.
5. مواجهة المعاملة الطاردة، أي إزالة مشاعر الألم والإحباط.

وبما أن النظرية تؤكد أن السلوك يتم تعلمه بالتقليد والتعلم الاجتماعي، فهناك أربعة مفاهيم أساسية يجب توافرها حتى تتم عملية تقليد السلوك (الجبيرين، 2005):

1. الانتباه والاهتمام: إذا كنت تريد أن تتعلم شيئا، فلابد أن تكون مركزا اهتمامك عليه.
2. القدرة على الاحتفاظ والتذكر: حيث لابد أن يكون لدى الشخص المقدرة على الاحتفاظ والتذكر لكل ما شاهده من سلوك، سواء كان على شكل صورة، أم كان باستخدام اللغة.

3. إعادة تأدية السلوك: وهي الترجمة الحقيقية لعملية الاهتمام والاسترجاع إلى سلوك حقيقي، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الشخص يمتلك المقدرة على القيام بهذا الأداء وتطويره باستمرار إلى درجة التقليد الحقيقي والفعلي للسلوك المشاهد السلوك الحافز أو الدافع، حيث لن تنجح جميع الخطوات السابقة، إلا إذا امتلك الشخص الحافز الصادق لتقليد السلوك.

ويتفق مع ذلك النظرية التي نادى بها تارد (Trade, 1890) والتي ترى أن اكتساب السلوك المنحرف ناتج عن المحاكاة والتقليد، ذلك أن الفرد يتعلم الأنماط السلوكية المنحرفة من خلال عملية تقليد لا تختلف في طبيعتها عن تعلم أي مهنة أو حرفة أخرى يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم، وتتم هذه العملية بشكل غير آلي كونها عملية نفسية اجتماعية، وبذلك ترى نظرية التعلم الاجتماعي (التقليد) آن السلوك الانحرافي ما هو إلا سلوك اجتماعي مكتسب من خلال عملية المحاكاة والتقليد والتي تتم من خلالها تعلم السلوك المنحرف، ويؤكد باندورا أن باستطاعة الفرد تعلم وتقليد سلوك الشخصيات العدوانية مثلا التي تقدم له كنماذج يحتذى بها، وتوفر فرص تعلم السلوك المنحرف (البشر، 2005)

ويرى تارد (Trade) أن جميع أنماط السلوك تتكون بتأثير مثال يحتذى، وفعل يندفع الناس إلى النسج على منواله، والتقليد عند تارد يتم وفق قوانين ثابتة وهذه القوانين الثلاثة هي (الزريقات،2007):

1. يقلد الناس بعضهم بعضا كلما كانت صلاتهم أكثر عمقا.
2. ينتقل التقليد من الأعلى الأسفل؛ أي يقلد الصغير الكبير والفقير الغني.

3. قانون الاندماج أو قانون تداخل الموضات والتقليد وتزاحمها وحلول بعضها محل بعضها الأخر، فالقتل بالسكين كان عادة عرفها أكثر الشعوب وحين ظهرت موضة المسدس زاحمتها وصارت أكثر انتشار منها.

ويتبنى هذا الطرح نظرية الإدراك والتعلم الاجتماعي من وسائل الإعلام التي تستمد جذورها من المدرسة السلوكية في علم النفس، والتي تنسب إلى عالمي النفس الأمريكيين نيل ميلر(Neal Miller) وجون دولارد (John Dollard) على اعتبارهما أول من اهتم بالتعلم من خلال الملاحظة في البيئة المحيطة بالفرد أو المجتمع الذي يحيط به، وهو الأساس الذي بني عليه البرات بندورا(Albert Bandura) نظرية الإدراك والتعلم الاجتماعي من وسائل الإعلام، وتعني أن الأفراد يتعلمون من الخبرات والتجارب في البيئة المحيطة بهم أو من المجتمع ومن وسائل الأعلام، وهذا التعلم يؤثر في سلوك الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم وسلوكياتهم الشخصية (كامل، 2007).

ثانيا: نظرية المسؤولية الاجتماعية:

يعُود مفهوم المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام تاريخيا إلى تقرير حرية الصحافة الأمريكية عام1941 ،بعد تعرض نظرية الحرية للكثير من الملاحظات، وكنتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في الولايات المتحدة وظهور قوى الاحتكار، واندفاع المشاريع نحو تحقيق المزيد من المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة لأفراد المجتمع (إسماعيل، 2003).

وتُعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية على أنها: مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتوافر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية

والتوازن والشمول، شريطة، أن يتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والرأي العام (حسام الدين، 2003).

ويرى أتباع هذه النظرية أنها محاولة لإيجاد توازن بين مفهومي الحرية والمسؤولية الإعلامية من خلال مجموعة من المعايير نذكر من بينها: حماية حرية الصحافة بشكل كامل دون قيود، و تكفل قيام الصحافة بمسؤولياتها اتجاه الوطن والمجتمع، وحماية حرية الصحفي وحقوقه، وتلزم في الوقت نفسه احترام المجتمع حقوقه،واحترام مجموعة من الثوابت الوطنية والمهنية، وتلتزم باحترام أخلاقيات المهنة ومعاييرها (البشيبشي، 2005).

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه قامت على محاولة إيجاد مصالحة بين استقلال الصحافة، والتزامها نحو المجتمع، وعليه فلابد أن تلتزم الصحافة بمجموعة من المعايير المهنية، وأن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أي إهانة إلى الأقليات، وأن التدخل العام يمكن أن يكون مبررا فقط في إطار المصلحة العامة(Mcquail, 1989).

ووفق هذه النظرية يمكن أن تساهم الصحافة بدور فعال ومتوازن في المجتمع؛ لأن المسؤولية الاجتماعية تحتم عليها التعبير عن رغبات المواطنين وتطلعاتهم، ورفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، حيث يحظر على الصحافة نشر ما هو سلبي عن الأقليات أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف، كما يحظر عليها التدخل في حياة الأفراد الخاصة (الدليمي، 2011).

وجاءت النظرية بمجموعة من المبادئ التي حددت بها النقاط الأساسية والأفكار التي تقوم عليها وسائل الإعلام عند تأدية وظائفها من خلال ما تنطوي

عليه وتتميز به هذه النظرية من قيم ومبادئ وقوانين، وكيفية تحويل النظرية من مجرد شعارات ينادى بها إلى ضوابط واقعية ومعمول بها في مختلف المؤسسات والوسائل الإعلامية (مكاوي، 2003).

ويلخص ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية، وهي كما يلي (2005 :(Mcquail,

1. للصحافة ووسائل الإعلام الأخرى الإسهام بالتزامات معينة تجاه المجتمع.
2. يمكن لوسائل الإعلام تنفيذ هذه الالتزامات، من خلال احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن.
3. يجب على وسائل الإعلام تجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية.
4. يمكن لوسائل الإعلام تنفيذ هذه الالتزامات، من خلال احترام المعايير المهنية في نقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن.
5. إن التدخل العام في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبررا لتحقيق المصلحة العامة.
6. إعطاء الحق للفرد في الحصول على المعلومات وعدم التستر عليها، ولا يجوز تزويد الفرد بمعلومات كاذبة أو ناقصة.
7. إن الإعلاميين في وسائل الإعلام يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع، بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.

وفي ضوء هذه النظرية فإن من حق الجمهور أن يلتمس في التغطية الإعلامية لأخبار الجريمة في الصحف اليومية والمواقع الإخبارية الإلكترونية

شعورا يتسم بالمسؤولية والمعايير المهنية والأخلاقية التي تسهم للحد من الجريمة في المجتمع.

ثالثا: نظرية التطهير:

تنطلق هذه النظرية من فرضية أن التعرض للجريمة و العنف في وسائل الإعلام يقلل من حاجة الإنسان إلى العدوان، وتقوم على فكرة التطهير التي تفترض أن الإحباط و الظلم يولد الميل نحو العدوان عند الفرد، وأنه يمكن إشباع هذا الميل بالعدوان و الآثار السلبية للجريمة و العنف و الانحراف في وسائل الإعلام المباشر أو بمشاهدة الآخرين يرتكبون الجرائم و يقومون بالعدوان، فالتعرض لأعمال العنف في وسائل الإعلام يمكن أن يخفض من حاجة الإنسان إلى العدوان، وأن مشاهد العنف تساعد على امتصاص قابلية ارتكاب العدوان للجريمة عند بعض الجمهور (الحربي، 2003).

ويُعَدّ فيشنباخ (Feshbach) أبرز المؤيدين لمفهوم التطهير، ويرى مع غيره من القائلين بنظرية التطهير، أن مشاهدة برامج العنف في التليفزيون تزود الجمهور بخبرة عدوانية بديلة، وهذا يمثل أداة غير ضارة لتهدئة مشاعرهم من العدوان أو الإحباط (الخوري، 1997).

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الناس في حياتهم اليومية كثيرا ما يواجهون العديد من الإحباط الذي عادة ما يدفعهم إلى ارتكاب بعض الأعمال العدوانية، وأن التطهير هنا هو الراحة أو التخلص من هذه الإحباطات من خلال قراءة أو مشاهدة الفرد للعنف عبر وسائل الإعلام المختلفة، والذي يمكن أن يعطي الفرد فرصة المشاركة السلبية في الصراع العنيف الذي ينطوي عليه

البرنامج أو الفيلم المعروض تلفزيونيا أو القصة المكتوبة في المجلة، أي أن الميول العدوانية يتم السيطرة عليها بواسطة الميكانيزمات النفسية والاجتماعية المشاركة في هذه الخبرات البديلة (الكثاني،1987).

وتشير هذه النظرية إلى أن مشاهدة ممثل تلفزيوني أو القراءة عنه في مجلة في دور يتسم بالعنف والعدوانية تجعل الفرد يشارك في أعمال الممثل العدوانية؛ وذلك يؤدي إلى خفض حاجة هذا الفرد إلى الانخراط في أعمال عدوانية حقيقية، أي أن السلوك العدواني لشخصيات مسلسلات الجريمة وأفلام العنف يمكن أن تكون نوعا من التنفيس عن إحباطات متراكمة لدى المشاهد فتقل احتمالات السلوك العدواني لديه (المحيا، 2012).

رابعا: نظرية التأثير المباشر أو قصير المدى (نظرية الرصاصة):

ترتكز هذه النظرية على إيمان راسخ بوجود علاقة ارتباطية قوية بين الرسالة الإعلامية وسلوك الفرد، وتسمى نظرية الرصاصة أو الطلقة السحرية Magic Bullet Theory؛ أي أن الرسالة الإعلامية قوية جدا في تأثيرها فشبهت بالطلقة النارية التي إذا صوبت بشكل دقيق لا تخطئ الهدف مهما كانت دفاعاته (**ديلفير ووركيتش،** 2002).

يرى أصحاب هذه النظرية أن الفرد يتأثر بمضمون الوسيلة الإعلامية تأثيرا تلقائيا و مباشرا، وأن وسائل الإعلام لها تأثير قوي و مباشر على الفرد و المجتمع يكاد يبلغ حد الهيمنة، وهذا التأثير قوي و فعَّال مثل الرصاصة، و لا يفلت منه أحد، و كما نرى أن تأثيرها قوي و سريع و مباشر مثل تأثير رصاصة البندقية، إلا أن أثرها قصير المدى (عبدالله، 2012).

خامسا: نظرية الغرس الثقافي:

تنطلق هذه النظرية من أن الجمهور يتأثر بما تبثه وسائل الإعلام للرأي العام حيث تساهم في زيادة ثقافتهم ومعارفهم ومعلوماتهم،وخاصة الجمهور الملتصق بوسائل الإعلام الذي يعتمد كليا على ما يتدفق من معلومات وأخبار عن العالم الخارجي والداخلي (المشاقبة، 2011).

وتوصف عملية الغرس في هذه النظرية بأنها نوع من التعلم العرضي الذي ينتج عن التعرض التراكمي (لوسائل الإعلام) خاصة التلفزيون،حيث يتعرف مشاهد التلفزيون دون وعي إلى حقائق الواقع الاجتماعي لتصبح بصفة تدريجية أساسا للصور الذهنية والقيم التي يكتسبها عن العالم الحقيقي، وعملية الغرس ليست عبارة عن تدفق موجة من تأثيرات التلفزيون إلى جمهور المتلقي، ولكنها جزء من عملية مستمرة وديناميكية للتفاعل بالرسائل والسياقات (منصر، 2012).

وهذه النظرية تعلقت بوسيلة التلفزيون لدراسة العنف و الجريمة في المضامين التلفزيونية وتطورت، ونتج عنها أن أكتشف أن الفرد الذي يتعرض للتلفزيون تنغرس فيه قيم و تصورات تجعله يتبناها، ويظن أنها فعلا ما يحدث بالواقع؛ ومن ثم تنغرس فيه لا شعوريا، فإذا سألناه عن ظاهرة ما يكون تفسيره و نظرته حسب ما يتلقاه من التلفزيون و مغايرا تماما للواقع (عقيل،1990).

وترجع أصول هذه النظرية إلى العالم الأمريكي " جورج جربنر " George Gerbner حيث بحث تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية على البيئة الثقافية في إطار مشروعه الخاص بالمؤشرات الثقافية، وتُعَدّ نظرية الغرس الثقافي تصورا تطبيقا للأفكار الخاصة بعمليات بناء المعنى، وتشكيل الحقائق الاجتماعية

والتعلم من خلال الملاحظة، والأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في هذه المجالات (محي الدين، 2003).

وتظهر زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام من حاجة الأفراد للحصول على المعلومات؛ من أجل إشباع حاجاتهم لفهم ما يدور حولهم في المجتمع الداخلي والخارجي أو القيام بدور فعال في هذا المجتمع، وأن الاستثارة المعرفية التي تعملها وسائل الاتصال لدى الأفراد تأخذ من أسس المعرفة والسلوك الناتج عن هذه المعرفة مدخلا لإحداث هذه التأثيرات (الحديدي، 2006).

وقد نشأت هذه النظرية في مواجهة ظروف اجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، تمثلت في ظهور موجات من العنف والجرائم والاغتيالات في المجتمع الأمريكي في نهاية الستينيات، وربط الناس هذه الموجات من الجرائم بالانتشار الواسع لوسائل الإعلام؛ مما حذا الباحثين والمؤسسات البحثية في أمريكا لإجراء العديد من الأبحاث حول علاقة مشاهدة التلفزيون وارتفاع معدلات الجريمة والسلوك العدواني (مهنا، 2002)، وبذلك تربط هذه النظرية بين كثافة التعرض لمشاهدة التلفزيون بصفة خاصة واكتساب المعاني و الأفكار والمعتقدات والصور الرمزية حول العالم الذي تقدمه وسائل الإعلام بعيدا عن العالم الواقعي أو الحقيقي.

وترى هذه النظرية أن مشاهدة التلفزيون تقود إلى تبني اعتقاد حول طبيعة العالم الاجتماعي الذي يؤكد الصورة النمطية ووجهة النظر المنتقاة التي يتم وضعها في الأخبار والأعمال التلفزيونية، كما تتمثل قوة التلفزيون في الصورة الرمزية التي يقدمها في محتواه الدرامي عن الحياة الحقيقية التي يشاهدها الأفراد لفترات طويلة والتأثير في هذا المجال ليس تأثيرا مباشرا؛حيث يقوم أولا على

التعلم ثم بناء وجهات النظر حول الحقائق الاجتماعية بحيث يمكن النظر إلى أنها عملية تفاعل بين وسائل الرسائل والمتلقين (محمد، 1993).

سادسا: نظرية التدعيم:

تفترض هذه النظرية أن هنالك علاقة غير مباشرة بين التعرض للعنف في وسائل الإعلام وزيادة السلوك العدواني لدى أفراد الجمهور، ويرى (كلابر) أنه ينبغي النظر إلى التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى باعتبارها عاملا واحدا من بين عوامل عديدة بدلاً من النظر إليها باعتبارها العامل الوحيد المؤثر عند الأخذ في الاعتبار آثار عملية الاتصال الجماهيري على السلوك الإنساني. (Naylor, 1995).

وقد اقترح (كلابر) مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها عند دراسة تأثير الجريمة والعنف في وسائل الاتصال الجماهيرية في السلوك العدواني للجمهور (المحيا، 2012):

1. تنوع استجابة الأطفال للتلفزيون،وهي تميل في الأساس إلى الاستخدام والإشباع والمشاركة الجماعية.
2. محتوى برامج التلفزيون ليس بالقوة والتأثير الذي يعتقده بعض المهتمين، إنما هو أحد العوامل والمؤثرات النفسية والاجتماعية الأخرى.
3. بغض النظر عن الظروف الأخرى فإن وسائل الإعلام تميل إلى تدعيم ما هو موجود أصلاً، وليس تغيير ما هو قائم.
4. حينما يكون هناك تأثير لوسائل الإعلام غالبا ما يكون هذا التأثير ناتجا عن متغيرات أخرى، أو حين يكون لدى الفرد رغبة حقيقية في التغيير.
5. وسائل الإعلام لها تأثير نفسي وجسماني قابل للقياس على المدى القصير.

6. يتحدد تأثير وسائل الإعلام بناء على الموقف والمناخ الاجتماعي والظروف الشخصية مثلما يتأثر بالمحتوى المقدم في وسائل الإعلام.

ويرى أنصار هذه النظرية أنه بالرغم من أن العديد من الباحثين لا حظوا علاقة ارتباط موجبة بين الوقت الذي ينقضي في مشاهدة برامج التلفزيون العنيفة وبين العدوان إلا أن هذه الملاحظات لا تعني أن التلفزيون قد يؤدي إلى زيادة الميل للعدوان أو إلى أن يصبح الإنسان عدوانياً من البداية إلا أن المشاهدة قد تؤدي أيضاً إلى خلق مشاهد لديه " شراهة" لمشاهدة العنف.

ويشير أنصار هذه النظرية إلى عوامل نظرية للتدعيم تكمن في: (Klapper, 1980).

1. المبادئ والقيم الثقافية
2. الأدوار الاجتماعية
3. السمات الشخصية
4. تأثير الأسرة والأقران.

فهذه العوامل وغيرها ها تحدد التأثيرات التي يمكن أن تحدثها صور العنف في وسائل الإعلام، وأن المبادئ والاتجاهات لدى المشاهدين من المتوقع أن توجه إدراكهم لبرامج العنف التلفزيوني، وأن الذين نشأوا وأصبحوا شخصيات ميالة للعنف، وأصبح لديهم اتجاهات ومبادئ تؤيد العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية، من المحتمل أن يدركوا على نحو اختياري أعمال العنف التي تقوم بها شخصيات المسلسلات التلفزيونية بشكل يؤيد مبادئهم واتجاهاتهم.

أما المشاهدون من غير ذوي الميول العدوانية فإنهم يدركون الرسالة الاتصالية أو برامج العنف على نحو اختياري بشكل يتطابق مع اتجاهاتهم

المناهضة للعنف. وهكذا فإن تأثير العنف عن طريق التلفزيون يمكن أن يدعم المبادئ السلوكية والاتجاهات الموجودة لدى المشاهدين ذوي الميول العنيفة وغير ذوي تلك الميول. هذا التأثير يجعلهم أقل أو أكثر رغبة في سلوكيات العنف مما لو لم يشاهدوا برنامجا ذا طابع عنيف في التلفزيون (المحيا، 2012).

سابعا: نظرية الاستخدامات و الإشباعات:

نشأت نظرية الاستخدامات والإشباعات على يد (الياهوكاتز) عام 1959، حيث تحول الاهتمام من الرسالة الإعلامية ومضمونها إلى الجمهور المتلقي لهذه الرسالة، وبذلك انتفى مفهوم قوة وسائل الإعلام المهيمنة حيث كان الاعتقاد السائد بان متابعة الجمهور لوسائل الإعلام تمت وفقا للتعود على الوسيلة الإعلامية وليس لأسباب منطقية (الحديدي، 2006).

و التطور الفعلي للمدخل و الإشباعات كان سنة 1944 في مقال كتبته عالمة الاجتماع Harzog بعنوان" دوافع الاستماع للمسلسل اليومي و إشباعاته "وذلك من خلال عدة مقابلات مع مستمعات المسلسل لتصل إلى إشباعات عاطفية (مزيد، 2012).

وتكمن تلك الرؤية لهذه النظرية في إدراك تأثير الفروق الفردية والتباين الاجتماعي على السلوك المرتبط بوسائل الإعلام، ووفق هذه النظرية فإن عملية استخدام جمهور المشاهدين للوسيلة الإعلامية تحكمه عدة عوامل معقدة ومتشابكة من بينها: العمر والجنس والمؤهل العلمي. إذ أن لكل هذه المتغيرات أو بعضها تأثيرا على اختيارات الفرد للمضامين الإعلامية التي يريد متابعتها، وتركز هذه النظرية على خصائص الجمهور ودوافعه انطلاقا من مفهوم الجمهور الإيجابي الذي يستخدم رسالة إعلامية معينة لإشباع حاجة أو حاجات معينة أو

لتحقيق منفعة ما بعيدا عن مقولة التعود، وبهذا أصبح على القائمين بمهنة الإعلام جهد مضاعف وهو التعرف إلى اتجاهات المتلقين وأذواقهم، بالإضافة إلى صنع الرسالة الإعلامية التي تتناسب مع توجهات جمهور المتلقين ورغباتهم واحتياجاتهم ورغبات الإعلاميين وإمكاناتهم أيضا (رحومة، 2007).

وتسعى نظرية الاستخدامات والإشاعات إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي (الحيدري، 2009):

1. التعرف إلى كيفية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام، وذلك بالنظر إلى الجمهور النشط الذي يستخدم الوسيلة التي تشبع حاجاته وأهدافه.
2. توضيح دوافع استخدام وسيلة بعينها من وسائل الإعلام والتفاعل مع نتيجة هذا الاستخدام.
3. التركيز على أن فهم عملية الاتصال الجماهيري يأتي نتيجة لاستخدام وسائل الاتصال الجماهيري.

وتفترض النظرية أن أفراد الجمهور يستخدمون الوسائل لأمور كثيرة، وتلك الاستخدامات تكون عوامل وسيطة في عملية التأثير، ويشير كاتز وبلومر وجورفيتش إلى أن هذا النموذج يستند على مجموعة فرضيات أساسية فيما يلي(وفيق، 2010):

1. يتسم جمهور وسائل الاتصال بالإيجابية والتفاعلية، واستخدامه لوسائل الاتصال مرتبط بتحقيق الأهداف لديه.

2. يقوم الجمهور بدور رئيس في إشباع احتياجاته ورغباته في عملية الاتصال الجماهيري؛ حيث يربط بين إشباع هذه الحاجات والرغبات واختياره للوسائل التي تشبعها.

3. تتنافس وسائل الاتصال مع مصادر أخرى لإشباع حاجات الأفراد من قائمة احتياجاتهم المتعددة.

4. جمهور وسائل الاتصال قادر على تحديد اهتماماته ودوافع تعرضه لوسائل الاتصال، وتعكس استخدامات الجمهور لوسائل الاتصال المستوى الثقافي السائد في المجتمع.

ويفرق (كاتز) بين مفهوم الحاجات ومفهوم الإشباعات، وهو يرى أن التوقعات لدى الجمهور تنتج عن دوافعه للتعرض لوسائل الإعلام بناء على العوامل والمتغيرات النفسية والاجتماعية التي يعيشها الأفراد، أي أن التوقعات تشكل سببا في عملية التعرض لوسائل الإعلام (شرف، 2012).

ولذلك فإن الدراسات والأبحاث يمكن أن تتعرف إلى الإشباعات والتوقعات من خلال القيام بمسوح معينة يجري فيها سؤال أفراد المجتمع عن التوقعات والحاجات التي ينظرون من خلالها إلى وسائل الإعلام ووظائفها أو الأدوار التي تقوم بها.

ويشير (أبو أصبع، 1999) إلى أنه يمكن استنتاج بيانات من معلومات نستمدها من الجمهور المتلقي للرسالة الاتصالية؛ لأن أفراد الجمهور لديهم الوعي الذاتي والقدرة على تسجيل اهتماماتهم ودوافعهم، حينما يسألون عنها بصيغة سهلة ومفهومة. وبالمقابل فإن وسائل الاتصال الجماهيري نفسها تقوم بمثل تلك الأبحاث والدراسات، أو تقوم بالاستفادة مما ينشر منها إذا ما أرادت

مواكبة حاجات الجمهور ورغباته؛ لذلك فإن عمل وسائل الاتصال الجماهيري هو في الأساس عمل هادف مخطط ومدروس، يمكن من خلال دمج النظريتين في العبارة التي تقول أنه كلما نشأت حاجات جديدة للمجتمع وأفراده ونظمه زاد الاعتماد على وسائل الإعلام في تحقيق تلك الحاجات وتلبية الإشباعات لها.

ثامنا: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

تُعَدّ هذه النظرية من النظريات الحديثة نسبيا التي ظهرت في نهايات القرن العشرين الماضي، وكما يوحي اسم النظرية فإن العلاقة الرئيسة التي تحكمها،هي علاقة الاعتماد بين وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي والجمهور، وقد تكون هذه العلاقة مع وسائل الإعلام جميعها، أو مع أحد أجزائها، وتقوم فكرة نظرية الاعتماد على أن استخدام وسائل الإعلام لا يتم بمعزل عن تأثير المجتمع الذي يعيش الإنسان داخله، وأن قدرة وسائل الإعلام على التأثير تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظيفة نقل المعلومات بشكل مستمر ومكثف وبكفاءة عالية (المشاقبة، 2011).

والافتراض الأساسي في هذه النظرية هو أن وسائل الإعلام ستؤثر في الناس إلى الدرجة التي سوف يضطرون فيها إلى الاعتماد عليها في الحصول على حاجاتهم من المعلومات والأخبار والصور.وتُعَدّ نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام نظرية شاملة، حيث تقدم نظرة كلية للعلاقة بين الاتصال والرأي العام، وتُعَدّ وسائل الإعلام أحد مصادر المعلومات الهامة والرئيسة التي يعتمد عليها الأفراد في العصر الحديث. (المزاهرة، 2012).

ومن الأهداف الرئيسة لهذه النظرية تفسير لماذا يكون لوسائل الاتصال الجماهيرية أحيانا تأثيرات قوية ومباشرة وأحيانا تأثيرات غير مباشرة وضعيفة نوعا ما؟

وتعتمد فكرة النظرية على أن استخدامنا لوسائل الاتصال لا يتم بمعزل من تأثيرات النظام الاجتماعي الذي نعيش فيه نحن، وتتأثر وسائل الاتصال والطريقة التي نستخدم فيها وسائل الاتصال ونتفاعل بها مع تلك الوسائل بما نفعله من المجتمع، كما أننا نتأثر بما سيحدث في اللحظة التي نتعامل فيها مع وسائل الاتصال (مكاوي وليلى، 2003). بمعنى آخر فإن وسائل الإعلام تشاركنا حياتنا وتؤثر في شتى المجالات مثلما أن الإنسان نفسه هو الذي يصنع هذه الوسائل ويتحكم في مضمونها.

إن قدرة وسائل الاتصال على تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي، سوف تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل متميز ومكثف، وهذا الاحتمال تزيد قوته في حالة وجود عدم استقرار بنائي في المجتمع بسبب الصراع والتغيير، إضافة إلى أن فكرة تغيير سلوك الجمهور ومعارفه ووجدانه يمكن أن تصبح تأثيرا مرتدا لتغيير كل من المجتمع ووسائل الاتصال، وهذا هو معنى العلاقة الثلاثية بين وسائل الاتصال والجمهور والمجتمع (الدماري، 2010)

ويتضح من هذه النظرية أنها تعطي أهمية لأداء وسائل الإعلام؛ من حيث خدمتها لكل من المجتمع والجمهور، وعليه فإنه كلما طورت وسائل الإعلام من أدائها وحسنت منه زاد اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام لإشباع حاجاته المعرفية و الأمنية والسلوكية.

3.2 الدراسات السابقة ذات الصلة:

تناولت العديد من الدراسات علاقة وسائل الإعلام بالجريمة، حيث أظهرت الدراسات الإعلامية اتجاهات متباينة بخصوص تركيز الإعلام على نشر أخبار الجرائم ودور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة.

الدراسات العربية:

قام (الشرمان، 2015) بدراسة تناولت فاعلية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة وزيادة الوعي المجتمعي، وهي دراسة مسحية على عينة بلغت (200) مواطن من أحد أحياء العاصمة الأردنية عمان (العبدلي)، وركزت على دور جمهور المتعرضين لرسائلها ومضامينها، ودور الإعلام المرئي في التأثير على جمهور المواطنين بأساليب الجريمة وطرق الوقاية، منها، للوصول إلى أفضل الأساليب التي يمكن أن تقود إلى تطوير العمل الإعلامي وتفعيل آلياته، بما يساعد في الحد من الجريمة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. بينت الدراسة ضعف التزام العاملين في وسائل الأعلام بمواثيق الشرف الصحفي باعتبارها قواعد ترشد لممارسة المهنة، وتقود إلى الالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي والإعلامي.
2. إن كثيرا من الكوادر البشرية العاملة في مجال الإعلام الأمني، لم تحصل على الدوارات التدريبية والتدريب الكافي للتعامل الإعلامي مع الجريمة والقضايا الأمنية.

3. رأى 72% من أفراد العينة أن التكتم على نشر أخبار الجريمة يفتح المجال أمام الشائعات، ولا يرى أكثر من نصف أفراد العينة 55% أن نشر أخبار الجريمة يضعف ثقة أفراد المجتمع بالقيم والأخلاق.

4. فضل 63% من أفراد العينة نشر أخبار الجريمة، كما يرى 58% من أفراد العينة أن نشر أخبار الجريمة ينبغي أن يتم باختصار ومن دون ذكر التفاصيل.

5. عارض أكثر أفراد العينة بنسبة 63% نشر أسماء مرتكبي الجرائم وهوياتهم من خلال وسائل الأعلام، حيث يرى 73% من المبحوثين أن نشر أسماء مرتكبي الجرائم وهوياتهم يؤدي إلى النيل من سمعتهم.

وأجرى دراسة (بوشيخ، 2014)، بعنوان(بيئة العمل الصحفي وأثرها في ممارسة أخلاقيات المهنة). وقد هدفت إلى رصد جملة من الصعوبات المهنية، المادية والمعنوية، التي تواجه عمل الصحفيين، وذلك من خلال معرفة صعوبات العمل الصحفي، وكيفية تعامل الصحفيين مع الضغوط والأوضاع المهنية الطارئة والعادية في عملهم اليومي.

وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي واستمارة الاستبانة، على عينة عمدية قوامها (40) صحفيا من جريدة الشرق اليومية الجزائرية.

وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن غياب التدريب المتواصل على العمل الصحفي في المؤسسات الإعلامية سبب تقهقر مستوى الأداء الصحفي المهني والأخلاقي في الصحافة و صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر الرسمي، وأن بيئة العمل الصحفي تفرض نوعاً من المساومة على أخلاق مهنة

الصحافة.وخلصت الدراسة إلى وجود تجاوزات مهنية وأخلاقية، منها التهاون في التحقق من صحة الخبر ومدى مصداقيته.

وفي دراسة مضمون (مركز الرؤية لدراسة الرأي العام، 2013) بعنوان" تناول الجريمة بالصحف السياسية بالسودان لشهر يناير، 2013م"، شملت الدراسة معظم الصحف السياسية اليومية وفق عينة قوامها خمس عشرة صحيفة هي «الرأي العام، والوطن، وآخر لحظة، والمجهر السياسي، والمشهد الآن، والجريدة، والسوداني، والانتباهة، وألوان، والأيام، والقرار، وأخبار اليوم، والأهرام اليوم، والصحافة، والوفاق» **اعتماداً على منهج تحليل المحتوى الإعلامي. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:**

1- تميل إلى التغطية الصحفية الإيجابية التي لا تكتفي بإيراد المعلومات الأساسية حول موضوع الجريمة فقط،بل تسعى إلى جانب ذلك إلى إرشاد القراء وتوجيههم وتوعيتهم بمخاطر هذه الجرائم بطرق مختلفة كذكر الآثار المترتبة على مثل هذه الجرائم على الجاني وعلى المجتمع، وتحريك الوازع الديني في نفوس المتلقين.

2- اهتمام الصحافة بقضايا القتل،إلى جانب تغطية ومتابعة جلسات المحاكم، أوجد زيادة نسبة هذا النوع من التناول الزمني للجرائم، مع وجود اتزان التناول وعدم الميل إلى التأثير في مجرى العدالة في كثير من التغطيات الصحفية لمثل هذا النوع من القضايا.

3- تهتم الصحافة السياسية بشكل العنوان،كوسيلة لإبراز موضوع الجريمة بالصحيفة.

ودراسة (وسار، 2012) التي هدفت إلى تسليط الضوء على كيفية بعنوان " معالجة الصحافة المكتوبة الخاصة للجريمة غير المنظمة في الجزائر " من خلال الكشف درجة اهتمام يومية "الخبر " باعتبارها أحد الصحف الخاصة الأكثر انتشارا ومقروئية بمواضيع أخبار الجريمة داخل المجتمع الجزائري ومدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وبضوابط الممارسة الإعلامية وقواعدها. و كان أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن صحيفة الخبر لم تقصر الصحيفة في القيام بواجبها الإعلامي والاجتماعي كمؤسسة غير رسمية للضبط الاجتماعي في تغطية أخبار الجريمة وإحداث توازن بين بقية القوالب الصحفية الأخرى؛ الأمر الذي يساعد في الوظيفة التفسيرية والتحليلية للجريمة والحدث من أجل التوعية من الجريمة في المجتمع الجزائري.

وبينت دراسة(بلعوص، 2011) " أثر الأعلام في الوقاية من الجريمة" والتي اتبع فيها طريقة المنهج التأصيلي التوثيقي، من خلال الاعتماد على نصوص دينية من القرآن والسنة والفقه والمعاجم اللغوية وأحكامها المتعلقة بموضوع الدراسة والمراجع والنظريات المتخصصة وتأصيل المباحث العلمية.وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإعلام والجريمة والأمن،والتعرف إلى إسهامات المكتب العربي للإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو بيان دور الأعلام وأهميته في بناء الفرد، وتنمية عقله وروح المسؤولية والمواطنة الصالحة، كما أظهرت الدراسة علاقة بين الإعلام والجريمة وتأثيره الإيجابي في حالة التضامن مع الأمن والتأثير السلبي للإعلام في عرضه لموحيات الجريمة،حيث أشارت النتائج إلى حالة التلازم والارتباط بين الإعلام والأمن في الحد من الجريمة.

وأجـرى (الـسكارنة، 2009) دراسـة بعنـوان "هيكلـة الإعـلام الأمنـي في المملكـة الأردنيـة الهاشمية في ظل العولمة " تناولت هذه الدراسة التحديات التي تواجه الإعلام الأمنـي، وإمكانيـة الاستفادة من برامجه في نشر الوعي لدى المواطنين في مجالات الوقايـة مـن الحـوادث والجـرائم، ومن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة:

1. أن للإعلام دورا بارزا في أمن المجتمع من خـلال التوعيـة الأمنيـة التـي يكتـسبها المـواطن، بالإضافة إلى المهارات والاتجاهات التي ينميها لدى المواطن لإبعاده عن الوقوع في ارتكاب الجريمة،أو أن يكون ضحية لها.
2. سعي إدارة العلاقات العامة في مديرية الأمن العـام وبـشتى الوسـائل الإعلاميـة إلى إيجـاد أسلوب فاعل؛ من أجل توعية المواطنين وتوفير المعلومات التي تساعد في توجيه المواطنين.

وأجرى دراسة (النفيسة، 2009) بعنوان" اتجاهات الشباب السعودي في الجامعـات نحـو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتهـا بخصائـصهم الاجتماعيـة"، هـدفت الدراسـة إلى التعرف إلى دور الصحافة ومـا تقـوم بـه مـن دور اجتماعـي وسـياسي وتوعيـة شـاملة بالجريمـة وأنواعها وسبل الوقاية منها، ومن ثم توظيف طاقـات الـشباب الـسعودي للوقايـة مـن الجريمـة وتجنبها، حيث تكونت عينة الدراسة من (400) من الشباب الجامعي من جامعـة الإمـام محمـد بن سعود وجامعة الملك سعود،و تم أخذ العينة بالطريقة العنقودية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تحليل أخبار الجريمة يختلف حسب وجهات نظر الصحفيين،وأن نشر أخبار الجريمة من شأنه أن يساعد على معرفة نوع الجريمة الشائعة من أجل إيجاد الحلول لها ومحاربتها.

وفي دراسة (أبو الوفاء، 2006) بعنوان " دور وسائل الإعلام في ارتكاب السلوك الإجرامي". تناول الباحث في دراسته دور وسائل الإعلام في إثارة العنف لدى المشاهدين من خلال عرضه لأخبار الجريمة، وبلغت عينة الدراسة (500) مشاهدا، وهذا يؤدي حسب رأي الباحث إلى تعود الرأي العام على مشاهدتها ما يولد تسامحا لدى الرأي العام نحو الجريمة عملا في القاعدة النفسية التي تقول (التعود على المشاهدة نوع من المشاركة)؛ الأمر الذي قد يضعف الموقف المبدئي للرأي العام نحو الجريمة، ويقلل أثر الصدمة منها، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

1- تأثير وسائل الإعلام يُعَدّ متغيرا يعمل مع متغيرات أخرى في إحداث التأثيرات، كما أن عملية تأثير وسائل الإعلام معقدة ومتعددة الأبعاد باعتبارها تقوم على متغيرات متداخلة وعوامل متشابكة.

2- تُعَدّ وسائل الإعلام غير المنضبطة من العوامل الإجرامية الخارجية؛ كونها خارجة عن كيان المجرم ومستقلة عن شخصيته.

تظهر الحاجة إلى تقديم المزيد من البرامج والتقارير الإعلامية لتوعية الآباء وأولياء الأمور بالأساليب التربوية الحديثة وللتبصير بمشكلات الأحداث، والتنسيق بين المؤسسات الدينية والتعليمة كافة؛ بحيث تكون برامجها مكملة لبعضها ومعززة لسياسة الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

وسعت دارسة (آل رشود، 2006) بعنوان " الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال " وهي دارسة وصفية مسحية إلى التعرف إلى الوضع الراهن للإعلام السعودي المقروء لرصد جرائم الاحتيال فيه وتقييم كفاءة وفعالية الآليات الإعلامية السعودية المقروءة بخصوص الوقاية من جرائم الاحتيال، وتقديم تصور محدد عن كيفية الوقاية من جرائم

الاحتيال من خلال تغطية إعلامية فاعلة ومؤثرة، وقد تم اختيار ثلاث صحف بالطريقة العشوائية البسيطة من المنطقة الغربية والوسطى في السعودية، وصحف سعودية تصدر في الخارج، أما الصحف في المنطقة الشرقية والجنوبية فقد تم اختيارها بالطريقة العمدية؛ لأنها الصحف الأساسية التي تصدر في هذه المناطق، وقد خلص فيها الباحث في هذه الدراسة إلى الحاجة إلى العمل على توعية المواطنين بالأساليب الاحتيالية وبجرائم الإنترنت ذات الصلة بالاحتيال من توضيح الملامح الإعلامية المهمة التي تجدر على بالصحافة انتهاجها سواء في كيفية تناولها للجرائم وأهمية ما تقدمه للجمهور من حقائق أمنية تساعد في الحد من الجريمة والانحراف في المجتمع.

أما دارسة (قيراط، 2005) بعنوان" الآثار السلبية للجريمة والعنف والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيرية ". والتي تنظر في إشكالية تغطية أخبار الجريمة من قبل وسائل الإعلام المختلفة و آثارها السلبية على أفراد المجتمع، وأن الجريمة كظاهرة اجتماعية تنتشر اليوم في مختلف المجتمعات، كما تنتشر اليوم في المراكز الحضرية الكبيرة و في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة و المناطق الشعبية. استعرض فيها الباحث عددا من النظريات المفسرة للعنف في وسائل الإعلام: مثل نظرية التطهير، ونظرية الاستثارة، ونظرية التدعيم، ونظرية النمذجة، و نظرية التوحد التي أكدت تأثير وسائل الإعلام على الجمهور، وقد خلصت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام بالتنسيق مع الجهات المختلفة في المجتمع و التي تعنى بقضايا العنف و الجريمة و الانحراف من الممكن أن تسهم في التوعية و تصحيح الوضع بتشخيص الأسباب، و تقديم الحلول، و إشراك الجميع في

تقويض هذه المشكلات التي تستفحل و تتزايد يوما بعد يوم، مع أهمية التأكيد على وجود إستراتيجية محكمة من قبل الجهات المختصة.

وتهتم دراسة (الأغا، 2004) " معالجات الصحف السعودية لظاهرة الإرهاب" والتي أجريت في السعودية، بموضوع الجريمة الإرهابية والدور المحوري للصحافة في تشكيل الرأي العام وتكوين الاتجاهات للجماهير العربية، والتعرف إلى الأساليب المختلفة بين الصحف المختارة في الدراسة وتفاعلها مع الظاهرة الإرهابية، ومدى نجاح الصحافة في بلورة اتجاه المواطن العربي من ظاهرة الإرهاب. وتكونت عينة الدراسة من خمس صحف عربية كعينة تمثيلية للصحف العربية.

وقد استخدم الباحث في دراسته منهج تحليل المضمون للمادة الإعلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف العربية لا تستفيد من وظيفة الصحافة المقروءة المتمثلة في مقدرتها على تقديم مادة غنية ذات طابع تفسيري وتحليلي يعتمد على مفهوم السياق في التغطية الصحفية، وأن الصحف العربية لا تنطلق منها سياسات وخطط لمعالجة قضايا الجرائم الإرهابية.

دراسة (المشخص، 2003) بعنوان" التوعية الإعلامية الأمنية في وسائل الإعلام السعودي". أجريت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى التعرف إلى التدابير الوقائية للأمن والعوامل التي تساعد على الأمن في المجتمع السعودي، كما هدفت إلى التعرف إلى مجالات الاهتمام بالبرامج التوعوية الأمنية في وسائل الإعلام السعودية وحجم التوعية الأمنية ووسائلها من علاقات عامة وصحف ومجلات ومن إذاعة وتلفزيون ونشرات وندوات، واستخدام منهج تحليل المضمون للإجابة عن تساؤلات الدارسة، وتحقيقا لأهدافها، وتكون مجتمع

الدراسة من عينة من الصحف والمجلات الصادرة في المملكة العربية السعودية (الرياض، عكاظ، اليوم، اليمامه، اقرأ)،إضافة إلى البرامج المتعلقة بالتوعية الأمنية التي تعرض على القناة الأولى في التلفزيون السعودي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. أهمية وسائل الإعلام في التوعية، ودورها في التأثير على تغير الاتجاهات والسلوك.
2. عدم وجود تكامل بين استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية في التوعية الأمنية وبين بقية أساليب الاتصال وفق إستراتيجية واضحة للتوعية الأمنية.
3. عدم التركيز أو الاهتمام بالتوعية الأمنية في مختلف وسائل الأعلام لتحقيق مفهوم الأمن الشامل.

وأجرت الباحثة (لبيض، 2002) دراسة في علم إجتماع التنمية بعنوان "دور الصحافة المكتوبة في الحد من ظاهرة المخدرات".وهدفت إلى دراسة أثر المخدرات واستفحالها في حياة الأفراد،والتي أدت إلى حالة من سخط المجتمع، وبوجود كم كبير من وسائل الإعلام و الصحف بشكل خاص، فقد برز دورها في توعية المجتمع وتثقيفه، وفي مقاومة الأمراض الاجتماعية والجريمة التي تهدد المجتمع من خلال العرض والتناول لهذه الظاهرة على صفحتها، ومثلت الباحثة في هذه الدراسة الصحف اليومية (جريدة النصر و الخبر للفترة الزمنية لسنة (2000) من خلال المقارنة بما يخص تناولهم لظاهرة انتشار المخدرات في المجتمع الجزائري.

وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة: عدم وضوح المعايير التي تعتمدها الجريدة أثناء معالجتها الصحفية والنشر، وتركيزها على الخبر الصحفي والمقال

الصحفي في تناول هذه الظاهرة، واختفاء باقي القوالب الصحفية الأكثر أهمية وفاعلية في المعالجة الإعلامية لهذه الظاهرة، إضافة للطابع الروتيني الذي يغلب عليها من جهة والتعامل المناسب مع الظاهرة من جهة ثانية.

كماهدفت دارسة (عيساني، 2000) حول" دور التلفزيون في نشر العنف والجريمة" إلى معرفة آثار وسائل الأعلام على الجمهور، وهل البرامج الإعلامية التي تتضمن مشاهد العنف وأخباره تؤثر في نفسيات متلقيها؟ اعتمدت الباحثة في دراستها على منهج دراسة الحالة، وتوصلت في ضوء هذه الدراسة إلى نتائج كان من أبرزها أن برامج الإعلامية الجماهيرية لها آثار إيجابية وأخرى سلبية، وأكدت الدراسة وجود علاقة ومسؤولية بين المحتوى الذي تقدمه البرامج التلفزيونية وبين تغيرات السلوكيات في عرض موضوعات الجريمة.

دراسة (الكبيسي، 1999) بعنوان "الإعلام ودوره في مكافحة الجريمة " تم إجراء هذه الدراسة في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى الإعلام ووسائله، ومدى تأثيره على مكافحة الجريمة (البحث عن المنهج)، و توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج لها صلة بالدراسة الحالية من أهمها:

1. هناك دور مهم يقوم به الإعلام في المجتمع في توسيع الشعوب لمعرفتها ومتابعة أمور بلدانها وأخبار العالم.
2. إنه في حال تمكن الإعلام من القيام برسالته في مكافحة الجريمة، يكون قد أسهم إلى حد كبير في توفير الأمن الاجتماعي الذي ينشده المواطنون.
3. لوسائل الإعلام القدرة على التأثير داخل المجتمع في تشجيع ألوان السلوك التي تتماشى مع القيم والمعايير الاجتماعية.

4. لوسائل الأعلام بعض التأثيرات السلبية إلى جانب تأثيراتها الإيجابية، فيما يختص في الحد من الجريمة.

وأجرى (ساري، 1983) دراسة بعنوان" أخبار الجريمة في صحافة الإمارات العربية المتحدة". وهي دراسة تحليلية، وحدد الباحث مشكلة الدراسة بالعلاقة الجدلية لوسائل الإعلام والواقع الاجتماعي للشعوب، وسعت الدراسة إلى فهم مكونات الإنتاج المعرفي للمؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى فهم دورها الاجتماعي كمؤسسات غير رسمية للضبط الاجتماعي في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، واعتمد الباحث في دراسته على أداة التحليل المضمون لثلاث صحف إماراتية للفترة من 1980-1983. وكانت أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو النشر في الصحف العقوبات الرادعة،كالسجن والإبعاد لبعض المجرمين الوافدين، ومن تسول له نفسه ارتكاب الجريمة؛ مما ساهم في الحد من الجريمة.

الدراسات الأجنبية:

انطلقت دراسة سارة (Sarah, 2006) في دراستها بعنوان " قصص الجرائم التي يغطيها التلفزيون " حيث أجرت الباحثة مسحاً شاملاً للبحوث التي ركزت على نوع قصص الجرائم التي يغطيها التليفزيون ويشاهدها الناس، والقالب العنصري في تغطية الجريمة، وجوانب النقص في تغطية الجريمة، وآراء المشاهدين حول تغطية الجريمة وخوفهم منها، وموقفهم تجاه الشرطة والإجراءات العقابية والطريقة التي يمكن أن تؤثر تلك العوامل فيها في السياسة العامة، وشمل المسح دراسات تعرضت لتحليل (26) برنامجاً تليفزيونياً مسائياً في عام (1995)، مع مسح تليفزيوني لـ (1490) من المواطنين حول أنواع مشاهدتهم والخوف من الجريمة في مقاطعة ليون بولاية فلوريدا الأمريكية، كما شملت الدراسة تحليل

أجري في عام (1998) لتحليل محتوى ثلاثة برامج إخبارية مسائية مع مسح تليفوني ل(2526) من المواطنين في منطقة أورلاندو في ولاية فلوريدا، ومسح تليفوني لـ (2361) من المواطنين في جورجيا حول الخوف من الجريمة والمشاركة الاجتماعية، وقد كشفت الدراسة المسحية للبحوث السابقة أن برامج التليفزيون تبالغ بشكل كبير في حجم الجرائم العنيفة في العالم بما لا يتناسب مع طبيعة الجريمة وتكرار الأحداث الإجرامية حيث تعطي بشكل ثابت ومتكرر نظرة عنيفة وخطيرة عن عالمنا أكثر؛ مما يحدث ويوجد بالفعل في الواقع. وتوصلت الدراسة إلى أن أخبار الجريمة وبرامج الواقع البوليسية ودراما الجريمة قد خضعت إلى عملية تلقيح تهجيني حتى أصبحت أكثر إثارة ومتعة، وأنه على الرغم من أن أخبار الجريمة وبرامج الواقع البوليسية، ودراما الجريمة - تقدم كلها معلومات حول الجريمة للمشاهدين بطرق مثيرة ومتميزة، إلا أن محتوى هذه البرامج متشابه بشكل كبير؛ حيث تبالغ في عرض معدلات مرتفعة من الجرائم العنيفة لمختلف العالم، كما تبالغ هذه الجرائم في تقديم فعالية الشرطة وقدرتها على حل القضايا، وهذه الصور المشوهة حول الجريمة يمكن أن تؤدي إلى انحراف في وجهات النظر لدى المشاهدين حول مشكلة الجريمة في الولايات المختلفة.

وكشفت دراسة كل من رودجر وثورسن (Rodger & Thorson, 2001) وهي بعنوان " "نشر أخبار الجريمة والعنف في صحيفة لوس انجلوس تايمز من منظور الصحة العامة" . أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدام الباحثان أسلوب أسئلة تحليل المحتوى للجريمة وقصص العنف في صحيفة لوس انجلوس تايمز التي أجريت في 1998،.تسعة وعشرون من القضايا تم اختيارها عشوائيا في الصحف لفترة زمنية من آب إلى أغسطس1997 إلى يوليو 1998، على أن يكون العدد متساويا من الصحف ممثلة لكل يوم من

أيام الأسبوع. وقد شمل هذا التحليل ما مجموعه 416 جريمة أعطيت أرقام مشفرة للقصص.

وقد توصل الباحثان إلى:

1. تحتل أخبار الجريمة تقريبا ثلث الأخبار الكلية التي تنشرها صحيفة لوس أنجلوس تايمز؛ مما يدل على اهتمام وسائل الإعلام وتركيزها في نشر أخبار الجريمة.
2. (45%) من القصص تنشر كاملة.
3. (32%) من قصص الجريمة تنشر بشكل ملخصات.

وأجرى جرايب (Grabe, 2006): دراسة بعنوان " أخبار الجريمة حسب الجنس " وأجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدفت الدراسة إلى دراسة حالة اختبار فرضية (Chivalry) حيث قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل فرضية خلال ستة أشهر (الأول من نوفمبر 2001م حتى 30 إبريل 2002م).

استخدم الباحث في تلك الدراسة أسلوب التحليل الوصفي بجمع أخبار الجريمة الواردة في صحيفة هيرالد تايمز " Herald Times "،وهي صحيفة أمريكية يومية محلية، وهي ذات تأثير في بلدة أمريكية صغيرة نموذجية بدون محطة التلفزيون الإخبارية. وتوزع هذه الصحيفة نحو (33000) نسخة خلال أيام الأسبوع في مدينة يقارب تعداد سكانها ال (61000) ألف نسمة.

وجرى تحديد وتحليل ما مجموعه (2281) خبرا عن الجريمة،نشر من خلال (179) من طبعات هيرالد تايمز وحددت لتحليلها ، وبحسب الفرضية فإن جرائم الإناث تعامل بمزيد من اللين في نظام العدالة الجنائية، والتغطية الإخبارية مقارنة

بنظرائهن من الرجال. **وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:**

1. أثبتت هذه الدراسة أن التغطية الإخبارية تكون أكثر قسوة إذا اشتركت وتعاونت المرأة مع الرجل في الجريمة.
2. تصبح الجريمة أكثر عنفا إذا وقعت الجريمة بواسطة الرجال فقط أو المرأة في الجريمة وكانت بشكل مستقل عن بعضها بعضا في الدعاوى الجنائية.
3. توصلت الدراسة إلى أن الغالبية وردت في الجزء الرئيس من هذه الصحيفة من أخبار الجريمة التي تُعَدّ قصصا مستمدة من المنطقة المحلية.
4. إن (89،22%) من هذه الأخبار جرائم تتعلق بالنساء بحسب عنوان الخبر.
5. إن (29%) من الأخبار التي نشرت عن الجريمة تلاحظ أن قابلية توضيح ونشر الخبر عن النساء يكون ستة أضعافه في جذب إثارة القارئ وانتباهه عن ما هو في أخبار الرجال.

وبينت دراسة بيير باولو جيجليولى (Pier paolo Giglioli, 1996) بعنوان دور وسائل الإعلام في نشر أخبار الجريمة والتأثير في الرأي العام " أن وسائل الإعلام كان لها دور حاسم وفعّال في نشر أخبار الجريمة والتأثير على الرأي العام، حيث سعت الدراسة إلى معرفة الدور الذي لعبته الصحف وأخبار التليفزيون في الصياغة الاجتماعية لفضيحة الفساد التي وقعت في ميلانو بإيطاليا، انطلاقًا من فرضية مفادها أن للأخبار دورا مهما في البناء الاجتماعي للفضائح الكبرى ليس فقط لأن الصحف والتليفزيون هي الأدوات الرئيسة التي يمكن من خلالها إعلام الجمهور بالحقائق الرئيسة للفضائح، ولكن لأنها حتماً تقدم كذلك تفسيرات معينة للأحداث تؤثر في طريقة مناقشة تلك الأحداث وتقويمها في الحوار الجماهيري، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي والمنهج

المقارن ومنهج دراسة الحالة وأداة تحليل المضمون للصحف والتليفزيون، واستخدمت الدراسة نظرية الأطر باعتبارها مفهوماً رئيساً في التحليل الاجتماعي لوسائل الإعلام، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام وبروز مشكلة الجريمة.

وأن أخبار الجريمة تلقى اهتماما وأولوية في النشرات الإخبارية والصحفية، وقد انعكس ذلك الاهتمام على إدراك الجمهور لواقع الجريمة، وهو ما كشفته دراسة كارولين وسيلترز (Carolyn & Seltzer, 1995)" استخدام وسائل الإعلام وتصورات الجريمة " والتي هدفت التعرف إلى العلاقة بين أنماط استخدام وسائل الإعلام وبين إدراك الجمهور لواقع الجريمة باستخدام المنهج الوصفي بنوعيه التحليلي والميداني، والمنهج المقارن، وأداتي تحليل المضمون والاستبانة لجمع البيانات، وكشفت نتائج الدراسة أن التغطية الصحفية يمكنها أن تؤثر في إدراك الرأي العام لحقيقة الأوضاع حول الجريمة، وأن أخبار الجرائم تحظى بأولوية النشر في الصفحات الأولى، وتحت عناوين بارزة، كما وجدت الدراسة أن المعالجة الصحفية تتسم بالشمول والتفصيل في تناولها للجريمة أكثر من التليفزيون؛ ومن ثم فهي تلعب دورا مؤثرا وفاعلا في الحد من الجريمة.

وأجرى روبرت (Robrrt, 1982) دراسة بعنوان "منع الجريمة من خلال وسائل الإعلام ".وأجريت هذه الدراسة في عدد من المدن والقرى التابعة لمقاطعة البيرتا الكندية، البالغ عدد سكانها (3،7) مليون نسمة، وهي عبارة عن تقييم لحملة إعلامية جرت على مدى عشرة أشهر،حيث شملت الدراسة مسحا لآراء عدد من المواطنين عبر الهاتف، وبلغ عدد أفراد العينة (عشرة آلاف) مواطن، وقد هدفت الدارسة إلى قياس التأثيرات المحتملة لوسائل الإعلام في منع الجريمة، والوصول إلى حجم التغيير في وعي المواطنين وسلوكهم تجاه الجريمة خلال

مرحلة تنفيذ الحملة الإعلامية، واستخدمت في الحملة الإعلامية التالية: التلفزيون، والصحافة، والإذاعة. **وكان من أبرز ما توصلت إليه الحملة من نتائج:**

1. وجود دور واضح على فاعلية وسائل الإعلام في الحد من الجريمة والوقاية منها.
2. أهمية وضع خطط قصيرة، وأخرى طويلة المدى لتحقيق الأهداف المرجوة من أي حملة إعلامية، كما ينبغي لمنفذي السياسات في هذا المجال التركيز على تنفيذ البرامج قصيرة المدى،وفي حال نجاحها يتم تنفيذ البرامج طويلة المدى.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

في ضوء الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية السابقة تبين وجود نقص في الأبحاث والدراسات في الأردن التي تناولت على وجه الخصوص جانب التغطية الإعلامية لأخبار الجريمة؛ مما أعطى دفعا وحافزاً قوياً لإجراء هذه الدراسة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تشكيل الأدب النظري وصياغته من خلال الاستفادة مما ورد فيها من حيث الترتيب والصياغة وبناء أداة الدراسة، والاستفادة من أدوات في هذه الدراسات، بما ينسجم مع أهداف الدراسة وإجراءاتها، ومنهجية الدراسات وتصميمها، وفي مناقشة نتائج الدراسة سيربط الطالب بين ما يتفق مع الدراسة وما يختلف معها.

وتتميز هذه الدراسة عن الدارسات السابقة في كونها الأولى – بحدود علم الطالب – التي تُجرى في الأردن، حيث تناولت التغطية الإعلامية كعامل مهم للحد من الجريمة من وجهة نظر الصحفيين أنفسهم وبشكل خاص الصحف

المطبوعة والإلكترونية، والبحث في المنطلقات الأخلاقية والمهنيـة والتـشريعية التـي مـن الواجـب على الصحفيين الالتزام بها بما يجعل من الإعلام فاعلا مهما في مجال الحد من الجريمة.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة للإجابة عن أسئلتها، بما يحقق أهدافها، من خلال عرض منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وبيان أداة جمع البيانات، ويتضمن الإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق الأداة وثباتها، والطريقة التي طبقت بها الدراسة ميدانيا، ومحددات الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

1.3 منهج الدراسة

تُعَدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وذلك في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث ارتبط اختيار المنهج بناء على مشكلة الدراسة والوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف، وبناءً عليه فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف استكشاف وتوضيح دور التغطية الإعلامية للجرائم في الأردن في الحد من الجريمة. والاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المعاينة، لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قطاع الإعلام المسجلين في نقابة الصحفيين الأردنية، والبالغ عددهم نحو (1287) صحفيا وصحفية (نقابة الصحفيين الأردنية، 2016).

ولأغـراض هـذه الدراسـة ونظـرا للعـدد الكبـير لمجتمـع الدراسـة وتعـدد أمـاكن عملهـا وتباعدها المكاني، فقد اعتمدت الدراسة على اختيار عينة عشوائية ممثلـة مـن مجتمـع الدراسـة تمثل ما نـسبته 25 % مـن المجتمـع الإحـصائي المـستهدف، تـم اختيارهـا مـن جميـع الإعلاميـين المسجلين في نقابة الصحفيين الأردنية". ولقد جرت عملية اختيار عينـة الدراسـة لجمـع البيانـات الميدانية من خلال سحب عينة عشوائية منتظمة من كشوف الصحفيين المـسجلين لـدى النقابـة، وقد تم تحديد ما مجموعه 321 وحدة معاينة، ومن ثم تم تحديد أماكن عملهم، والاتصال بهـم بوسائل الاتصال المتوفرة؛ وذلك من أجل تسهيل التواصـل معهـم وتطبيـق أداة الدراسـة، وذلـك بعد أن وضَّحَ الباحث لهم أهداف الدراسة وكيفية الإجابـة عـن أسـئلة أداة الدراسـة، حيـث تـمَّ توزيع (321) استبانة على الصحفيين الموجودين في أماكن عملهم أو مـن خـلال وسـائل الاتـصال (الهـاتف، البريـد الالكـتروني، مواقـع التواصـل الاجتماعـي)، وبعـد إجـراء عمليـة التطبيـق التـي استمرت مدة ثلاثة أسابيع،تمَّ استلام (298) استبانة بعد تعبئتهـا مـن العينـة المـستهدفة، وبعـد إجراء مراجعة للاستبانات التي تم تطبيقها على الصحفيين في أماكن عملهم تبين أن (8) استبانات منها لم تكن مكتملة البيانات أو لم يتم تعبئتها، لذلك تـم اسـتبعادها لعـدم صـلاحيتها للتحليـل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاسـتبانات الخاضـعة للتحليـل (290) اسـتبانة، تـشكل مـا نـسبته (90.3%) من عدد الاستبانات الموزعة، وما نسبته (22.5 %) من مجتمع الدراسة الكلي.

3.3 خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع الاجتماعي.

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	228	78.6
أنثى	62	21.4
المجموع	290	100

يوضح الجدول (1) ، أن الذكور من عينة الدراسة قد شكلوا النسبة الكبرى بما نسبته 78.6 % من حجم العينة، في حين شكلت الإناث ما نسبته 21.4 %. وتُعَدّ هذه النسب ممثلة لتوزيع وتركيبة أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين حسب نسبة النوع الاجتماعي، خصوصا أن الإناث تشكل الفئة الأقل من أعضاء النقابة، حيث يبلغ عدد الصحفيات نحو 258 صحفية تشكل ما نسبته 20.1 % من الحجم الإجمالي من أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين، البالغ عددهم نحو 1287 عضو.

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	95	32.8
40-30	81	27.9
50-41	86	29.7
51 فأكثر	28	9.7
المجموع	290	100

يتضح من الجدول (2)، أن عينة الدراسة من الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) قد شكلوا النسبة الكبرى بما نسبته 32.8% من حجم العينة، في حين شكلت الفئة العمرية (51 سنة فأكثر) النسبة الأقل بما نسبته 9.7 %؛ مما يشير إلى أن الصحفيين من أفراد عينة الدراسة هم من الشباب، والذين هم في أوج العمل الصحفي والإعلامي والفني.

جدول (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
متزوج	116	40.0
أعزب	174	60.0
المجموع	290	100

يتضح من الجدول (3)، أن عينة الدراسة من المتزوجين قد شكلوا ما نسبته 40.0 % من حجم العينة، في حين شكل العزاب ما نسبته 27.9 %.

جدول (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
بكالوريوس	219	75.5
دراسات عليا	71	24.5
المجموع	290	100

تـشير بيانـات الجـدول (4)، أن عينـة الدراسـة مـن حملـة الدرجـة الجامعيـة الأولى "البكالوريوس" قد بلغت نسبتهم 75.5 % من حجم العينة، ومن حملة الدرجات العلمية العليـا بنسبة 24.5 %.

جدول (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	59	20.3
10-5	97	33.4
15-11	91	31.4
أكثر من 15 سنة	43	14.8
المجموع	290	100

تشير بيانات الجدول (5)، أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة (أكثر من 15 سنة) قد بلغت نسبتهم 14.8 % من حجم العينة، ومن فئة الخبرات القليلة (أقـل مـن 5 سـنوات) مـا نسبته 20.3 %، ومن فئات الخبرة (5-10) سنوات و (11-15) سنة ما نـسبته 33.4 % و 31.4 % على الترتيب.

جدول (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري

الدخل الشهري "دينار أردني"	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 400	34	11.7
700-400	107	36.9
1000-701	79	27.2
أكثر من 1000	70	24.1
المجموع	290	100

تشير بيانات الجدول (6)، أن عينة الدراسة من فئة الدخل (400-700) دينار قد شكلوا النسبة الكبرى بما نسبته 36.9 % من حجم العينة، ومن فئة الدخل (أقل من 400) دينار ما نسبته 11.7 %، ومن فئات الدخل (400-700) دينار و (701-1000) دينار ما نسبته 36.9 % و 27.2 % على الترتيب.

جدول (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
رئيس تحرير	34	11.7
مدير تحرير	49	16.9
سكرتير تحرير	67	23.1
مراسل صحفي	110	37.9
محرر أخبار	30	10.3
المجموع	290	99.9

تشير بيانات الجدول (7)، والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي أن عينة الدراسة من المراسلين الصحفيين قد بلغت نسبتهم 37.9 % من حجم العينة، ومن سكرتيري التحرير ما نسبته 23.1 %، ومن رؤساء التحرير ما نسبته 11.7%، ومن مديري التحرير ما نسبته 16.9 %، ومن محرري الأخبار ما نسبته 10.3 %.

جدول (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية

الوسيلة الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية %
مطبوعة	124	42.8
مرئية	51	17.6
مسموعة	39	13.4
الكترونية	76	26.2
المجموع	290	100

تشير بيانات الجدول (8)، أن عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة قد بلغت نسبتهم 42.8 % من حجم العينة، ومن العاملين في وسائل الاعلام المرئية ما نسبته 17.6 %، ومن العاملين في الوسائل المسموعة ما نسبته 13.4 %، ومن العاملين في الوسائل الإلكترونية ما نسبته 26.2 %.

4.3 أداة الدراسة

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية؛ باعتبارها أفضل وسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، ولما تتسم به من سهولة في تبويبها وتحليلها، وما يتبع ذلك من إمكانية تحقيق أهداف الدراسة للحصول على المعلومات والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة من عينة الدراسة المستهدفة والتي تُعدّ متجانسة نوع ما من حيث الخصائص الوظيفية والتعليمية، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، وقد اتبعت الدراسة في إعداد أداة الدراسة والإجابة عن أسئلتها الشكل المغلق Closed Questions الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

بناء أداة الدراسة: تم تصميم أداة الاستبانة، و إعدادها انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الإطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة،مثل دراسة (الشرمان، 2015) و (النفيسة، 2009)، والاستفادة من بعض المختصين الأكاديميين في علم الجريمة وكليات الصحافة والإعلام في الجامعات الأردنية،ومن الصحفيين والإعلاميين ذوي الخبرات الطويلة العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، ومن خبرة الباحث في العمل الصحفي.

وقد تكونت الاستبانة من الأجزاء الرئيسة التالية، وهي:

الجزء الأول: البيانات الأولية: الخاصة بأفراد عينة الدراسة، وتشمل البيانات الشخصية والوظيفية التالية: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل

العلمـي، والحالـة الاجتماعيـة، والمـسمى الـوظيفي، وطبيعـة العمـل، والعمـل حـسب الوسـيلة الإعلامية، وعدد سنوات الخبرة، والدخل الشهري.

الجزء الثاني: وتضمن هذا الجزء (24) فقرة تتعلق بقياس دور التغطية الإعلامية للجـرائم في الأردن في الحد من الجريمة.

الجزء الثالث: ويشمل على (10) فقرات تتعلق بقياس اتجاهات الصحفيين نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية.

الجزء الرابع: ويشمل على (10) فقرات تتعلق بقياس أسباب التغطية الإعلاميـة للجريمـة في الصحافة الأردنية.

الجزء الخامس: ويشمل على (10) فقـرات تتعلـق بقيـاس أسـاليب تعزيـز دور التغطيـة الإعلامية في الحد من الجريمة.

الجزء السادس: ويشمل على (15) فقرات تتعلق بقياس أنمـاط الجـرائم الأكـثر تـداولاً في الصحافة الأردنية.

وقد تـم تحديـد مقـاييس الدراسـة للجـزء الثـاني والثالـث والرابـع والخـامس والـسادس بالإجابة حسب تدريج ليكرت الخماسي، كما تـم الاعـتماد عـلى قيـاس الوسـط الحـسابي للإجابـة لإعطاء تصور لأهمية فقرات مجالات الدراسة، مع العلم أنه تم معالجة جميع الفقـرات لجميـع العناصر لتتناسق في تدرج واحد.

5.3 اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة

إجـراءات الـصدق: تـم إجـراء اختبـارات الـصدق الظـاهري والبنـائي لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها، وتعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت

من أجل قياسه، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم إجراء اختبارات الصدق التالية:

أ- صدق المحكمين: تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي على (10) من المحكمين من الأساتذة في علم الاجتماع والتربية والصحافة والإعلام والإرشاد التربوي والعلوم السياسية من الجامعات الأردنية و مديري التحرير في الصحف، وطلب منهم تحكيم صلاحية أداة الدراسة من خلال تحديد شمولية الفقرات، ومدى ملاءمة فقرات الاستبانة للتطبيق. وبناءً عليه قام المحكمون بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وتم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقرات، على أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين.

ب- صدق البناء: للتحقق من سلامة أداة الدراسة وصدقها البنائي تم تطبيق الاستبانة على عدد من الصحفيين والإعلاميين من مجتمع الدراسة تكونت من 35 صحفيا وصحفية، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباطPearson بين الفقرات في كل مجال والدرجة الكلية له، وبالشكل التالي:

صدق البناء للمجال الأول: دور التغطية الإعلامية للجرائم في الأردن في الحد من الجريمة.

جدول (9)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمجال دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة للجرائم في الأردن

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.604**	2	0.587**	3	0.488**	4	0.520**
5	0.662**	6	0.611**	7	0.504**	8	0.602**
9	0.582**	10	0.615**	11	0.538**	12	0.517**
13	0.555**	14	0.498**	15	0.511**	16	0.520**
17	0.591**	18	0.609**	19	0.509**	20	0.553**
21	0.610**	22	0.583**	23	0.500**	24	0.632**

** **ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.01).**

يلاحظ من الجدول (9) أن جميع قيم معاملات الارتباط لفقرات المجال الأول والمتعلق بدور التغطية الإعلامية للجرائم في الأردن في الحد من الجريمة مع درجة المجال ككل تراوحت بين (0.488 – 0.662)، وهي قيم دالة إحصائيا عن مستوى دلالة إحصائية (0.01).

صدق البناء للمجال الثاني: اتجاهات الصحفيين نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية.

جدول (10)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمجال اتجاهات الصحفيين نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.460**	2	0.643**	3	0.448**	4	0.492**
5	0.532**	6	0.609**	7	0.553**	8	0.553**
9	0.441**	10	0.589**	-	-	-	-

** * ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.01).

يلاحظ من الجدول (10) أن جميع قيم معاملات الارتباط لمجال اتجاهات الصحفيين نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية مع درجة المجال ككل تراوحت بين (0.441 – 0.643)،وهي قيم دالة إحصائيا عن مستوى دلالة إحصائية (0.01).

صدق البناء للمجال الثالث: أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية.

جدول (11)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمجال أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.530**	2	0.642**	3	0.599**	4	0.609**
5	0.537**	6	0.559**	7	0.703**	8	0.599**
9	0.629**	10	0.558**	-	-	-	-

** ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.01)

يلاحـظ مـن الجـدول (11) أن جميـع قـيم معـاملات الارتبـاط لمجـال أسـباب التغطيـة الإعلاميـة للجريمـة في الـصحافة الأردنيـة مـع درجـة المجـال ككـل تراوحـت بـين (0.530 - 0.703)،وهي قيم دالة إحصائيا عن مستوى دلالة إحصائية (0.01).

صدق البناء للمجال الرابع: أساليب تعزيز دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة.

جدول (12)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمجال أساليب تعزيز دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.438**	2	0.509**	3	0.552**	4	0.601**
5	0.539**	6	0.587**	7	0.499**	8	0.409**
9	0.542**	10	0.573**	-	-	-	-

**** ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.01).**

يلاحظ من الجدول (12) أن جميع قيم معـاملات الارتبـاط لمجـال أسـاليب تعزيـز دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة مع درجة المجـال ككـل تراوحـت بـين (0.438 - 0.601)، وهي قيم دالة إحصائيا عن مستوى دلالة إحصائية (0.01).

صدق البناء للمجال الخامس: أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية.

جدول (13)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمجال أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.629**	2	0.552**	3	0.428**	4	0.559**
5	0.552**	6	0.602**	7	0.539**	8	0.502**
9	0.577**	10	0.609**	11	0.449**	12	0.602**
13	0.573**	14	0.669**	15	0.429**	-	--

** **ذات دلالة إحصائية على مستوى (0.01).**

يلاحظ من الجدول (13) أن جميع قيم معاملات الارتباط لفقرات المجال الأول والمتعلق بأنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية مع درجة المجال ككل تراوحت بين (0.428 – 0.669)، وهي قيم دالة إحصائيا عن مستوى دلالة إحصائية (0.01).

ج- إجراءات الثبات:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة؛ بهدف التحقق من ثبات وحدة الأداة والتوصل إلى النتائج نفسها كلما أعيدت عملية تطبيق أداة الاستبانة على العينات المتاحة من مجتمع الدراسة، وهناك أنواع متعددة من اختبارات الثبات لأدوات القياس والتأكد من اتساقها، وفي هذه الدراسة تم التحقق من ثبات أداة الدراسة عن طريق حساب معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، باستخدام طريقة

تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه (Test R- Test)،ويوضح الجدول (14) معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة.

جدول (14)

معامل الثبات (كرنباخ الفا) للأبعاد والدرجة الكلية للمقياس

الأبعاد	عدد الفقرات	طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test R-Test)	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المجال الأول: دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن	24	*0.661	0.834
المجال الثاني: معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية	10	*0.557	0.845
المجال الثالث: أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية	10	*0.602	0.889
المجال الرابع: أساليب تعزيز دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة	10	*0.600	0.864
المجال الخامس: أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية	15	*0.592	0.855
معامل ثبات الأداة ككل	69	*0.638	0.901

يتضح من الجدول (14) أن أداة الدراسة قد حققت درجة مرتفعة من الثبات؛ حيث بلغت معاملات الثبات بطريقة كرنباخ الفا (0.901)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.638)، وكذلك تمتع أداة الدراسة بمجالاتها كافة بدرجة

مرتفعة من الثبات، حيث انحصرت معاملات الثبات بطريقة كرنباخ الفا بين (0.834 - 0.889)، ومعاملات الارتباط بطريقة إعادة الاختبار بين (0.557-661). ويتضح من الجدول (6) أن معامل الثبات للمجال الأول والمتعلق بدور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن بطريقة كرنباخ الفا قد بلغ (0.834)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.661)، وللمجال الثاني والمتعلق معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية بطريقة كرنباخ الفا قد بلغ (0.845)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.557)، وللمجال الثالث والمتعلق بأسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية بطريقة كرنباخ الفا قد بلغ (0.889)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.602)، وللمجال الرابع والمتعلق بأساليب تعزيز دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة بطريقة كرنباخ الفا قد بلغ (0.864)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.600)، وللمجال الخامس والمتعلق بأنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية قد بلغ (0.855)، وبطريقة إعادة الاختبار (0.592)؛ مما يؤكد تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على أسلوب التحليل الكمي، حيث عالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) ؛وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومعرفة الأهمية النسبية لفقرات أداة الدراسة ومجالاتها باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

3) استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).

4) استخدام اختبار شافيه في الجانب الإحصائي المتعلق بإيجاد مصادر الفروق وللمقارنات البعدية.

5) اختبار "ت" للعينات المستقلة (T-Test) لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.

وتم تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة في الجزء الثالث من أداة الدراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي (Likert)، وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب درجة الموافقة على النحو التالي:

1. (موافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (موافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (غير موافق) ويمثل (درجتان).
5. (غير موافق بشدة) ويمثل (درجة واحدة).

كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 1 إلى 1.80 لا أوافق بشده، ومن 1.81 إلى 2.60 باعتبارها لا أوافق، ومن 2.61 إلى 3.40 باعتبارها محايد، ومن 3.40 إلى 4.20 باعتباره أوافق، ومن 4.21 إلى 5 باعتبارها أوافق بشدة.

وحسب درجة التقدير العام للفقرات والمجال، تم تحويل التدرج إلى ثلاثي لإعطاء تصور أقرب وأوضح للتقدير العام، كما يلي: من 1 إلى 2.33 اتجاه عام منخفض، ومن 2.34 إلى 3.67 اتجاه عام متوسط، من 3.68 إلى 5 اتجاه عام مرتفع. مع العلم أنه تم معالجة جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحد، وذلك بقلب تدرج الفقرات الإيجابية إلى سلبية للحصول على الاتجاه العام.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابـة عـن أسـئلة الدراسـة وفقـا لمـا أظهرتـه نتـائج المعالجـات الإحصائية لإجابات عينة الدراسة من الصحفيين نحو أبعاد أداة الدارسة ومحاورها.

وسيتم أولاً استعراض النتائج المتعلقة بخصائص عينـة الدراسـة، يـلي ذلـك الإجابـة عـن تساؤلات الدراسة مع تقديم تفسير وتحليل للنتائج.

1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

سيتم فيما يلي استعراض النتائج التي تم التوصـل لهـا، مـن خـلال التعـرف إلى إجابـات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الدراسة، ومن ثم تقديم تفسير وتحليل للنتائج التي أسفرت عنها.

أولاً: نتائج السؤال الأول: ما دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن من وجهه نطر عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المستوى والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد مـن الجريمـة في الأردن، والجدول (15) يبين هذه النتائج:

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
4	يسهم نشر أخبار الجريمة في إيضاح ما تخلفه الجرائم من ضحايا وترويع للمجتمع.	4.55	0.74	1	مرتفع
3	يؤدي نشر أخبار الجريمة إلى إبراز خطورة الجرائم على المجتمع.	4.53	0.79	2	مرتفع
8	يسهم نشر أخبار الجريمة في سد الحاجة لمعرفة ما يدور حول وقائع بعض الجرائم الكبرى وخاصة جرائم الفساد.	4.41	0.95	3	مرتفع
7	إن نشر خبر الجريمة في حالة القبض على المجرمين يطمئن الجمهور ويزيد ثقته في السلطات الأمنية.	4.39	0.77	4	مرتفع
11	اعتقد أن نشر أخبار الجريمة يحول دون نشر الشائعات التي تستمد قوتها من التعتيم الإعلامي والغموض.	4.30	0.75	5	مرتفع

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
15	يسهم نشر أخبار الجريمة في كشف الخطط والأساليب والحيل التي يلجا إليها المجرمون عند ارتكاب جرائمهم.	4.30	1.05	6	مرتفع
1	يسهم نشر أخبار الجريمة في خلق وعي أمني لدى المواطنين.	4.29	0.91	7	مرتفع
5	أعتقد أن نشر عقوبة الجريمة يحقق الردع لأنه يحمل توجيها إلى الجمهور بأن الجريمة يعاقب فاعلها.	4.05	0.95	8	مرتفع
14	نشر أخبار الجرائم يساعد على بيان أوصاف المجرمين وهذا يمكن من سرعة القبض على المجرمين.	4.00	1.03	9	مرتفع
9	يسهم نشر أخبار الجريمة في إعطاء تفاصيل كافية حول أحداث الجرائم في المجتمع.	3.89	1.11	10	مرتفع
2	يسهم نشر أخبار الجريمة في إيضاح بشاعة الجريمة ما قد يؤدي إلى تناقص عدد الجرائم.	3.83	1.09	11	مرتفع
23	يسهم نشر أخبار الجريمة في الحد من إطلاق أحكام مسبقة على المتهمين بالجرائم.	3.81	1.15	12	مرتفع

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
13	أعتقد أن نشر أخبار الجريمة يعمل على مساندة وتعاطف المواطنين مع ضحايا الجريمة.	3.59	1.14	13	متوسط
10	يزيد نشر أخبار الجريمة من تفاعل القراء مع أحداث الجرائم في المجتمع.	3.58	1.24	14	متوسط
12	أعتقد أن نشر أخبار الجريمة يعد نوعا من التنفيس وتطهيرا للمشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية عند الأفراد.	3.58	1.23	15	متوسط
19	أعتقد أن نشر أخبار الجريمة بأسلوب التشويق والإثارة يزيد من أهمية الإعلام ومهمته الرئيسة في خلق الوعي الجماهيري.	3.51	1.13	16	متوسط
6	يسهم نشر أخبار الجريمة في التعرف إلى أنواع الجرائم المستحدثة بشكل يخدم القارئ.	3.50	1.05	17	متوسط
16	يسهم نشر أخبار الجريمة في التقليل من مبالغة الصحافة الصفراء فيما تنشر من إثارة حول أخبار الجريمة.	3.48	1.23	18	متوسط

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
17	يسهم نشر أخبار الجريمة في زيادة وعي الأفراد بأساليب ارتكاب الجرائم وأنماطها ومرتكبيها.	3.33	1.28	19	متوسط
18	يسهم نشر أخبار الجريمة في زيادة فاعلية سير التحقيقات الجنائية.	3.28	0.95	20	متوسط
24	يعمل نشر أخبار الجريمة على توثيق الوقائع والأحداث الإجرامية في المجتمع.	3.27	1.36	21	متوسط
22	أعتقد أن الصحافة الأردنية استطاعت أن تدعم القيم والأفكار المناهضة للجريمة في المجتمع.	3.18	1.18	22	متوسط
20	يسهم اعتماد الصحافة على مبدأ نشر الصورة في زيادة فاعلية دورها في توضيح أحداث الجريمة في المجتمع.	3.07	1.09	23	متوسط
21	أعتقد أن ما تعرضه الصحافة من أخبار الجريمة يعد مناهضة لأحداث الجريمة والعنف في المجتمع.	2.84	1.10	24	متوسط
1-24	المستوى العام لدور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن	3.77	0.54	-	مرتفع

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول (15) أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.77 بانحراف معياري 0.54، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 12 فقرة من أصل 24 فقرة على تقديرات مرتفعة، على الترتيب حسب مستوى دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.81-4.55) وحصلت باقي الفقرات وعددها 12 فقرة على تقديرات متوسطة على الترتيب حسب مستوى دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (2.84-3.59)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (15) أن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (0.57-1.22)، ويُعَدّ هذا المقياس مؤشرا لتجانس تقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

ثانياً: نتائج السؤال الثاني: ما معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المستوى والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو المعوقات التي تواجه التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن، والجدول (6) يبين هذه النتائج:

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو المعوقات التي تواجه التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
4	صعوبة الحصول على البيانات والحقائق والتفاصيل المتعلقة بالجرائم من المصادر الرسمية.	4.44	0.44	1	مرتفع
5	الحساسية الزائدة نحو بعض الموضوعات الأمنية في المجتمع رغم أهميتها.	4.39	0.61	2	مرتفع
7	ضعف التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام في مجال نشر الجرائم في المجتمع.	4.34	0.71	3	مرتفع
1	عدم تخصيص المساحة المناسبة والمكان المناسب في الوسائل الإعلامية لموضوع الجريمة.	4.05	0.89	4	مرتفع
9	قلة الوعي الجماهيري لأهمية دور الصحافة في الوقاية والحد من الجريمة في المجتمع.	3.91	0.73	5	مرتفع
8	الخوف من إثارة الرأي العام والنعرات القبلية والتعصبية في المجتمع.	3.60	0.83	6	متوسط

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
2	تركيز وسائل الإعلام المختلفة على الإثارة وتلبية فضول القراء عند تداولها أخبار الجريمة في المجتمع.	3.11	0.92	7	متوسط
3	تخوف مسئولي التحرير من المساءلة القانونية عند نشرهم لأخبار الجريمة.	2.92	0.79	8	متوسط
6	قلة توفر الكوادر الصحفية المختصة في الكتابة بموضوعات الجريمة.	2.02	0.61	9	متوسط
10	الخوف من استغلال المجرمين للأخبار المنشورة حول ملابسات الجرائم المنشورة.	2.00	0.44	10	متوسط
1-10	المستوى العام لمعوقات التغطية الإعلامية للجريمة	3.47	0.59	-	متوسط

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول (16) أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية قد جاءت بمستوى متوسط، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.47 بانحراف معياري 0.59، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 5 فقرات من أصل 10 فقرات على تقديرات مرتفعة على الترتيب حسب مستوى المعوقات التي تواجه التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية، وقد تراوحت أوساطها الحسابية بين (3.91-4.44) وحصلت باقي الفقرات وعددها 5 فقرات على تقديرات متوسطة، على الترتيب حسب مستوى المعوقات التي تواجه التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية،

وتراوحت أوساطها الحسابية بين (2.00-3.60)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (16) أن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (0.44-0.92) ويُعَدّ هذا المقياس مؤشرا لتجانس تقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

ثالثاً: نتائج السؤال الثالث: ما أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المستوى والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية، والجدول (17) يبين هذه النتائج:

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
6	الإحاطة بأحداث المجتمع المهمة والتفاعل من خلال تقديم مادة جديرة بالاهتمام والمتابعة.	4.61	0.64	1	مرتفع
7	تكوين مادة إعلامية تسهم في تثقيف أفراد المجتمع ليقفوا ضد الجريمة.	4.49	0.73	2	مرتفع

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
9	المساهمة في وقاية المواطنين وزيادة وعيهم حول الجرائم في المجتمع.	4.42	0.77	3	مرتفع
2	معرفة وجهات النظر المختلفة حول بعض الجرائم ومرتكبيها في المجتمع.	4.33	0.97	4	مرتفع
5	تقديم مواضيع مشوقة تستحوذ على اهتمام القراء وانتباههم.	4.30	0.87	5	مرتفع
8	استقطاب المزيد من جمهور المشاهدين والقراء.	4.18	0.90	6	مرتفع
3	معرفة مشاركات وآراء القراء حول مستوى انتشار الجرائم في المجتمع.	4.03	1.00	7	مرتفع
10	المساعدة في الوصول إلى الحقائق والقبض على مرتكبي الجرائم في المجتمع.	4.00	0.86	8	مرتفع
4	طبيعة العمل في الإعلام تفرض على الصحفيين المتابعة والتغطية الإعلامية للجرائم.	3.66	0.84	9	متوسط
1	الحصول على تعليقات من القراء تفيد أفراد المجتمع.	3.61	0.63	10	متوسط
1-10	المستوى العام لأسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية	4.16	0.63	-	مرتفع

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول (17) أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 4.16 بانحراف معياري 0.74، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 8 فقرات من أصل 10 فقرات على تقديرات مرتفعة، على الترتيب حسب مستوى الأسباب الداعية للتغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية، وقد تراوحت أوساطها الحسابية بين (4.00-4.61)، وحصلت باقي الفقرات وعددها فقرتان على تقديرات متوسطة، وهي ذوات الأرقام (4، 1) على الترتيب حسب مستوى الأسباب الداعية للتغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.66-3.61)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (17) أن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (0.54-1.00)، ويُعَدّ هذا المقياس مؤشرا لتجانس تقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

رابعاً: نتائج السؤال الرابع: ما الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الوقاية والحد من الجريمة من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المستوى والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل

لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة، والجدول (18) يبين هذه النتائج:

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الوقاية الحد من الجريمة

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
5	اعتماد الصحافة على المصادر الموثوقة التي تتمتع بالمصداقية والوضوح واكتمال العناصر في نقل أخبار الجريمة.	4.08	0.66	1	مرتفع
8	أن تتوخى الصحافة التأثير الإيجابي على القراء من خلال الابتعاد عن نشر ما يروع ويعارض الرأي العام.	4.03	0.78	2	مرتفع
9	أن تهتم الصحافة في الجرائم التي تخص الأمن الوطني.	3.83	0.55	3	مرتفع
10	أن تسهم الصحافة في خلق حالة من التفاعل ومشاركات للجمهور للوقاية من الجريمة.	3.79	0.89	4	مرتفع
3	الاهتمام بالمحتوى الذي تتعدد مصادره يؤكد على مصداقية الحدث، كون تعدد المصادر يعطيه مصداقية أكبر.	3.77	0.57	5	مرتفع
6	أن تتم صياغة وكتابة الخبر الصحفي من ذوي اختصاص مؤهلين في موضوع التغطية الإعلامية للجريمة.	3.77	0.59	6	مرتفع

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
2	تجنب نشر أخبار الجريمة في حال عدم توفر أدلة على مصداقيته الخبر.	3.72	0.72	7	مرتفع
4	ضرورة توخي الصحافة دقة الأخبار التي تنشر عن الجريمة.	3.65	0.55	8	متوسط
7	أن تخاطب الصحافة مختلف الشرائح في المجتمع.	3.60	0.98	9	متوسط
1	الابتعاد عن المضامين التي لا تحمل قيمة إخبارية، في التغطية الصحفية لأخبار الجريمة.	3.42	1.09	10	متوسط
1-10	المستوى العام للأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الوقاية والحد من الجريمة.	3.77	0.80	-	مرتفع

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول (18) أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.77 بانحراف معياري 0.80، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 7 فقرات من أصل 10 فقرات على تقديرات مرتفعة على الترتيب حسب مستوى الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة، وقد تراوحت أوساطها الحسابية بين (3.72-4.08)، وحصلت باقي الفقرات وعددها 3 فقرات على تقديرات متوسطة، وهي ذوات الأرقام (4، 7، 1) على الترتيب حسب مستوى الأساليب

والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.42-3.65)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (18) أن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (0.56-1.09)، ويُعَدّ هذا المقياس مؤشرا لتجانس لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

خامساً: نتائج السؤال الخامس: ما أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المستوى والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية، والجدول (19) يبين هذه النتائج:

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
4	جرائم القتل	4.34	0.60	1	مرتفع
9	جرائم الانتحار	4.33	0.53	2	مرتفع

ترتيب الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
6	الجرائم الإرهابية	4.31	0.53	3	مرتفع
8	جرائم المخدرات	4.24	0.82	4	مرتفع
7	جرائم السرقات	4.01	0.46	5	مرتفع
1	الجرائم الالكترونية	3.97	0.63	6	مرتفع
2	الجرائم المرتكبة من قبل النساء	3.97	0.72	7	مرتفع
5	جرائم الاغتصاب	3.95	0.81	8	مرتفع
10	جرائم العنف ضد النساء	3.83	0.77	9	مرتفع
14	جرائم الاحتيال	3.69	0.52	10	مرتفع
15	جرائم التزوير	3.44	0.57	11	متوسط
13	جرائم الرشوة	3.30	0.68	12	متوسط
3	الجرائم السياسية	2.86	0.71	13	متوسط
12	جرائم الزنا	2.66	0.68	14	متوسط
11	جرائم الدعارة	2.54	0.73	15	متوسط
1-15	المستوى العام لأنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية	3.70	0.70	-	مرتفع

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول (19) أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.70 بانحراف معياري 0.70، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 10 فقرات من أصل 15 فقرات على تقديرات مرتفعة على الترتيب حسب مستوى أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية، وقد تراوحت أوساطها الحسابية بين (4.34-3.69) وحصلت باقي الفقرات وعددها 5 فقرات على تقديرات متوسطة على الترتيب حسب مستوى أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.44-2.54)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (19) أن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لفقرات هذا المجال قد تراوحت بين (0.82-0.46)، ويُعَدّ هذا المقياس مؤشرا لتجانس تقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المجال.

سادساً: نتائج السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (20)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	0.050	1	0.050	0.415	0.520
العمر	1.006	3	0.335	**2.794***	**0.041**
الحالة الاجتماعية	0.038	1	0.038	0.316	0.581
المستوى التعليمي	0.954	1	0.954	**7.950***	**0.000**
عدد سنوات الخبرة	1.467	3	0.489	**4.075***	**0.000**
الدخل الشهري	0.352	3	0.117	0.978	0.404
المسمى الوظيفي	1.660	4	0.415	**3.458***	**0.009**
العمل حسب الوسيلة الإعلامية	1.279	3	0.426	**3.553***	**0.015**
الخطأ	32.023	267	0.120	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من خلال الجدول (20) ما يلي:

أولاً: وجـود فـروق ذات دلالـة إحـصائية بـين إجابـات أفـراد عينـة الدراسـة نحـو " دور التغطية الإعلامية للجـرائم في الحـد مـن الجريمـة في الأردن " بـاختلاف متغـير " العمـر "، حيـث بلغـت قيمـة (F) المحـسوبة (2.794)،وهـي قيمـة ذات دلالـة إحـصائية عنـد مـستوى دلالـة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (21) يبين تلك النتائج:

جدول (21)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن باختلاف متغير " العمر"

الفئة العمرية بالسنوات	**الوسط الحسابي**	أقل من 30 سنة	40-30	50-41	51 فأكثر
أقل من 30 سنة	3.59	-	110.	*0.20	*0.40
40-30	3.70	-	-	0.09	0.29
50-41	3.79	-	-	-	0.20
51 فأكثر	3.99	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى (α≤0.05).**

يتضح من الجدول (21) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينـة الدراسـة مـن فئتي العمـر (51 سـنة فـأكثر) و (41-50) سـنة، الـذين كـان المتوسـط الحـسابي لإجابـاتهم (3.99) و (3.79) عـلى الترتيـب، وهـي أعـلى مـن متوسـط إجابـات

عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.40،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانيًا: يظهر من الجدول(20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن " باختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.075)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (22) يبين تلك النتائج:

جدول (22)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن باختلاف متغير

" " عدد سنوات الخبرة "

عدد سنوات الخبرة	**الوسط الحسابي**	أقل من 5 سنوات	10-5	15-11	أكثر من 15 سنة
أقل من 5 سنوات	3.62	-	100.	***0.19**	***0.28**
10-5	3.72	-	-	0.08	0.18
15-11	3.80	-	-	-	0.10
أكثر من 15 سنة	3.90	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (22) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.90)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.28، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثالثاً: كما يظهر من الجدول(20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن " باختلاف متغير " العمل حسب الوسيلة الإعلامية " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.55)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (23) يبين تلك النتائج:

جدول (23)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن باختلاف متغير

" العمل حسب الوسيلة الإعلامية"

العمل حسب الوسيلة الإعلامية	الوسط الحسابي	مطبوعة	مرئية	مسموعة	الكترونية
مطبوعة	3.71	-	170.	0.10	0.05
مرئية	3.88	-	-	***0.27**	0.12
مسموعة	3.61	-	-	-	0.15
الكترونية	3.76	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (23) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام المرئية الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.88)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.27،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رابعاً: يظهر من الجدول(20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن " باختلاف متغير " المسمى الوظيفي " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.458)،وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (24) يبين تلك النتائج:

جدول (24)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن باختلاف متغير " المسمى الوظيفي"

المسمى الوظيفي	الوسط الحسابي	رئيس تحرير	مدير تحرير	سكرتير تحرير	مراسل صحفي	محرر أخبار
رئيس تحرير	3.90	-	060.	*0.20	0.16	*0.24
مدير تحرير	3.84	-	-	0.13	0.10	0.18
سكرتير تحرير	3.70	-	-	-	0.04	0.05
مراسل صحفي	3.74	-	-	-	-	0.08
محرر أخبار	3.66	-	-	-	-	

*** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (24) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من رؤساء ومـديري التحرير الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.90) و (3.84) على الترتيـب، وهـي أعـلى مـن متوسط إجابات عينة الدراسة من فئات العمل الأخرى، وقـد بلـغ فـرق المتوسـطات الأعـلى بـين الأوساط الحسابية 0.24،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

خامساً: يظهر من الجدول(20) وجود فروق ذات دلالـة إحـصائية بـين متوسـط إجابـات أفـراد عينـة الدراسـة نحـو " دور التغطيـة الإعلاميـة للجـرائم في الحـد مـن الجريمـة في الأردن " باختلاف متغير " المستوى التعليمي" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.95)، وهـي قيمـة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مـستوى الإجابـات تم إجراء تحليل وصفي، والجدول (25) يبين تلك النتائج:

جدول (25)

متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن باختلاف متغير " المستوى التعليمي"

المتغير	الفئات	العدد	الوسط الحسابي
المستوى التعليمي	بكالوريوس	219	3.72
	دراسات عليا	71	3.91

يتضح مـن الجـدول (25) أن الفـروق كانـت لـصالح أفـراد عينـة الدراسـة من المستوى التعليمي دراسـات عليـا، الـذين كـان المتوسـط الحـسابي لإجابـاتهم (3.91)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينـة الدراسـة مـن المـستوى التعليمـي

بكالوريوس، وقد بلغ فرق المتوسطات 0.19،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

سادساً: كما يظهر من الجدول(20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.415) و (0.316) و (0.978)، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تُعَدّ متساوية.

سابعاً: نتائج بالسؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (26)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية

والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	0.23	1	0.23	1.62	0.20
العمر	0.25	3	0.08	0.60	0.62
الحالة الاجتماعية	0.29	1	0.29	2.04	0.15
المستوى التعليمي	0.67	1	0.67	***4.81**	**0.03**
عدد سنوات الخبرة	1.54	3	0.51	***3.69**	**0.01**
الدخل الشهري	0.96	3	0.32	2.23	0.09
المسمى الوظيفي	1.74	4	0.44	***3.13**	**0.02**
العمل حسب الوسيلة الإعلامية	1.50	3	0.50	***3.59**	**0.01**
الخطأ	37.22	267	0.14	-	-

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يظهر من خلال الجدول (26) ما يلي:

أولاً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.69)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (27) يبين تلك النتائج:

جدول (27)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " " عدد سنوات الخبرة "

عدد سنوات الخبرة	**الوسط الحسابي**	أقل من 5 سنوات	10-5	15-11	أكثر من 15 سنة
أقل من 5 سنوات	3.40	-	080.	**15*0.**	***0.22**
10-5	3.48	-	-	0.07	0.14
15-11	3.56	-	-	-	0.07
أكثر من 15 سنة	3.62	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (27) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.62)، وهي أعلى من متوسط

إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.22، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: كما يظهر من الجدول (26) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.59)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (28) يبين تلك النتائج:

جدول (28)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " العمل حسب الوسيلة الإعلامية"

العمل حسب الوسيلة الإعلامية	الوسط الحسابي	مطبوعة	مرئية	مسموعة	الكترونية
مطبوعة	3.24	-	230.	**24*0.**	***0.31**
مرئية	3.47	-	-	0.01	0.08
مسموعة	3.48	-	-	-	0.07
الكترونية	3.55	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (28) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام الإلكترونية، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.55)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.31،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05).

ثالثاً: كما يظهر من الجدول (26) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " المسمى الوظيفي " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.13)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (29) يبين تلك النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " المسمى الوظيفي"

المسمى الوظيفي	الوسط الحسابي	رئيس تحرير	مدير تحرير	سكرتير تحرير	مراسل صحفي	محرر أخبار
رئيس تحرير	3.49	-	010.	0.14	0.02	0.09
مدير تحرير	3.50	-	-	0.15	0.01	0.08
سكرتير تحرير	3.35	-	-	-	0.16	***0.23**
مراسل صحفي	3.51	-	-	-	-	0.07
محرر أخبار	3.58	-	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى (α≤0.05).**

يتضح من الجدول (29) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من محرري الأخبار، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.58)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.23،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رابعاً: كما يظهر من الجدول (26) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " المستوى التعليمي" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.81)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء تحليل وصفي، والجدول (30) يبين تلك النتائج:

جدول (30)

متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " المستوى التعليمي"

المتغير	الفئات	العدد	الوسط الحسابي
المستوى التعليمي	بكالوريوس	219	3.40
	دراسات عليا	71	3.63

يتضح من الجدول (30) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي دراسات عليا، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.63)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من المستوى التعليمي

بكالوريوس، وقد بلغ فرق المتوسطات 0.23،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

_ كما يظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.62) و (0.60) و (2.04) و (2.23)، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تُعَدّ متساوية.

ثامناً: نتائج السؤال الثامن: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (31)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	3.93	1	3.93	***17.28**	**0.00**
العمر	2.91	3	0.97	***4.27**	**0.01**
الحالة الاجتماعية	0.15	1	0.15	0.67	0.41
المستوى التعليمي	0.89	1	0.89	***3.88**	**0.03**
عدد سنوات الخبرة	7.19	3	2.40	***10.54**	**0.00**
الدخل الشهري	1.75	3	0.58	2.56	0.06
المسمى الوظيفي	2.71	4	0.68	***2.98**	**0.02**
العمل حسب الوسيلة الإعلامية	2.24	3	0.74	***3.27**	**0.00**
الخطأ	60.72	267	0.23	-	-

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يظهر من خلال الجدول (31) ما يلي:

أولاً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف

متغير " النوع الاجتماعي" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (17.28)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء تحليل وصفي للبيانات، والجدول (32) يبين تلك النتائج:

جدول (32)

متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " النوع الاجتماعي "

المتغير	الفئات	العدد	الوسط الحسابي
النوع الاجتماعي	ذكر	228	4.12
	أنثى	62	4.32

يتضح من الجدول (32) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.12)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الإناث، وقد بلغ فرق المتوسطات 0.20، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: يظهر من الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " المستوى التعليمي" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.88)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء تحليل وصفي، والجدول (33) يبين تلك النتائج:

جدول (33)

متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " المستوى التعليمي"

المتغير	الفئات	العدد	الوسط الحسابي
المستوى التعليمي	بكالوريوس	219	.084
	دراسات عليا	71	4.27

يتضح من الجدول (33) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي دراسات عليا، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.27)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من المستوى التعليمي بكالوريوس، وقد بلغ فرق المتوسطات 0.19،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثالثاً: يظهر من الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " العمر " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.27)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (34) يبين تلك النتائج:

جدول (34)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " العمر"

الفئة العمرية بالسنوات	**الوسط الحسابي**	أقل من 30 سنة	40-30	50-41	51 فأكثر
أقل من 30 سنة	4.01	-	070.	0.18	**0.28***
40-30	4.08	-	-	0.11	**0.21***
50-41	4.19	-	-	-	0.10
51 فأكثر	4.29	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (34) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من فئتي العمر (51 سنة فأكثر) و (41-50) سنة الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.29) و (4.19) على الترتيب، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.28، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رابعاً: يظهر من الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (10.54)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء

اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (35) يبين تلك النتائج:

جدول (35)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " " عدد سنوات الخبرة "

عدد سنوات الخبرة	**الوسط الحسابي**	أقل من 5 سنوات	10-5	15-11	أكثر من 15 سنة
أقل من 5 سنوات	3.88	-	**27*0.**	210.	**0.41***
10-5	4.15	-	-	0.06	0.14
15-11	4.09	-	-	-	0.20
أكثر من 15 سنة	4.29	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \le 0.05$).**

يتضح من الجدول (35) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة ومن فئة الخبرة (5-10) سنوات، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.29) و (4.15) على الترتيب، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.41، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

خامساً: يظهر من الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة

الأردنية " باختلاف متغير " متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية "، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.27)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (36) يبين تلك النتائج:

جدول (36)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " العمل حسب الوسيلة الإعلامية"

العمل حسب الوسيلة الإعلامية	الوسط الحسابي	مطبوعة	مرئية	مسموعة	الكترونية
مطبوعة	4.07	-	050.	040.	*0.51
مرئية	4.12	-	-	0.01	*0.46
مسموعة	4.11	-	-	-	*0.47
الكترونية	4.58	-	-	-	

*** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (36) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام الالكترونية، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.58)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.47،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

سادساً: يظهر من الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " المسمى الوظيفي " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.98)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (37) يبين تلك النتائج:

جدول (37)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " المسمى الوظيفي"

المسمى الوظيفي	الوسط الحسابي	رئيس تحرير	مدير تحرير	سكرتير تحرير	مراسل صحفي	محرر أخبار
رئيس تحرير	4.15	-	120.	0.12	0.21	0.31
مدير تحرير	4.03	-	-	0.01	0.33	***0.44**
سكرتير تحرير	4.04	-	-	-	0.32	***0.43**
مراسل صحفي	4.36	-	-	-	-	0.11
محرر أخبار	4.47	-	-	-	-	

*** دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (37) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من محرري الأخبار ومراسلي الصحف، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.36) و (4.47) على الترتيب،وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.43، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

سابعاً: يظهر من الجدول (31) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الحالة الاجتماعية، والدخل الشهري) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.67) و (2.56)، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تُعَدّ متساوية.

تاسعاً: نتائج السؤال التاسع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (38)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	0.22	1	0.22	1.65	0.20
العمر	1.44	3	0.48	***3.59**	**0.01**
الحالة الاجتماعية	0.15	1	0.15	1.12	0.29
المستوى التعليمي	0.01	1	0.00	0.01	0.91
عدد سنوات الخبرة	2.22	3	0.74	***5.52**	**0.00**
الدخل الشهري	0.31	3	0.10	0.79	0.88
المسمى الوظيفي	3.95	4	0.98	***7.59**	**0.00**
العمل حسب الوسيلة الإعلامية	1.22	3	0.41	***3.79**	**0.03**
الخطأ	35.74	267	0.13	-	-

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يظهر من خلال الجدول (38):

أولاً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من

الجريمة " باختلاف متغير " العمر "، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.59)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (39) يبين تلك النتائج:

جدول (39)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة باختلاف متغير " العمر"

الفئة العمرية بالسنوات	**الوسط الحسابي**	أقل من 30 سنة	40-30	50-41	51 فأكثر
أقل من 30 سنة	3.77	-	070.	0.10	0.20
40-30	3.84	-	-	0.17	0.13
50-41	3.67	-	-	-	***0.30**
51 فأكثر	3.97	-	-	-	

يتضح من الجدول (39) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من فئتي العمر (51 سنة فاكثر) و (30-40) سنة، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.97) و (3.84) على الترتيب، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.30،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: يظهر من الجدول (38) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة " باختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة "،حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (10.54)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (40) يبين تلك النتائج:

جدول (40)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة باختلاف متغير " " عدد سنوات الخبرة "

عدد سنوات الخبرة	**الوسط الحسابي**	أقل من 5 سنوات	10-5	15-11	أكثر من 15 سنة
أقل من 5 سنوات	3.61	-	**20*0.**	100.	***0.32**
10-5	3.81	-	-	0.10	0.12
15-11	3.71	-	-	-	***0.22**
أكثر من 15 سنة	3.93	-	-	-	

يتضح من الجدول (40) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة ومن فئة الخبرة (5-10) سنوات، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.93) و (3.81) على الترتيب،وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة

من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.32، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثالثاً: يظهر من الجدول (38) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة " باختلاف متغير " متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.79)،وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (40) يبين تلك النتائج:

جدول (41)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة باختلاف متغير " العمل حسب الوسيلة الإعلامية"

العمل حسب الوسيلة الإعلامية	الوسط الحسابي	مطبوعة	مرئية	مسموعة	الكترونية
مطبوعة	3.99	-	**24*0.**	170.	***0.30**
مرئية	3.75	-	-	0.07	0.06
مسموعة	3.82	-	-	-	0.13
الكترونية	3.69	-	-	-	

يتضح من الجدول (41) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم

(3.99)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.30،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رابعاً: كما يظهر من الجدول (38) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة " باختلاف متغير " المسمى الوظيفي "،حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.59)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (42) يبين تلك النتائج:

جدول (42)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة باختلاف متغير " المسمى الوظيفي"

المسمى الوظيفي	الوسط الحسابي	رئيس تحرير	مدير تحرير	سكرتير تحرير	مراسل صحفي	محرر أخبار
رئيس تحرير	3.87	-	040.	0.15	*0.22	0.16
مدير تحرير	3.91	-	-	0.19	*0.26	0.20
سكرتير تحرير	3.72	-	-	-	0.07	0.01
مراسل صحفي	3.65	-	-	-	-	0.06
محرر أخبار	3.71	-	-	-	-	

يتضح من الجدول (42) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من مديري التحرير الأخبار ومن رؤساء التحرير،الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.91) و (3.87) على الترتيب،وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.26، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

خامساً: يظهر من الجدول (38) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.67) و (2.56)، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تُعَدّ متساوية.

عاشراً: نتائج السؤال العاشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (43)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	1.38	1	1.38	***4.69**	**0.03**
العمر	1.23	3	0.41	1.40	0.25
الحالة الاجتماعية	0.17	1	0.17	0.57	0.45
المستوى التعليمي	2.79	1	2.79	***9.44**	**0.00**
عدد سنوات الخبرة	7.72	3	2.57	***8.72**	**0.00**
الدخل الشهري	0.98	3	0.33	1.08	0.30
المسمى الوظيفي	3.43	4	0.86	***2.91**	**0.02**
العمل حسب الوسيلة الإعلامية	3.24	3	1.08	***3.60**	**0.01**
الخطأ	78.74	267	0.30	-	-

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يظهر من خلال الجدول (43) ما يلي:

أولاً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير

" النوع الاجتماعي" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.69)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء تحليل وصفي للبيانات، والجدول (44) يبين تلك النتائج:

جدول (44)

متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " النوع الاجتماعي "

المتغير	الفئات	العدد	الوسط الحسابي
النوع الاجتماعي	ذكر	228	3.78
	أنثى	62	3.51

يتضح من الجدول (44) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.75)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الإناث، وقد بلغ فرق المتوسطات 0.27، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثانياً: يظهر من الجدول (43) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " المستوى التعليمي" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.44)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء تحليل وصفي، والجدول (45) يبين تلك النتائج:

جدول (45)

متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " المستوى التعليمي"

المتغير	الفئات	العدد	الوسط الحسابي
المستوى التعليمي	بكالوريوس	219	3.50
	دراسات عليا	71	3.75

يتضح من الجدول (45) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي دراسات عليا، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.75)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من المستوى التعليمي بكالوريوس، وقد بلغ فرق المتوسطات 0.25،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثالثاً: يظهر من الجدول (43) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.72)،وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (46) يبين تلك النتائج:

جدول (46)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " " عدد سنوات الخبرة "

عدد سنوات الخبرة	**الوسط الحسابي**	أقل من 5 سنوات	10-5	15-11	أكثر من 15 سنة
أقل من 5 سنوات	3.33	-	**47*0.**	330.	**0.50***
10-5	3.79	-	-	0.14	0.04
15-11	3.66	-	-	-	0.18
أكثر من 15 سنة	3.83	-	-	-	

يتضح من الجدول (46) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة ومن فئة الخبرة (5-10) سنوات، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.83) و (3.79) على الترتيب، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.50،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

رابعاً: يظهر من الجدول (43) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.79)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء

اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (47) يبين تلك النتائج:

جدول (47)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " العمل حسب الوسيلة الإعلامية"

العمل حسب الوسيلة الإعلامية	الوسط الحسابي	مطبوعة	مرئية	مسموعة	الكترونية
مطبوعة	3.85	-	**31*0.**	**21*0.**	0.17
مرئية	3.54	-	-	0.09	0.13
مسموعة	3.63	-	-	-	0.04
الكترونية	3.67	-	-	-	

يتضح من الجدول (47) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.84)،وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الفئات الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.31، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

خامساً: يظهر من الجدول (43) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير " المسمى الوظيفي " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.91)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،

ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (48) يبين تلك النتائج:

جدول (48)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية باختلاف متغير " المسمى الوظيفي"

المسمى الوظيفي	الوسط الحسابي	رئيس تحرير	مدير تحرير	سكرتير تحرير	مراسل صحفي	محرر أخبار
رئيس تحرير	3.82	-	050.	0.21	0.03	***0.41**
مدير تحرير	3.77	-	-	0.16	0.02	***0.36**
سكرتير تحرير	3.61	-	-	-	0.17	0.20
مراسل صحفي	3.79	-	-	-	-	***0.37**
محرر أخبار	3.41	-	-	-	-	

يتضح من الجدول (48) أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من مديري التحرير ومن رؤساء التحرير، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.77) و (3.82) على الترتيب، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.41، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

سادساً: يظهر من الجدول (43) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية،

والدخل الشهري) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.40) و (0.57) (1.08)، وهي قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تُعَدّ متساوية.

2.4 مناقشة النتائج

سيتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة النتائج وفق المنهجية العلمية التي تم إتباعها في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وتحليل هذه النتائج وتفسيرها، وربطها ما أمكن بالنظريات والدراسات السابقة التي جاءت في الفصل الثاني من الدراسة. وبالإشارة لأهداف الدراسة فقد كان من أبرز أهداف هذه الدراسة تحليل دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن، وتقصي الأساليب الخاصة بتعزيز دور التغطية الإعلامية للجرائم في الوقاية منها، معتمدة على نحو أساسي على تحليل نتائج إجابات عينة مختارة من العاملين في قطاع الصحافة الأردنية والتي تمت من خلال المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبانة.

ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدراسة في ضوء محاورها توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والمؤشرات، والتي من أبرزها:

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: ما دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن من وجهه نظر عينة الدراسة؟ حيث أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.77 وبانحراف معياري 0.54. أما على مستوى الفقرات فأظهرت النتائج أن

الصحافة تسهم بمستوى مرتفع وكبير في نشر أخبار الجريمة وفي إيضاح ما تخلفه الجرائم من ضحايا وترويع للمجتمع، وكذلك في إبراز خطورة الجرائم على المجتمع، وفي سد الحاجة لمعرفة ما يدور حول وقائع بعض الجرائم الكبرى وخاصة جرائم الفساد في المجتمع، وكذلك في طمأنة أفراد المجتمع وزيادة ثقته في السلطات الأمنية، كما يبرز دور الصحافة بدرجة كبيرة في الحيلولة دون نشر الشائعات التي تستمد قوتها من التعتيم الإعلامي والغموض، كما تسهم الصحافة في كشف الخطط والأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون عند ارتكاب جرائمهم، وفي خلق وعي أمني لدى المواطنين.

وقد خلصت التحليلات والنتائج لهذا السؤال إلى تأكيد ما تقوم به الصحافة بدور رئيس في مجال الحد والوقاية من الجريمة في المجتمع، حيث تتبع مسؤوليتها باعتبارها من أهم أدوات التوعية والتثقيف المجتمعي، وأنها من أهم الوسائل القادرة على تشكيل الوعي بأخطار الجرائم في المجتمع وأبعاد ها، وفي نقل صورة واضحة عن حجم الجرائم وأنماطها ومرتكبيها، بأسلوب إعلامي متطور ينطلق من مبدأ حق أفراد المجتمع في الإطلاع على المعلومات الضرورية والتي تساعد في توعيتهم وحمايتهم من الوقوع في الجريمة أو أن يكونوا ضحية لها، وفي التأكيد على تمتع الصحافة بقدر كبير وسقف عال من الحرية الملتزمة بمعايير المهنية الصحفية الملتزمة؛ مما أهل التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة لتكون رائدة في مجال تقديم خبرات ثقافية متنوعة في مجال الوقاية من الجريمة لأفراد المجتمع، كما أن التغطية الصحفية للجريمة اليوم بشقيها الورقية والإلكترونية قادرة على نقل أخبار الجريمة إلى الأفراد بالصوت والصورة وتتعرض للكثير من أنماط الجرائم سواء القديمة منها أم المستحدثة وبيان علاقتها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع؛ مما جعلها ذات تأثير كبير على

تكوين الرأي العام وتوجيهه في محاربة الجرائم في المجتمع، ووسيلة مهمة من وسائل التوعية المستمرة لخطر الجريمة، وبخاصة أن تأثيرها يصل بسرعة إلى مختلف شرائح المجتمع، وفي هذا الإطار فإن الثورة الصحفية الإلكترونية التي يشهدها العالم اليوم قد قلبت الموازين وأضحت الصحافة ركيزة أساسية في الدولة، بل أصبحت تُعَدّ من المقومات الرئيسة لسيادة الدولة وأمنها.

وتتفق هذه النتائج مع الأطر النظرية لنظرية المسؤولية الاجتماعية من حيث طبيعة العلاقة بين الوعي الأمني والوقاية من الجريمة، ودور الصحافة في تشكيل الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع ووفقا للتساند الوظيفي بين المؤسسات المجتمعية في وقاية المجتمع والأفراد والجماعات من الجريمة. ووفق هذه النظرية يمكن أن تساهم الصحافة بدور فعال ومتوازن في الوقاية من الجريمة في المجتمع (الدليمي، 2011). ومن ثم فإن للصحافة وتغطيتها الإعلامية للجريمة دورا مباشرا في الحد من الجريمة بفاعلية من خلال تطوير شخصية الأفراد في المجتمع. وتتفق النتائج بصورة أساسية مع نظرية التأثير المباشر أو الرصاصة من حيث أن التغطية الإعلامية للجريمة تسهم في زيادة ثقافة ومعرفة الجمهور المتلقي، وخاصة الأشخاص الملتصقين بوسائل الإعلام. وتتفق هذه النتائج مع افتراضات نظرية الاستخدام والإشباع التي تضمنت دوافع تعرض أفراد المجتمع لما يدور في الصحافة، وحسب هذه النظرية، فإن الأفراد من خلال تعرضهم للتغطية الصحفية للجريمة يكتسبون المعرفة والمعلومات والخبرات، وفي الوقت نفسه فإنهم يقضون أوقات مفيدة تبعدهم عن المشكلات اليومية التي يتعرضون لها. وتتفق النتائج السابقة مع العديد من الدراسات السابقة،مثل دراسة (الشرمان، 2015) التي أكدت فاعلية وأهمية الإعلام في الوقاية من الجريمة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (بلعوص، 2011) و (السكارنة، 2009) التي أشارت نتائجها

إلى الدور الفاعل للإعلام في بناء الفرد وتنمية روح المسؤولية والمواطنة الصالحة، كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين فاعلية الإعلام والجريمة وتأثير الإعلام الإيجابي في مجال الحد من الجريمة. وتتفق هذه النتائج ايضاً مع دراسة (المشخص، 2003) ودراسة (قيراط، 2005) حيث بينت هذه الدراسة أن وسائل الإعلام بالتنسيق مع الجهات المختلفة في المجتمع و التي تعنى بقضايا العنف والجريمة و الانحراف من الممكن أن تسهم في التوعية بأخطار الجريمة، وبتشخيص الأسباب، و تقديم الحلول، وإشراك الجميع في تقويض هذه الجرائم التي تستفحل و تتزايد يوما بعد يوم، مع أهمية التأكيد على أهمية وجود إستراتيجية محكمة للوقاية من الجريمة.

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: ما معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟ حيث أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية قد جاءت بمستوى متوسط، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.47 وبانحراف معياري 0.59، أما على مستوى الفقرات فأظهرت النتائج أن من أهم هذه المعوقات والتي جاءت بمستوى مرتفع تتمثل في صعوبة الحصول على البيانات والحقائق المتعلقة بالجرائم من المصادر الرسمية، والحساسية الزائدة نحو بعض الموضوعات الأمنية في المجتمع رغم أهميتها، وضعف التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام في مجال نشر الجرائم في المجتمع، وعدم تخصيص المساحة المناسبة والمكان المناسب في الوسائل الإعلامية لموضوع الجريمة، بالإضافة إلى قلة الوعي الجماهيري لأهمية دور الصحافة في الوقاية والحد من الجريمة في المجتمع، أما الفقرات التي حازت على تقديرات متوسطة لمعوقات التغطية

الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية فتمثلت في الخوف من إثارة الرأي العام والنعرات القبلية والتعصبية في المجتمع، وتركيز وسائل الإعلام المختلفة على الإثارة وتلبية فضول القراء عند تداولهم أخبار الجريمة في المجتمع، وتخوف مسئولي التحرير من المساءلة القانونية عند نشرهم لأخبار الجريمة، وقلة توفر الكوادر الصحفية المختصة في الكتابة بموضوعات الجريمة، والخوف من استغلال المجرمين للأخبار المنشورة حول ملابسات الجرائم المنشورة. وتتفق النتائج السابقة مع العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (المشخص، 2003) التي بينت عدم وجود تكامل بين استخدام وسائل الإعلام في التوعية الأمنية وبين بقية أساليب الاتصال وفق إستراتيجية واضحة للتوعية الأمنية، وعدم التركيز أو الاهتمام بالتوعية الأمنية في مختلف وسائل الإعلام لتحقيق مفهوم الأمن الشامل، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الكبيسي، 1999) في أن لوسائل الإعلام بعض التأثيرات السلبية في استفادة المجرمين من نشر أخبار الجريمة وملابسات الحدث الإجرامي المنشورة عن الجريمة.

ومن خلال عرض النتائج السابقة لمعوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية يتضح الحاجة إلى إستراتيجية صحفية جديدة تحاول تخطي هذه المعوقات والتصدي لظاهرة الجريمة في المجتمع بكفاءة، وفي الواقع فالحاجة أصبحت ماسة لسياسة إعلامية تقوم على عدة مرتكزات حتى يتم لها النجاح وتخطي هذه المعوقات، ولعل أهم هذه المرتكزات هو إتاحة الفرصة للصحافة في الحصول على حقائق رقمية من الجهات الرسمية عن ظاهرة الجريمة وتطور أنماطها ثم خصائص مرتكبيها الاجتماعية والعمرية والثقافية؛ حتى يتم تحليل هذه المعطيات من قبل الصحافة والقراء. ثم بعد ذلك تحديد الأفراد أو الجهات التي هي بحاجة أكثر للتوعية، وتحديد خصائصهم، وحسب هذا الاتجاه فإن

الصحافة يمكن أن تساهم بقوة وفاعلية في الوقاية من الجريمة، إذا ما تم تجاوز هذه المعوقات ومراعاة خصائص متابعيها وقرائها، وإذا ما اتبعت أساليب حديثة، مثل تكرار الرسالة الإعلامية الهادفة بطريقة شمولية ومنسجمة مع الواقع لنبذ الجريمة والتصدي لها. ونلاحظ أن هذه النتائج تتوافق مع بعض النظريات الإعلامية من حيث إنه لا يمكن أن تتكون لدى الأفراد في المجتمع ثقافة إيجابية حول الوقاية من الجريمة من خلال متابعة التغطية الصحفية للجريمة إذا ما قدمت بطريقة جامدة، فأخبار الجريمة والتحقيقات الصحفية حولها إذا لم يتم توضيح النواحي الإيجابية والسلبية فيها للمواطنين من خلال التغطية الصحفية، باعتبارهم الجهة الوسيطة التي تناولتها هذه النظريات، سوف تؤثر هذه التغطية الصحفية للجريمة على نحو سلبي في المجتمع. وبناءً على ما تقدم فإن نجاح الصحافة في الوقاية من الجريمة يتوقف على قيامها بوظيفة التوعية بأخطار الجريمة في المجتمع، وبيان خطرها على المجتمع وكيانه، وتوفير التغطية الإعلامية بالشكل الذي يضمن التفاعل مع القراء في مختلف مراحل التغطية الإعلامية للجريمة في المجتمع، ومن خلال تخطي بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق الصحافة لرسالتها في المجتمع وذلك من القضاء على ظاهرتي المركزية والبيروقراطية الصحفية، وتحرير الطاقات الصحفية الشابة على سبيل الإبداع والابتكار، وأخيرا من خلال تحقيق أهداف الصحافة في المجتمع والمتمثلة بشكل رئيس في حق أفراد المجتمع في الحصول على الإعلام الهادف. وتتفق النتائج السابقة مع العديد من الدراسات السابقة،مثل دراسة (الشرمان، 2015) التي أظهرت نتائجها أن الكوادر البشرية العاملة في مجال الأعلام الأمني بحاجة للدوارات التدريبية والتدريب الكافي للتعامل الإعلامي مع الجريمة والقضايا الأمنية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (بوشيخ، 2014) التي أشارت إلى أن غياب التدريب المتواصل على العمل الصحفي في المؤسسات

الإعلامية و صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر الرسمي، سبب تقهقر مستوى الأداء الصحفي المهني والأخلاقي في الصحافة.

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على: ما أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟ حيث أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 4.16 وبانحراف معياري 0.74، أما على مستوى الفقرات فقد أظهرت النتائج أن من أهم الأسباب الداعية للتغطية الإعلامية للجريمة والتي جاءت بمستوى مرتفع فتمثلت في إحاطة القراء بأحداث المجتمع المهمة والتفاعل من خلال تقديم مادة جديرة بالاهتمام والمتابعة، ولتكوين مادة إعلامية تسهم في تثقيف أفراد المجتمع ليقفوا ضد الجريمة، وللمساهمة في وقاية المواطنين وزيادة وعيهم حول الجرائم في المجتمع، وللتعرف إلى وجهات النظر المختلفة حول بعض الجرائم ومرتكبيها في المجتمع، وتقديم مواضيع مشوقة تستحوذ على اهتمام القراء وانتباههم، واستقطاب المزيد من جمهور المشاهدين والقراء، ولمعرفة مشاركات وآراء القراء حول مستوى انتشار الجرائم في المجتمع، وللمساعدة في الوصول إلى الحقائق والقبض على مرتكبي الجرائم في المجتمع. أما الفقرات التي حازت على تقديرات متوسطة لأسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية فتمثلت في طبيعة العمل في الإعلام التي تفرض على الصحفيين المتابعة والتغطية الإعلامية للجرائم، والحصول على تعليقات من القراء تفيد أفراد المجتمع. وتشير هذه النتيجة إلى تعدد أسباب التغطية الإعلامية للجريمة لدى الصحفيين، وأن الصحفيين لديهم اهتمامات متنوعة نحو التغطية الإعلامية للجريمة؛ الأمر الذي

أنعكس بشكل إيجابي على إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يؤكد دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد والوقاية من الجريمة في المجتمع. وتتفق النتائج السابقة مع العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (النفيسة، 2009) التي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تحليل أخبار الجريمة يختلف حسب وجهات نظر الصحفيين، وأن نشر أخبار الجريمة من شأنه أن يساعد على معرفة نوع الجريمة الشائعة من أجل إيجاد الحلول لها ومحاربتها وتحذير المجتمع منها.

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع والذي ينص على: ما الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة من وجهة نظر عينة الدراسة؟ حيث أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.77 وبانحراف معياري 0.80، أما على مستوى الفقرات فقد أظهرت النتائج أن من أهم الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة والتي جاءت بمستوى مرتفع فتمثلت في اعتماد الصحافة على المصادر الموثوقة التي تتمتع بالمصداقية والوضوح واكتمال العناصر في نقل أخبار الجريمة، وأن تتوخى الصحافة التأثير الإيجابي على القراء من خلال الابتعاد عن نشر ما يروع ويعارض الرأي العام، وأن تهتم الصحافة في الجرائم التي تخص الأمن الوطني، وأن تسهم الصحافة في خلق حالة من التفاعل والمشاركات للجمهور للوقاية من الجريمة، والاهتمام بالمحتوى الذي تتعدد مصادره ويؤكد على مصداقية الحدث، حيث إن تعدد المصادر يعطي الخبر مصداقية أكبر، وأن تتم صياغة وكتابة الخبر الصحفي من ذوي اختصاص مؤهلين في موضوع التغطية الإعلامية للجريمة، وتجنب نشر

أخبار الجريمة في حال عدم توفر أدلة على مصداقية الخبر، أما الفقرات التي حازت على تقديرات متوسطة فتمثلت في ضرورة توخي الصحافة دقة الأخبار التي تنشر عن الجريمة، وأن تخاطب الصحافة مختلف الشرائح في المجتمع، والابتعاد عن المضامين التي لا تحمل قيمة إخبارية، في التغطية الصحفية لأخبار الجريمة. وبالإشارة إلى النتائج السابقة فإنه يجب التأكيد على أهمية تعزيز دور الصحافة في الوقاية من الجريمة، وذلك لعدة اعتبارات والتي من أهمها: أنها تنقل الخبرات الجديدة، وتتعرض للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتربطها بأحداث الجرائم في المجتمع؛ مما يجعلها ذات تأثير سريع على تكوين الرأي العام وتوجيهه، ووسيلة مهمة من وسائل الوقاية المستمرة للجريمة، ومن الجدير ذكره أن التغطية الإعلامية للجريمة عندما تقوم بتدعيم مجال ما من مجالات القيم التي تناهض الجريمة في المجتمع؛ فإنها تقوم بتدعيم القيم في المجالات الأخرى لدى الأفراد، وهذا قد يعود إلى ترابط القيم بمجالاتها المختلفة وانعكاسها على بعضها بعضا. وتؤكد الدراسة ومن خلال ملاحظة الباحث لفحوى التغطية الإعلامية للجريمة أنها تعالج وتدعم قيمًا أخلاقية،مثل: التعاطف ومساعدة الآخرين ونبذ مظاهر العنف والتطرف عند تناولها لأخبار الجريمة، وعلى هذا الأساس فإن الصحافة مطالبة بتحديث وسائلها أكثر من قبل أي وقت مضى لتقديم تغطية صحفية تنمي الوعي الأمني، ويشمل ذلك المعارف والعلوم والخبرات كافة ذات الاتصال المباشر بالجوانب الأمنية في المجتمع، وتتفق هذه النتائج مع معطيات نظرية الاستخدامات والإشباع التي تشير إلى أن جمهور القراء هو جهور نشط، وأن متابعته لمجريات وأحداث الجريمة في الصحافة اليومية موجه لتحقيق أهداف معينة تحقق رغباتهم، ويمتلك هؤلاء القراء القدرة على تمييز متطلبات إشباع الحاجات لديهم وطريقة اختيار المواضيع الصحفية التي يرون أنها تشبع حاجاتهم. وتتفق

هذه النتائج مع نظرية الغرس الثقافي التي تشير إلى أن زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام يزيد من حاجة الأفراد للحصول على المعلومات من اجل إشباع حاجاتهم ولفهم ما يدور حولهم في المجتمع الداخلي والخارجي أو القيام بدور فعال في هذا المجتمع، وأن الاستثارة المعرفية التي تعملها وسائل الاتصال لدى الأفراد تأخذ من أسس المعرفة والسلوك الناتج عن هذه المعرفة مدخلا لإحداث هذه التأثيرات (الحديد، 2006) وتتفق النتائج مع نظرية الاستخدامات و الإشباعات، وتفترض النظرية أن أفراد الجمهور يستخدمون الوسائل لأمور كثيرة، وتلك الاستخدامات تكون عوامل وسيطة في عملية التأثير، ووفق هذه النظرية فإن عملية استخدام جمهور المشاهدين للوسيلة الإعلامية تحكمه عدة عوامل معقدة ومتشابكة من بينها: العمر والجنس والمؤهل العلمي. إذ أن لكل هذه المتغيرات أو بعضها تأثيرا على اختيارات الفرد للمضامين الإعلامية التي يريد متابعتها، وتركز هذه النظرية على خصائص الجمهور ودوافعه انطلاقا من مفهوم الجمهور الإيجابي. وتتفق هذه النتائج مع نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام من حيث إن قدرة وسائل الاتصال على تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي، سوف تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل متميز ومكثف، وهذا الاحتمال تزيد قوته في حالة وجود عدم استقرار بنائي في المجتمع بسبب الصراع والتغيير. إضافة إلى أن فكرة تغيير سلوك الجمهور ومعارفه ووجدانه يمكن أن تصبح تأثيرا مرتدا لتغيير كل من المجتمع ووسائل الاتصال، وهذا هو معنى العلاقة الثلاثية بين وسائل الاتصال والجمهور والمجتمع. وتتفق النتائج السابقة مع العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (آل رشود، 2006) التي أشارت إلى أهمية التغطية الإعلامية في التوعية

بالأساليب الحديثة لجرائم الاحتيال وبجرائم الإنترنت، وأهمية ما تقدمه للجمهور من حقائق أمنية تساعد في الحد من الجريمة والانحراف في المجتمع.

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس والذي ينص على: ما أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟ إن الدرجة الكلية لتقديرات الصحفيين من عينة الدراسة نحو جميع أنماط الجرائم المتداولة في الصحافة الأردنية قد جاءت بمستوى مرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.70 وبانحراف معياري 0.70، أما على مستوى الفقرات فقد أظهرت النتائج أن من أكثر أنماط الجرائم المتداولة في الصحافة والتي حازت على تقديرات مرتفعة فتمثلت في جرائم القتل والانتحار والإرهاب والمخدرات والسرقة والجرائم الإلكترونية و الجرائم المرتكبة من قبل النساء والاغتصاب والعنف ضد النساء والاحتيال، أما الجرائم الأقل تداولا في الصحافة والتي حازت على تقديرات متوسطة فتمثلت في جرائم التزوير والرشوة والزنا والدعارة. وتتفق النتائج السابقة مع العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة بيير باولو جيجليولى (Pier paolo Giglioli،1996) التي كشفت أن وسائل الإعلام كان لها دور حاسم وفعّال في التركيز على أنماط معينة من الجريمة لإظهار أخطارها وتأثيرها على إثارة الرأي العام، وتتفق هذه النتائج مع نظرية التطهير؛ حيث تنطلق هذه النظرية من فرضية أن التعرض المتكرر لأنماط معينة من الجرائم في وسائل الإعلام يقلل حاجة الإنسان إلى العدوان، وأن متابعة أحداث الجرائم في الصحافة تساعد على امتصاص قابلية ارتكاب العدوان للجريمة عند بعض الجمهور؛ مما يساعد في الوقاية من الجريمة (الحربي، 2003)

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟ حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن " باختلاف متغير العمر ولصالح عينة الدراسة من فئتي العمر (51 سنة فأكثر) و (41-50) سنة، ووجود فروق باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة ولصالح عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة، ووجود فروق باختلاف متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية وقد كانت الفروق لصالح العاملين في وسائل الإعلام المرئية، ووجود فروق باختلاف متغير المسمى الوظيفي لصالح عينة الدراسة من رؤساء ومديري التحرير، ووجود فروق باختلاف متغير المستوى التعليمي ولصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي دراسات عليا، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن " باختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري).

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟ حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة

الدراسة نحو " معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية" باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة، ووجود فروق باختلاف متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية لصالح عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام الإلكترونية، ووجود فروق باختلاف متغير المسمى الوظيفي لصالح أفراد عينة الدراسة من محرري الأخبار، ووجود فروق باختلاف متغير المستوى التعليمي ولصالح عينة الدراسة من المستوى التعليمي دراسات عليا، في حين أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو "معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري).

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثامن والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟ حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو " أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية " باختلاف متغير النوع الاجتماعي ولصالح عينة الدراسة من الذكور، ووجود فروق باختلاف متغير المستوى التعليمي ولصالح عينة الدراسة من المستوى التعليمي دراسات عليا، ووجود فروق باختلاف متغير العمر ولصالح أفراد عينة الدراسة من فئتي العمر (51 سنة فأكثر) و (41-50) سنة، وباختلاف متغير عدد

سنوات الخبرة ولصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة ومن فئة الخبرة (5-10) سنوات، باختلاف متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية ولصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام الإلكترونية، باختلاف متغير "المسمى الوظيفي" ولصالح أفراد عينة الدراسة من محرري الأخبار ومراسلي الصحف، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو "أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الحالة الاجتماعية، والدخل الشهري).

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال التاسع والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة "والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟ حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة باختلاف متغير " العمر " ولصالح عينة الدراسة من فئتي العمر (51 سنة فاكثر) و (30-40) سنة، وباختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة " ولصالح عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة ومن فئة الخبرة (5-10) سنوات، وباختلاف متغير " متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية " ولصالح عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة، باختلاف متغير " المسمى الوظيفي " لصالح أفراد عينة الدراسة من مديري التحرير الأخبار ومن رؤساء التحرير، في

حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الحد من الجريمة" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري).

توصلت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن السؤال العاشر والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات عينة الدراسة نحو "أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟ حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية باختلاف متغير "النوع الاجتماعي" ولصالح عينة الدراسة من الذكور، وباختلاف متغير "المستوى التعليمي" لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي دراسات عليا، وباختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة " ولصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات الطويلة في العمل الإعلامي والصحفي من الفئة (أكثر من 15) سنة ومن فئة الخبرة (5-10) سنوات، باختلاف متغير " متغير العمل حسب الوسيلة الإعلامية " ولصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة، وباختلاف متغير " المسمى الوظيفي " لصالح أفراد عينة الدراسة من مديري التحرير ومن رؤساء التحرير،في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية " والتي تعزى لاختلاف متغيرات (العمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري).

3.4 التوصيات

وفي ضوء النتائج ماتوصلت إليها الدراسة، فقد تم صياغة عدد من التوصيات التي قد تسهم في تفعيل دور التغطية الصحفية في الوقاية من الجريمة، على النحو التالي:

1. زيادة اهتمام الصحافة الأردنية بتغطية الموضوعات التي تركز على الوقاية من الجريمة بأسلوب هادف ومشوق يجذب النسبة الكبرى من القراء.
2. توعية أفراد المجتمع بالمعلومات المهمة عن الوقاية من الجريمة من خلال التغطية الإعلامية التي تدخل في إطار تقديم الأفكار والتحليلات والآراء الجريئة والتحقيقات التي تساعد على زيادة الوعي بأخطار الجرائم.
3. القيام بدراسات جديدة تركز على دور الصحافة في تأصيل القيم المجتمعية ونشرها، وبيان دورها في الحد من الجريمة.
4. التوسع في التغطية الصحفية للجريمة من لفت انتباه الصحفيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام إلى المسؤولية التي تقع على عاتقهم في نشر التوعية والوقاية من الجريمة.
5. التأكيد على وسائل الإعلام بالالتزام التام بمواثيق الشرف الإعلامية في التغطية الإعلامية لأخبار الجريمة.
6. أن تعتمد المؤسسات الإعلامية على وجود الكوادر الصحفية المتخصصة والمؤهلة عند صياغة الرسالة الإعلامية الخاصة في معالجة ونشر أخبار وقضايا الجريمة، بما ينعكس إيجابا على دور التغطية الإعلامية في الحد من الجريمة.

7. عمل استطلاعات دورية حول اتجاهات المجتمع عن ما تقدمه وسائل الإعلام من مواد إعلامية، ونشر لأخبار الجريمة واستشعار مدى ملاءمة ذلك وتأثيره عليهم.

8. الدعوة إلى إدخال مادة تخص علم الجريمة أو منهج متخصص في معالجة أخبار الجريمة، ضمن المساق التدريسي لطلبة كلية الإعلام في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة على حد سواء.

المراجـع

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، نشأت أكرم.(2012). **علم النفس الجنائي**. دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط 6،عـمان، الأردن.
- أجقو، علي.(2005). **الصحافة الالكترونية العربيـة كـالواقع والآفـاق**، الجزائـر، دار الكتـاب الجزائري.
- أحمد، عبد الرحمن توفيـق.(2006). **دروس في علـم الإجـرام**. دار وائـل للنـشر والتوزيـع، عمان، ط 1.
- إدارة المعلومات الجنائية.(2016).**التقرير الإحصائي الجنائي (2015)**. مديريـة الأمـن العـام، عمان، الأردن.
- أسامة، عبد الرحيم.(2003). **فنون الكتابة الصحفية والعملية الإدراكية لدى القراء**، ايـتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- إسماعيل،محمود حسن.(2003).**التأثير ونظريات الاتصال علم مبادئ**، مصر، الأهرام: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- أبو أصبع، صالح خليل.(1999). **الاتصال الجماهيري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت.

- الأغا،إسـماعيل وصـفي.(2004). **معالجـات الـصحف العربيـة لظـاهرة الإرهـاب**، رسـالة ماجستير غير منشورة،الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- أكحيل،رضا عيد.(2015).الشائعات في المواقـع الإخباريـة الأردنيـة وتأثيرهـا في نـشر أخبـار الجريمة، من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، رسالة ماجـستير غـير منـشورة،جامعة الـشرق الأوسط، الأردن.
- آل رشود، سعود.(2006). **الآليات الإعلامية العربية للوقايـة مـن جريمـة الاحتيـال**. رسـالة ماجستير غير منشورة، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،.
- ألجميلي، فتحية عبد الغني.(2001). **الجريمة والمجتمـع ومرتكـب الجريمـة**، دائـرة المكتبـة الوطنية، عمان.
- أمين، رضا عبد الواجد.(2007) .**الصحافة الإلكترونية** .القاهرة، دار الفجر للتوزيع.
- بخيت، السيد.(2011).**أخلاقيات العمل الصحفي**، دار الكتـاب الجـامعي، العـين، الإمـارات العربية المتحدة.
- بدر،عبد المنعم.(1997). **تطوير الأعلام الأمني العربي**، مركز الدراسـات والبحـوث، جامعـة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- بـدوي، عبـد المحـسن.(2005). **التغطيـة الـصحفية لـشؤون الجريمـة في الصحافة السودانية**، الخرطوم: الندوة العلمية الإعلام والأمن، اسـتراتيجيات

ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيرية، الخرطوم، السودان.

- بدوي، عبد المحسن.(2005).**استراتجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الأعلام الجماهيرية**،ورقة عمل في الندوة العلمية، جامعة الرباط، الخرطوم، السودان.
- البشر، خالد بن مسعود.(2005). **أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط 1.
- البشيشي، احمد طلعت.(2005).**الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر**،دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- بلعوص، احمد. (2011). **اثر الأعلام في الوقاية من الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- بن عباس، فتحية.(2102). **دور الأعلام في التوعية والوقاية من حوادث المرور في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
- بني حمدان، أحمد.(2014). **دور المواقع الإخبارية الإلكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي:** (دراسة ميدانية من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- بهنسي، احمد فتحي.(1980). **مواقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي**، دار الشروق، القاهرة.

- بوشيخ، حسينة.(2014). **بيئة العمل الصحفي وأثرها في ممارسة أخلاقيات المهنة "دراسة حالة "**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، الجزائر.
- تربان، ماجد سالم.(2008). **الإنترنت والصحافة الإلكترونية "رؤية مستقبلة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- الجبرين،علي جبرين.(2005)،**العنف الأسري خلال مراحل الحياة**، إصدارات الملك خالد الخيرية، ط 1، الرياض.
- الجعافرة،محمد مهدي.(2012).**اختبار نظرية التعلم الاجتماعي لتفسير السلوك المنحرف لدي عينة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية**. رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة مؤتة،الكرك: الأردن.
- الجنحي، علي بن فايز.(2014). **الأعلام الأمني**، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية ، الرياض.
- الجنحي، علي بن فايز.(2000). **الأعلام الأمني والوقاية من الجريمة**،مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الجندي،محمود،(2014). **الجريمة والعنف المجتمعي. دراسة سسيولوجية، للفترة الواقعة مابين (2010 - الشهر الثامن من 2014)**. الجامعة الهاشمية، الأردن.
- الحاج ،حمدان. (2016).**المواقع الإخبارية الالكترونية المرخصة**، الموقع الالكتروني صحيفة الدستور الأردنية، الأردن.

http://www.addustour.com/17994

- حاج عبد اللـه،عبد الرحيم بحي.(2006). " **استراتجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيرية "**، ورقة عمل مقدمة في ندوة الأعلام والأمن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص: 14.
- حجاب، محمد.(2008). **وسائل الاتصال ونشأتها وتطورها**. دار الفجر للنشر، القاهرة.
- حجاب،محمد.(2010). **مدخل إلى الصحافة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- الحجار، أمل.(2005). اتجاهات **الصحفيين في قطاع غزة نحو المواقع الإخبارية الإلكترونية**، دراسة ميدانية رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الصحافة والإعلام الجامعة الإسلامية، غزة.
- الحديدي، محمد. (2006).**نظريات الإعلام- اتجاهات حديثة في دراسات الجمهور والرأي العام**، مكتبة نانسي، دمياط، مصر.
- الحربي، عبد الكريم.(2003) . **الانترنيت و القنوات الفضائية ودورها في الانحراف و الجنوح**، مكتبة العبيكان، الرياض.
- حسام الدين، محمد (2003).**المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- الحسن، إحسان محمد.(2008). **الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

- الحوشان، بركة بن زامل. (2005). **الأعلام الأمني العربي**، ندوة العمل الإعلامي الأمني، المشكلات والحلول، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص: 11.
- الحيدري عبد الله زين.(2009)."**الإعلام الجديد :النظام والفوضى**"، أبحاث المؤتمر الدولي "الإعلام الجديد :تكنولوجيا جديدة...لعالم جديد"، جامعة البحرين، من 7- 9 ابريل، 157-164.
- خضور،أديب محمد.(2003). **تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة**، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- الخلايلة، عواد.(2009). **السياسية الإعلامية الأردنية من خلال رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإعلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- خليل، لؤي. (2010). **الأعلام الصحفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- الخوالدة، محمد.(2012). **جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع الكتروني أو نظام معلومات وفق التشريع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الخوري، نزهة.(1997). **أثر التليفزيون في تربية المراهقين**، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت.
- الدبيسي، عبد الكريم .(2011).المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية. **المجلة الورقية للمعلومات**، المجلد12 ، العددان 1 و2 .

- دعبس، يسري.(1998). **البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية،الإسكندرية، مصر.
- الدعيلج،إبراهيم. (2010)، **الاتصال والوسائل والتقنيات التعليمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.
- الدليمي، عبد الرازق .(2010).**الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية** .عمان :دار وائل للنشر.
- الدليمي، عبد الرزاق.(2011).**المدخل إلى وسائل الأعلام والاتصال**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الدماري، صالحة. (2010).**الطلاب والشبكات الاجتماعية -دراسة ميدانية في استخدامات وإشباعات طلاب كلية الفنون والإعلام للفيسبوك كشبكة اجتماعية**، جامعة الفاتح، كلية الفنون والإعلام، طرابلس، ليبيا.
- ديلفير،ملفين وروكيتش،ساندرا.(2002).**نظريات وسائل الاتصال**، ط 4، ترجمة كمال خاروف،الدار الدولية الاستثمار الثقافية،القاهر.
- دينكن ميشيل. (1980)، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة: الدكتور إحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر.
- الرؤية للدراسات الرأي العام.(2013،) **تناول أخبار الجريمة بالصحافة السودانية**، دراسة تحليل مضمون، الخرطوم، السودان.
- راضي، عبد الكريم. (2007). **العلاقات العامة فن الإبداع: تطور المؤسسة ونجاح الإدارة**، دار البحار، بيروت، لبنان.

- رحومة، علي محمد. (2007).**الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- رمضان،السيد. (1985)، **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،.
- الرهيمي، جواد. (2004).**التكيف القانوني للدعوى الجنائي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- روو، وليم.(2004).**الصحافة العربية :الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي**، ترجمة موسى الكيلاني، مركز الكتب الأردني،عمان، الأردن.
- الزريقات،مراد. (2007). **العوامل الاجتماعية للانحراف**، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن ما بين 10 - 12 تموز.
- ساري، سالم.(1983) .أخبار الجريمة في صحافة الإمارات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12، أبو ظبي، ص 43.
- الساعاتي،سامية. (1982). **الجريمة والمجتمع**. دار النهضة العربية، بيروت.
- سعد الله،محمد، وعصمت عدلي.(2009). مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- السكارنة، بلال.(2009). هيكلة الأعلام الأمني في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل العولمة. **مجلة الدراسات الأمنية**، العدد الثاني،عمان،مديرية الأمن العام، 25-33.

- سليمان،زيد. (2009).**الصحافة الالكترونية**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سليمان،صالح. (2004).**صناعة الأخبار في العالم المعاصر**،دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة.
- الشاذلي، فتوح. (1993). **علم الإجرام العام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الشاذلي،فتوح.(2006).**أساسيات علم الأجرام والعقاب**.منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- الشتا، السيد علي. (1987). علم الاجتماع الجنائي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- شرف، عبد العزيز.(2012). **الإعلام الإسلامي وتكنولوجيا الاتصال**، القاهرة، دار قباء.
- الشرمان،عديل احمد. (2015). **دور برامج الأعلام الأمني التلفزيونية في الوقاية من الجريمة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض،.
- شريف، اسامة. (2000). **مستقبل الصحيفة المطبوعة والصحيفة الإلكترونية**، بحث مقدم للمؤتمر العام التاسع لاتحاد الصحفيين العرب، عمان، الأردن.
- شريف، شاهين.(2000) .**مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات** ومراكز التوثيق . القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

- شعبان،حمدي محمد. (2005). **الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث**، مطابع الشرطة، القاهرة.
- شفيق، محمد. (1987).**الجريمة والمجتمع**، المكتب الحديث الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- شقير، يحيى. (2001). **الحريات الصحفية في الأردن** " دراسة مقارنة ". نقابة الصحفيين الأردنيين، عمان.
- الشلال،خالد أحمد. (2002). المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة فى المجتمع الكويتى، دراسة تحليلية سوسيولوجية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 108،الكويت.
- الشناق، نداء. (2014). **ارتفاع معدلات الجريمة يهدد الاستقرار الاجتماعي**،المواقع الالكتروني، صحيفة الرأي الأردنية

http://www.alrai.com/article/625913.html.
- صاحب، سلطان.(2011). **إدارة المؤسسات الإعلامية أنماط وأساليب القيادة**، دار الميسرة، عمان.
- صالح، سليمان. (2002). **أخلاقيات الأعلام**، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- صالح، سليمان. (2004). **علم الصحافة والجريمة**، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية لمحرري الحوادث في الصحف المصرية، المجلس الأعلى للصحافة، القاهرة، للفترة ما بين 14-17، ص 143.

- عارف، محمد .(1997). **تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية.** أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية.
- عامر، فتحي حسين. (2006). **أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر.
- العامري، ممدوح. (2008).**العلاقة بين الصحافة الأردنية والآمن الوطني،كلية الإعلام،** جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة.
- أبو عامود، محمد سعد. (2008). **الإعلام والسياسة في عالم جديد**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- عبد الجبار عريم. (1980). **نظريات علم الإجرام**، دار المعارف، بغداد.
- عبد الله، محمد عارف. (2012). **دور قناة الجزيرة في إحداث التغير السياسي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عبدالرؤوف.سيد (2002).**الإعلام الأمني المشكلات والحلول والتوعية الأمنية مالها وما عليها**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- عبيدات، شفيق. (2010). **مسيرة وكالة الإنباء الأردنية "بترا" في أربعين عام 1969-2009**، مطابع الدستور التجارية،عمان.
- عبيدات، شفيق.(2003). **مسيرة الصحافة الأردنية 1920- 2000**. مطبوعات نقابة الصحفيين،عمان، الأردن.

- عجوة، علي.(2002). **الأعلام الأمني المفهوم والتعريف**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- أبو عرجة، تيسير. (2000). **دراسات في الصحافة والإعلام**. عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- عزت، محمد فريد. (2009). **بحوث في الإعلام الإسلامي**، ط1 جدة، دار الشروق.
- عسوس،عمر.(1997). **دور وسائل الاتصال في رفع مستوى الانحراف والجريمة والوقاية منهما**، المجلة الجزائرية للاتصال العدد 15، معهد علوم الأعلام والاتصال(جانفي - جون). الجزائر.
- عسيري، علي عبد الله.(2005). **الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للانترنت**، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،،ط1،الرياض.
- عقيل، حسين عقيل. (1990).**فلسفة مناهج البحث العلمي**،مكتبة مديولي. طرابلس، لبنان.
- علم الدين، محمود.(2003) .**سمات الصحافة الإلكترونية** ."ورقة علمية مقدمة في كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 87.
- عيساني، رحيمة. (2000). **دور التلفزيون في نشر العنف والجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة الجزائر.

- الغطريفي،بدر. (2006). **العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة في سلطنة عمان: دراسة اجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- الفيصل، عبد الأمير. (2006). **الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- القحطاني، بدر بن خالد.(2005). **دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات في المملكة العربية السعودية**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض.
- القضاة، علي.(2008). **الصحافة الأردنية واتفاقيات السلام**، عمان، الطبعة الأولى.
- قنديل أماني،محمد. (1986). **نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- قيراط، محمد. (2005). **الآثار السلبية لنشر قضايا الجريمة والعنف والانحراف في وسائل الأعلام الجماهيري**، دراسة مقدمة للندوة العلمية: الأعلام والأمن، جامعة نايف للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية السودانية، انعقدت في الخرطوم 11- 13 – 4 -2005.
- كامل،محمود. (2007). **دور الإعلام في البناء الثقافي والاجتماعي للمصرين: دراسة ميدانية لدور وسائل الإعلام في بناء الشخصية المصرية على عينة من رواد معرض الكتاب**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، 8-10 حزيران.

- الكبيسي، عبدالله خميس. (1999). **الأعلام ودره في مكافحة الجريمة**، المركز العربي للدراسات الامنية، الرياض.
- الكثاني، أوريس. (1987).الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التليفزيون والسينما على السلوك الإنساني، **مجلة الدفاع الاجتماعي**، العدد9، تصدر عن المنظمة العربية للدفاع ضد الجريمة، الرباط.
- الكيلاني،سائدة. (2001).**حرية الصحافة في الأردن**،الجزء الأول،مؤسسة الأرشيف العربي للطباعة، عمان، الأردن.
- لبيض،ليندا.(2002). **إسهام الصحافة المكتوبة في ظاهرة المخدرات**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة متنوري،قسنطينة،الجزائر،.
- مازن، بشير. (2009). **مبادئ علم الإجرام**، دار الكتب والوثائق، بغداد.
- المجذوب، احمد. (1980). الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينيات والسبعينيات، **المجلة الجنائية القومية** المجلد، 23 العدد 23، ص10، القاهرة، مصر.
- محي، الدين.(2003).**الاتصال بالجماهير والرأي العام**، مكتبة الأنجلو.القاهرة مصر.
- المحيا، أسامة مساعد. (2012). **نظريات التأثير الإعلامية**، مطابع الفكر العربي، الجزائر.
- مزاهرة، منال.(2012) . **نظريات الاتصال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- مزيد، بهاء الدين محمد.(2012). **المجتمعات الافتراضية بديلا للمجتمعات الواقعية / كتاب الوجوه نموذجا**" ، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- المشاقبة، بسام عبد الرحمن. (2010). **مناهج البحث الإعلامي**، دار أسامة للنشر والتوزيع -عمان
- المشاقبة، بسام عبد الرحمن. (2011). **نظريات الإعلام**،عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- المشخص، عبد الله بن عبد الرحمن.(1994). التوعية الأمنية في وسائل الإعلام السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، لمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، الرياض.
- المشهداني،أكرم عبد الرزاق. (2005). **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث في الوطن**،جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض.
- مكاوي، حسن عماد،و السيد، ليلى حسين. (2003). **الاتصال و نظرياته المعاصرة**، ط، 4القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- مكاوي،حسن عماد. (2003).**أخلاقيات العمل الإعلامي**: دراسة مقارنة، ط 3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- منصر، خالد. (2012). **علاقة استخدام تكنولوجيا الأعلام والاتصال الحديثة باغتراب الشباب الجامعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

- ابن منظور، جمال الـدين أبي الفـضل.(2009). **لـسان العـرب**، لبنـان ،بـيروت، دار الكتـب العلمية.
- الموسى، عصام سليمان.(1998). **تطور الصحافة الأردنية** (1920 – 1997). المكتبة الوطنيـة، عمان، الأردن.
- الموسى، عصام.(1988).خصائص الصحافة الأردنية الحديثة ممثلة بصحيفة الرأي اليومية" ، **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد4 ، العدد 6
- الموسى، عصام. (2003). **الإعـلام والمجتمـع** :دراسـات في الإعـلام والأردني والعـربي والـدولي، وزارة الثقافة، عمان.
- ميرزا،جاسم خليل. (2006).**الإعلام الأمني بـين النظريـة والتطبيـق**، مركـز الكتـاب للنـشر، القاهرة.
- ناجي، إبـراهيم. (1996). **الأعـلام الأمنـي بـين النظريـة والتطبيـق، نـدوة دور مؤسـسات الأعلام والتنشئة في نشر الوعي ومحاصرة الجريمة**، ابو ظبي.
- ناجي، إبراهيم. (2002). **دور الأعـلام الأمنـي في مكافحـة الجريمـة والحـد منهـا، جامعـة الأمير نايف للعلوم الأمنية**، الرياض.
- نصار، تركي. (2008). تاريخ الإعلام الأردني "دارسـة تاريخّيـة وصـفيه" .(ط 2)، عّـمان :عـالم الكتب الحديث.
- نـصر، حـسني. (2011).**التحريـر الـصحفي في عـصر المعلومـات**. ط2، الإمـارات العربيـة المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
- النفيـسة، عبـد اللــه عبـد الـرحمن. (2009).**اتجاهـات الـشباب الـسعودي نحـو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتهـا بخصائـصهم الاجتماعيـة**،رسـالة

ماجستير منشورة في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

- نقابـــة الـــصحفيين الأردنيـــين. (2003). ميثـــاق الـــشرف الـــصحفي، عـــمان، الأردن.http://www.jpa.jo/List.aspx?lng=2&Pa=Page&ID=4

- نقابة الصحفيين الأردنيين. (2012). قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته، عمان الأردن http://www.jpa.jo/Inner.aspx?lng=2&pa=Details&Type=12&ID=245

- نقابة الصحفيين الأردنيين. (2016). السجل الرسـمي لأعـضاء الـصحفيين الأردنيـين، عـمان، الأردن.

- هلال، ناتوت.(2006). **الصحافة نشأة وتطورا**،الدار الجامعية، لبنان، بيروت.

- هنتر،مارك.(2009). **على درب الحقيقية، شـبكة إعلاميـون مـن اجـل صـحافة استقـصائية عربية** (أريج) الأردن،عمان.

- الوريكات،عايد.(2008). **مبادئ علـم الإجـرام**: المـدخل إلى دارسـة علـم الجريمـة والإجـرام وأساليب البحث في النظريات العامة في تفسير الإجرامية والعوامـل الداخليـة والخارجيـة للإجرام. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- الوريكات،عايد. (2004). **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيـع، عـمان، الأردن.

- وسارة، نوال. (2012). **المعالجات الإعلامية للجريمة، دراسة تحليله لصحيفة الخبر**، رسالة ماجستير غير منشورة. بسكرة، الجزائر، جامعة محمد خضير.
- أبو الوفا، محمد إبراهيم. (2006). **دور وسائل الأعلام في ارتكاب السلوك الإجرامي، مجلة الأمن والقانون**، أكاديمية شرطة دبي، العدد الأول.
- وفيق، مختار. (2010). **سائل الاتصال والإعلام وتشكيل وعي الأطفال والشباب**، القاهرة، دار غريب
- وكالة الأنباء الأردنية "بترا". (2014). **" تطوير قدرات الصحفيين في مجال حقوق الإنسان. دراسة** المعهد الأردني للإعلام "،عمان

http://petra.gov.jo/Public_News/Nw_

ب. المراجع الأجنبية:

- Beijing R. (2004). **Violence And On University Campuses Shot Up**, Available At: www.ynw.Nl/News.html.
- Carolyn A. Stroman & Richard Seltzer.(1995). Media Use and Perceptions of Crime, **Journalism Quarterly**, Vol, 62, No, 1, spring.
- Dennist- Lowry.(2003)." **Setting The public Fear Agenda: A longitudinal Analysis of Network Tv Crime reporting Public perceptions of Crime & FBI Crime Statistics** " Journal of communication , Vol 53 , No.

- Dobash, L. Noakes (Eds.) **Gender and Crime.** Cardiff: University Of Wales.
- Edna Einsidel, Et. Al. (1984)." Crime Effect Of Media Exposure And Personal Experience On issue Salience" **Journalism quarterly**, vol, 61,No,2.
- Grabe M. E.(2006).**al Gender in Crime News**:A Case Study Test Of the Chivalry Hypothesis , Conducted In 2002 , **MASS** CMMUNICATATION & SOCIETY.
- John w.windhuser. M.& Jennifer Seiter.(1990). Crime News In Louisiana Press, **Journalism Quarterly**, vol, 67, No, 3.
- Klapper, J.T.(1980) **The Effects of Mass Communication**. Glenceo.ILL: Free Press.
- Mcquail D, (2005), **Mass Communication Theory** , 5th ed. Neo Delhi. Vistaar Publication.
- Mcquail.D.(1989).**Mass Communication Theory**, London:Sage Publications,.
- Melvin L.De flue .(1984)." **Communication theories** , New York,.p.210
- Naylor, B (1995) **"Women's Crime and Media Coverage"** In R.E Dobash, R.P

- Pierpaolo Giglioli.)1996).Political Corruption And The Media, The Tangentopoli Affairs , **International Social Science Journal** , Vol, 149, September.
- Robrrt A, Silverman And Vnevaluation F.(1982). Sacco , Crime Prevention Through Mass madia: An Evluation , **Journal of Criminal justice** , volume: 10 issue: 4, United States , Page 135- www.popcen – ter.org/libaray /scp/pdf /167.
- Rodgers Shelly & Thorson Esther.(2001).:Th Reporting Of Crime and Violence In The Los Angeles Times: Is There A Public Health perspective ?, **Journal Of Health Communication**, Volum 6.
- Sarah Eschholz.(2006)." **Crime On Television – Issues In Criminal Justice,** Available At: httP: // www. CMSU. Edu/cjinst / Journal Articles- 1212e.

الملاحق

الملاحق

الملحق (أ)

أداة الدراسة بالصورة النهائية

أداة الدراسة بالصورة النهائية

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الـلـه وبركاته

الأخ الزميل المحترم

الأخت الزميلة المحترمة

يقوم الطالب بدراسة بعنوان "التغطية الإعلامية للجرائم في الأردن ودورها في الحـد مـن الجريمة من وجهة نظر العاملين في القطاع الإعلامي. ولأغراض هذه الدراسة قام الباحث بتطـوير الاستبانة المرفقة ، لذا يرجى التكرم بالإجابة عليها بكل عناية واهتمام ، علما أنـه سـيتم التعامـل مع إجاباتكم بكامل السرية ، ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

الباحث الدكتور

فتحي سالم الأغوات

البيانات الديمغرافية:

1-النوع الاجتماعي □ ذكر □ أنثى

2- العمر: □ أقل من 30 □ 30-40 □ 41- 50 □ أكثر من 51 سنة

3- المستوى التعليمي: □ بكالوريوس □ دراسات عليا

4- الحالة الاجتماعية: □ متزوج □ أعزب □ مطلق □ أرمل

5- المسمى الوظيفي: □ رئيس تحرير □ مدير تحرير

□ سكرتير تحرير □ مراسل صحفي □ محرر أخبار

6- الوسيلة الإعلامية: □ مطبوعة □ مرئية □ مسموعة □ الكترونية

7- عدد سنوات الخبرة: □أقل من 5 □ 5-10 □ 11 – 15 سنة □ أكثر من 15 سنة

8- الدخل الشهري (دينار): □ أقل من 400 □ 400-700 □ 701-1000 □ أكثر من 1000

أولاً: دور التغطية الإعلامية للجرائم في الحد من الجريمة في الأردن

أرجو الإجابة على الفقرات التالية وذلك بوضع إشارة (×) إمام العبارة التي تنطبق.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يسهم نشر أخبار الجريمة في خلق وعي أمني لدى المواطنين.					
2	يسهم نشر أخبار الجريمة في إيضاح بشاعة الجريمة ما قد يؤدي إلى تناقص عدد الجرائم.					
3	يؤدي نشر أخبار الجريمة إلى إبراز خطورة الجرائم على المجتمع.					
4	يسهم نشر أخبار الجريمة في إيضاح ما تخلفه الجرائم من ضحايا وترويع للمجتمع.					
5	اعتقد أن نشر عقوبة الجريمة يحقق الردع لأنه يحمل توجيها إلى الجمهور بأن الجريمة يعاقب فاعلها.					
6	يسهم نشر أخبار الجريمة في التعرف على أنواع الجرائم المستحدثة بشكل يخدم القارئ.					
7	إن نشر خبر الجريمة في حالة القبض على المجرمين يطمئن الجمهور ويزيد ثقته في السلطات الأمنية.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
8	يسهم نشر أخبار الجريمة في سد الحاجة لمعرفة ما يدور حول وقائع بعض الجرائم الكبرى وخاصة جرائم الفساد.					
9	يسهم نشر أخبار الجريمة في إعطاء تفاصيل كافية حول أحداث الجرائم في المجتمع.					
10	يزيد نشر أخبار الجريمة من تفاعل القراء مع أحداث الجرائم في المجتمع.					
11	أعتقد أن نشر أخبار الجريمة يحول دون نشر الشائعات التي تستمد قوتها من التعتيم الإعلامي والغموض.					
12	أعتقد أن نشر أخبار الجريمة يُعَدّ نوعا من التنفيس وتطهير المشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية عند الأفراد.					
13	أعتقد أن نشر أخبار الجريمة يعمل على مساندة وتعاطف المواطنين مع ضحايا الجريمة.					
14	نشر أخبار الجرائم يساعد على بيان أوصاف المجرمين وهذا يمكن من سرعة القبض على المجرمين.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	يسهم نشر أخبار الجريمة في كشف الخطط والأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون عند ارتكاب جرائمهم.					
16	يسهم نشر أخبار الجريمة في التقليل من مبالغة الصحافة الصفراء فيما تنشر من إثارة حول أخبار الجريمة.					
17	يسهم نشر أخبار الجريمة في زيادة وعي الأفراد بأساليب ارتكاب الجرائم وأنماطها ومرتكبيها.					
18	يسهم نشر أخبار الجريمة في زيادة فاعلية سير التحقيقات الجنائية.					
19	أعتقد أن نشر أخبار الجريمة بأسلوب التشويق والإثارة يزيد من أهمية الإعلام ومهمته الرئيسة في خلق الوعي الجماهيري.					
20	يسهم اعتماد الصحافة على مبدأ نشر الصورة في زيادة فاعلية دورها في توضيح أحداث الجريمة في المجتمع.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	أعتقد أن ما تعرضه الصحافة من أخبار الجريمة يُعَدّ مناهضة لأحداث الجريمة والعنف في المجتمع.					
22	أعتقد أن الصحافة الأردنية استطاعت أن تدعم القيم والأفكار المناهضة للجريمة في المجتمع.					
23	يسهم نشر أخبار الجريمة في الحد من إطلاق أحكام مسبقة على المتهمين بالجرائم.					
24	يعمل نشر أخبار الجريمة على توثيق الوقائع والأحداث الإجرامية في المجتمع.					

ثانياً: معوقات التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم تخصيص المساحة المناسبة والمكان المناسب في الوسائل الإعلامية لموضوع الجريمة.					
2	تركيز وسائل الإعلام المختلفة على الإثارة وتلبية فضول القراء عند تداولها أخبار الجريمة في المجتمع.					
3	تخوف مسئولي التحرير من المساءلة القانونية عند نشرهم لأخبار الجريمة.					
4	صعوبة الحصول على البيانات والحقائق والتفاصيل المتعلقة بالجرائم من المصادر الرسمية.					
5	الحساسية الزائدة نحو بعض الموضوعات الأمنية في المجتمع رغم أهميتها.					
6	قلة توفر الكوادر الصحفية المختصة في الكتابة بموضوعات الجريمة.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	ضعف التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام في مجال نشر الجرائم في المجتمع.					
8	الخوف من إثارة الرأي العام والنعرات القبلية والتعصبية في المجتمع.					
9	قلة الوعي الجماهيري لأهمية دور الصحافة في الوقاية والحد من الجريمة في المجتمع.					
10	الخوف من استغلال المجرمين للأخبار المنشورة حول ملابسات الجرائم المنشورة.					

ثالثاً: أسباب التغطية الإعلامية للجريمة في الصحافة الأردنية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الحصول على تعليقات من القراء تفيد أفراد المجتمع.					
2	معرفة وجهات النظر المختلفة حول بعض الجرائم ومرتكبيها في المجتمع.					
3	معرفة مشاركات وآراء القراء حول مستوى انتشار الجرائم في المجتمع.					
4	طبيعة العمل في الإعلام تفرض على الصحفيين المتابعة والتغطية الإعلامية للجرائم.					
5	لتقديم مواضيع مشوقة تستحوذ على اهتمام القراء وانتباههم.					
6	للإحاطة بإحداث المجتمع المهمة والتفاعل من خلال تقديم مادة جديرة بالاهتمام والمتابعة.					
7	لتكوين مادة إعلامية تسهم في تثقيف أفراد المجتمع ليقفوا ضد الجريمة.					
8	استقطاب المزيد من جمهور المشاهدين والقراء.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	المساهمة في وقاية المواطنين وزيادة وعيهم حول الجرائم في المجتمع.					
10	المساعدة في الوصول إلى الحقائق والقبض عن مرتكبي الجرائم في المجتمع.					

رابعاً: الأساليب والوسائل لتعزيز دور التغطية الإعلامية للجريمة في الوقاية والحد من الجريمة:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	اعتماد الصحافة على المصادر الموثوقة التي تتمتع بالمصداقية والوضوح واكتمال العناصر في نقل أخبار الجريمة.					
2	أن تتوخى الصحافة التأثير الايجابي على القراء من خلال الابتعاد عن نشر ما يروع ويعارض الرأي العام.					
3	أن تهتم الصحافة في الجرائم التي تخص الأمن الوطني.					
4	أن تسهم الصحافة في خلق حالة من التفاعل ومشاركات للجمهور للوقاية من الجريمة.					
5	الاهتمام بالمحتوى الذي تتعدد مصادره يؤكد على مصداقية الحدث، كون تعدد المصادر يعطيه مصداقية أكبر.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
6	أن تتم صياغة وكتابة الخبر الصحفي من ذوي اختصاص مؤهلين في موضوع التغطية الإعلامية للجريمة.					
7	تجنب نشر أخبار الجريمة في حال عدم توفر أدلة على مصداقية الخبر.					
8	ضرورة توخي الصحافة دقة الأخبار التي تنشر عن الجريمة.					
9	أن تخاطب الصحافة مختلف الشرائح في المجتمع.					
10	الابتعاد عن المضامين التي لا تحمل قيمة إخبارية، في التغطية الصحفية لأخبار الجريمة.					

خامساً: أنماط الجرائم الأكثر تداولاً في الصحافة الأردنية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الجرائم الإلكترونية					
2	الجرائم المرتكبة من قبل النساء					
3	الجرائم السياسية					
4	جرائم القتل					
5	جرائم الاغتصاب					
6	الجرائم الإرهابية					
7	جرائم السرقات					
8	جرائم المخدرات					
9	جرائم الانتحار					
10	جرائم العنف ضد النساء					
11	جرائم الدعارة					
12	جرائم الزنا					
13	جرائم الرشوة					
14	جرائم الاحتيال					
15	جرائم التزوير					